

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم
القدس الشريف، صور باهر نموذجاً (2015-2023م) من وجهة نظر
أولياء أمور الطلبة

اياد محمد شحادة حميدان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1446هـ - 2025م

دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم
القدس الشريف، صور باهر نموذجاً (2015-2023م) من وجهة نظر
أولياء أمور الطلبة

إعداد:

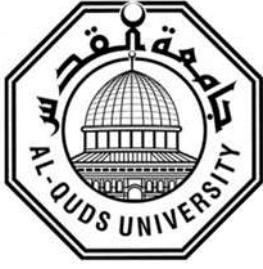
أياد محمد شحادة حميدان

بكالوريوس آداب تخصص معلم صف من جامعة بيت لحم

بإشراف: د. وليد حسن سالم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات
المقدسية من برنامج الدراسات المقدسية مركز دراسات القدس /جامعة
القدس

1446هـ - 2025م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير الدراسات المقدسية

إجازة الرسالة

دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم
القدس الشريف، صور باهر نموذجاً (2015-2023م) من وجهة نظر أولياء أمور الطلبة

اسم الطالب: اياد محمد شحادة حميدان
الرقم الجامعي: 22212463

المشرف: د. وليد حسن سالم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2025/05/28م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:	د. وليد سالم	1- رئيس لجنة المناقشة:
التوقيع:	د. اياد الحلاق	2- ممتحناً داخلياً:
التوقيع:	د. نضال الجبوسي	3- ممتحناً خارجياً:

القدس - فلسطين

1446هـ - 2025م

الإهداء

بعبارات موجزة ومعاني صادقة ... أهدي ثمرة جهدي
إلى من علّمني معنى الصبر والاجتهاد... إلى والدي العزيز
إلى ابتسامتي... أُمي الغالية
إلى رفيقة دربي... زوجتي الحبيبة
إلى أبنائي... سندي وذخري
إلى الدكتور وليد سالم مشرف الرسالة
إلى أولياء الأمور تقديراً لجهودهم، واعترافاً بفضلهم
إلى مدارس القدس الصامدة
وإلى كل من أعانني وقدم لي المساعدة في هذا الانجاز.

الباحث:

أياد محمد حميدان

إقرار

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وانها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: اياد محمد شحادة حميدان

التوقيع:.....


التاريخ: 2025/05/28م

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى مركز دراسات القدس-جامعة أبوديس على كل ما قدمه لنا، وعلى رأسه الدكتور يوسف النتشة وجميع الأساتذة فيه.

أخصّ بالشكر مشرفي الأكاديمي، الدكتور وليد سالم على توجيهاته وملاحظاته القيّمة، وصبره الكبير في متابعة الرسالة منذ بداياتها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة المناقشة: د. إياد الحلاق، ود. نضال الجبوسي، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة وإثرائها بنصائحهم وتوجيهاتهم السديدة.

وأعبّر عن بالغ تقديري واحترامي لمجالس الأمور في مدارس القدس الشريف على تعاونهم الصادق لاتمام هذه الدراسة، فقد كانوا نموذجًا حيًا في الانتماء والالتزام بقضايا التعليم والهوية.

ولا يفوتني أن أشكر محكمي أدوات الدراسة الأفاضل، وكل من مدّ لي يد العون من الزملاء والأصدقاء، وكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، ودعمي علميًا ومعنويًا.

الباحث

إياد محمد حميدان

المخلص

تواجه المدارس الفلسطينية في القدس، وخاصة في بلدة صور باهر، تصعيدًا ممنهجيًا من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، يهدف إلى تهويد التعليم وتفريغها من مضمونه الوطني. وتشمل هذه السياسات محو التعليم الفلسطيني، واستبدال المناهج الوطنية بالمناهج الإسرائيلية، والضغط على المدارس للانتقال إلى إشراف وزارة المعارف الإسرائيلية، ومنع ترخيص أو ترميم المدارس الفلسطينية، وحرمانها من الدعم المادي واللوجستي، إضافة إلى الاقتحامات والاعتقالات والتضييق الإداري. كل ذلك يجري ضمن مشروع أوسع لإضعاف الهوية الوطنية وتفريغ الوعي الجمعي للطلبة من مضامينه الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور مجالس أولياء الأمور في دعم مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس الشريف، والتركيز على صور باهر خلال الفترة من 2015 إلى 2023 من وجهة نظر أولياء أمور الطلبة. وقد سعت للإجابة عن عدد من الأسئلة المتعلقة بسياسات الاحتلال تجاه مدارس المديرية، والصعوبات التي واجهتها، وأشكال الدعم التي قدمتها مجالس أولياء الأمور، ورؤى الأهالي حول سبل تفعيل هذا الدور.

اتبعت الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث تم إجراء مقابلات فردية مع سبعة من أعضاء مجالس أولياء الأمور، وتصميم استبانة مكونة من 45 فقرة موزعة على ستة مجالات رئيسية، طبقت على عينة مكونة من 100 من أولياء الأمور. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، إلى جانب تحليل موضوعي لمضامين المقابلات.

أظهرت النتائج أن سلطات الاحتلال انتهجت خلال الفترة المدروسة سياسات متعددة الأبعاد أثرت سلبًا على البيئة التعليمية، وتسببت في إضعاف الانتماء الوطني، وزيادة معدلات التسرب، وخلق فجوات بنيوية شملت نقص المعلمين، وغياب الموارد، واستمرار الانتهاكات الأمنية. بالمقابل، أظهرت مدارس صور باهر نوعًا من الصمود من خلال تبني استراتيجيات بديلة، أبرزها تفعيل المنهج الخفي لترسيخ الهوية الوطنية، وتعزيز التشبيك المجتمعي لتوفير الدعم اللوجستي والمادي.

وقد لعبت مجالس أولياء الأمور دورًا بارزًا في التصدي لتحديات الاحتلال من خلال: تعزيز المشاركة المجتمعية، وتنظيم الأنشطة الوطنية، ودعم المعلمين والطلبة، وتوفير المستلزمات التعليمية، وتحفيز الأهالي على تسجيل أبنائهم في المدارس التابعة للمديرية. ونجحت هذه المجالس

في رفع مستوى الوعي المجتمعي، وتحسين الصورة العامة للمدارس الفلسطينية مقارنة بتلك الخاضعة للاحتلال.

كما كشفت الدراسة عن تنامي ثقة المجتمع المحلي بهذه المجالس، والتي تحولت من أطر استشارية إلى كيانات نضالية فاعلة، تجسّد انتقال الأسرة من دور المتلقي السلبي إلى شريك في الدفاع عن التعليم الوطني. ويُظهر ذلك تشكّل وعي جماعي مقاوم يرفض مشاريع الأسرة، ويؤمن بدور التعليم في تعزيز الانتماء ومقاومة الإلغاء الثقافي.

وقد اقترح المشاركون مجموعة من التوصيات لتعزيز دور المجالس، منها: تأسيس لجان قانونية داخلية لمتابعة سياسات الاحتلال، وإنشاء شبكات دعم بين المدارس لتبادل الموارد والخبرات، وتكثيف التعاون مع المؤسسات الحقوقية والمجتمعية، وتخصيص لجنة تُعنى بالهوية الوطنية والثقافية بالشراكة مع الكادر التربوي.

واختتمت الدراسة بتوصيات تؤكد ضرورة دعم المدارس التابعة للمديرية شعبياً ومؤسساتياً، والتصدي لمحاولات فرض المنهاج الإسرائيلي، وتعزيز صمود المدارس من خلال التطوع والدعم المجتمعي، إلى جانب تفعيل آليات التوثيق، وتوسيع الوعي القانوني والوطني لدى أولياء الأمور والطلبة على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: مجالس أولياء الأمور، الهوية الثقافية، سياسة المحو والاحلال، الضغوط المالية والإدارية، حماية حقوق الطلاب والمعلمين.

Title: Councils in Supporting and Protecting Palestinian Schools in Sur Baher, Jerusalem (2015–2023): From the Perspectives of Students’ Parents

Prepared by: Iyad Mohammad Shehadeh Humaidan

Supervisor: Dr. Walid Salem

Abstract:

Schools in Jerusalem, particularly in the town of Sur Baher, face an escalating campaign by the Israeli occupation authorities aimed at Judaizing the educational sector and erasing its Palestinian identity. These policies include eradicating Palestinian curricula, replacing them with Israeli content, pressuring schools to shift under the supervision of the Israeli Ministry of Education, denying permits for school construction or renovation, withholding financial and logistical support, and conducting frequent raids, searches, and arrests of teachers and students. Such actions form part of a broader strategy to suppress Palestinian national identity and disrupt collective consciousness through educational control.

This study aimed to examine, from the perspectives of students’ parents, the role of Parents’ Councils in supporting and protecting the schools affiliated with the Directorate of Education in Jerusalem, with a particular focus on Sur Baher during the period 2015–2023—a period marked by intensified violations targeting the educational system in the city.

The research addressed several questions related to the occupation’s policies toward schools in Sur Baher, the challenges these schools faced, the contributions made by Parents’ Councils in defending the schools, and parents’ perspectives on how these councils could improve their effectiveness. The study adopted a descriptive-analytical methodology, conducting semi-structured interviews with seven members of Parents’ Councils and administering a questionnaire consisting of 45 items across six key domains: resisting erasure and replacement policies, addressing financial and administrative pressures, promoting national identity, safeguarding the rights of students and teachers, enhancing community engagement, and activating the family’s educational role. Data from 100 respondents were analyzed using SPSS, alongside thematic analysis of interview data.

The results showed that the occupation authorities, during the period under study, pursued multi-dimensional policies that negatively impacted the educational environment, weakening national belonging, increasing dropout rates, and creating structural gaps including a shortage of teachers, a lack of resources, and ongoing security violations. In contrast, Sur Baher schools demonstrated a degree of resilience by adopting alternative strategies, most notably the activation of the hidden curriculum to consolidate national identity and the strengthening of community networking to provide logistical and material support.

Parents’ Councils have played a prominent role in addressing the challenges of the occupation by: enhancing community participation, organizing national activities, supporting teachers and students, providing educational supplies, and motivating parents to enroll their children in the directorate’s schools. These councils have succeeded in raising

community awareness and improving the public image of Palestinian schools compared to those under occupation.

The study also revealed growing local community confidence in these councils, which have transformed from advisory frameworks into active advocacy entities, embodying the family's transition from a passive recipient to a partner in defending national education. This demonstrates the emergence of a collective, resistant consciousness that rejects Israelization projects and believes in the role of education in strengthening belonging and resisting cultural erasure.

Participants proposed several strategies for enhancing the role of Parents' Councils, including forming legal committees to monitor and contest occupation policies, fostering inter-school cooperation to share resources, establishing partnerships with supportive institutions, and creating subcommittees dedicated to reinforcing national identity in coordination with school staff and the local community.

The study concluded by recommending the expansion of grassroots coordination between families and schools to protect national education, promote student registration in Palestinian schools, encourage voluntary support and donations, and enhance mechanisms for monitoring violations. It also emphasized the need for psychosocial support and raising legal, national, and media awareness as part of a broader effort to defend the educational rights of Palestinian children in Jerusalem.

Keywords: Parents' Councils, Cultural Identity, Erasure and Replacement Policy, Financial and Administrative Pressures, Protection of Students' and Teachers' Rights.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة:

يُعد التعليم أحد الركائز الأساسية في بناء المجتمعات وصياغة هويتها الثقافية والوطنية، إذ يسهم بشكل جوهري في تشكيل الوعي الجمعي، وتنمية القدرات العقلية، وإعداد الأجيال لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية. وقد أدركت الأنظمة الاستعمارية، ومنها الاحتلال الإسرائيلي، أن السيطرة على التعليم تعني بالضرورة السيطرة على الوعي الجمعي، ومن ثم السيطرة على مصير الشعوب. ولذلك، لطالما كان التعليم الفلسطيني في مدينة القدس هدفاً مباشراً لسياسات تهويد ممنهجة، سعت إلى محو الهوية الفلسطينية واستبدالها بثقافة المستعمر، من خلال تحريف المناهج، وإلغاء الرواية الوطنية، وفرض مفاهيم تتماهى مع المشروع الصهيوني.

تواجه مدينة القدس، بصفتها العاصمة التاريخية والثقافية والدينية لفلسطين، تحديات مركبة في قطاع التعليم، جعلته ميداناً للصراع على الهوية والانتماء. إذ تشير تقارير إلى أن ما يقارب 52% من الطلبة الفلسطينيين في القدس مهددون بفقدان حقهم في التعليم النوعي، بسبب السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تفويض النظام التعليمي الفلسطيني (جمعية حقوق المواطن، 2023). ويُقدّر النقص في الغرف الصفية بأكثر من 2000 غرفة، ما يدفع العديد من الطلبة إلى ترك المدرسة أو الانتقال إلى مدارس لا تتوافق مع هويتهم الوطنية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2024).

ومنذ احتلال القدس عام 1967، انتهجت سلطات الاحتلال سياسة إحلال ممنهجة في التعليم، عبر تحويل عدد من المدارس الفلسطينية لتخضع لإشراف وزارة المعارف الإسرائيلية أو لبلدية الاحتلال، وفرض مناهج إسرائيلية أو محرّفة تحذف المفاهيم الوطنية، مثل النكبة، واللجئين، والأسرى، وتروّج لرؤية استعمارية للتاريخ والجغرافيا. وقد قابل المقدسيون هذه السياسات برفض واسع، تمثل في تأسيس مدارس تتبع المنهاج الأردني سابقاً، والفلسطيني حالياً، لا سيما تحت إشراف الأوقاف الإسلامية، ومجالس أولياء الأمور، والمؤسسات الأهلية والخيرية.

وتبرز بلدة صور باهر، الواقعة جنوب القدس، كنموذج مصغّر للتحديات والجهود المبذولة لحماية التعليم الوطني في المدينة. حيث لعبت مجالس أولياء الأمور فيها دوراً محورياً منذ ثمانينيات القرن الماضي في إنشاء المدارس، ودعمها مادياً ومعنوياً، والمساهمة في تعيين المعلمين، وتوفير الاحتياجات الأساسية، وتنظيم الأنشطة التربوية الهادفة لتعزيز الهوية الوطنية. ووفقاً لتقرير وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2023)، بلغ عدد المدارس في صور باهر خمس مدارس رسمية تتبع لمديرية التربية والتعليم في القدس، وقدمت خدماتها لنحو 2500 طالب وطالبة رغم التضييقات الإسرائيلية المستمرة.

وفي ظل ما تواجهه مدارس صور باهر من معيقات، تشمل منع التراخيص، وعرقلة أعمال البناء والصيانة، واقتحامات قوات الاحتلال، واعتقال المعلمين والطلبة، وانقطاع الرواتب، فإن مجالس أولياء الأمور باتت تمثل خط الدفاع الأول عن هذه المؤسسات، عبر التشبيك المجتمعي، وتوفير الدعم، والتصدي لمحاولات فرض المنهاج الإسرائيلي، وتنظيم حملات توعوية لحث الأهالي على رفض الاندماج في النظام التعليمي التهودي.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه مجالس أولياء الأمور في حماية مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس الشريف، مع التركيز على بلدة صور باهر خلال الفترة (2015-2023) من وجهة نظر أولياء الأمور، من خلال تحليل السياسات الإسرائيلية، واستعراض التحديات البنيوية، ورصد الممارسات المجتمعية الداعمة، واستكشاف الآليات المقترحة لتعزيز هذا الدور، بما يسهم في بلورة تصور تربوي مقاوم يرتكز إلى مفهوم الشراكة المجتمعية والدفاع عن الهوية الوطنية.

2.1 مبررات الدراسة

تُكشف مراجعة الأدبيات أنّ هناك فجوة معرفية أساسية تتعلق بدور مجالس أولياء الأمور في دعم مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس، وخاصة في ظل التراجع الملحوظ بعدد الطلاب المنتسبين إلى المدارس الوطنية بسبب الضغوط الاحتلالية الممنهجة. فغياب البحوث المتعمقة في هذا الشأن يضعف قدرة المجتمع التربوي على صياغة استراتيجيات فعّالة لمواجهة هذا التراجع، الذي قد يؤدي إلى إغلاق المدارس أو تعطل خدماتها.

تناول هذا البحث هذه الفجوة، ليس فقط من خلال إبراز التحديات التي تواجه قطاع التعليم في بلدة صور باهر، بل أيضاً من خلال إبراز مجالس أولياء الأمور كمكوّن اجتماعي حيوي قادر على الصمود ومواجهة محاولات تدمير الهوية الوطنية عبر محاولات فرض المناهج الإسرائيلية والتخلي عن المنهاج الفلسطيني.

كما تكتسب الدراسة أهمية إضافية من خلال التركيز على المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى الحفاظ على مدارس القدس، وضمان استمرارية التدريس بمنهاج فلسطيني وطني. هذه الجهود تمثل قوة محورية في محافظة على الهوية الثقافية، الدينية، والوطنية للأجيال الحديثة.

ومن المنظور العملي، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات علمية وتطبيقية من شأنها تطوير آليات عمل مجالس أولياء الأمور، بما يجعلها جسراً فاعلاً بين المدرسة والمجتمع، وشريكاً استراتيجياً في دعم التعليم الوطني، مع التركيز على تجارب صور باهر كنموذج واقعي يمكن تعميم نتائجه في جميع مدارس القدس.

3.1 مشكلة الدراسة

شهدت مدارس مديرية التربية والتعليم في بلدة صور باهر - القدس الشريف ضغوطاً متصاعدة تهدف إلى تهويد التعليم الفلسطيني وتفريغه من مضامينه الوطنية، وهي ضغوط تمتد جذورها إلى السياسات الإسرائيلية الممنهجة منذ ما بعد عام 1967، لكنها بلغت مستويات أكثر حدة خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2023. تمثلت هذه السياسات في منع ترميم المدارس أو إنشاء صفوف جديدة، وحرمانها من التراخيص الحكومية، وعرقلة توفير الوسائل التعليمية، إضافة إلى تنفيذ اقتحامات متكررة داخل الحرم المدرسي واعتقال معلمين وطلاب، مما جعل البيئة التعليمية عرضة لاضطراب دائم. وتشير تقارير اليونيسف إلى توثيق 185 حادثة تربوية في الضفة الغربية خلال الربع الأخير من عام 2015 وحده، شملت اقتحامات وإطلاق قنابل غاز وطلقات بلاستيكية داخل

الفصول، وتأثيرها على أكثر من 5,700 طالب، في حين شهد الربع الثاني من العام نفسه 74 حادثة مشابهة أثرت على 941 طفلاً (UNICEF, 2018).

تزامن ذلك مع تحول متزايد نحو المناهج الإسرائيلية في مدارس القدس الشرقية، إذ ارتفعت نسبة الطلبة الملتحقين بهذه المناهج من نحو 16% عام 2022 إلى 18% عام 2023، وفق ما صرح به مسؤولو وزارة المعارف الإسرائيلية (Hasson, 2023). كما أكد تقرير (قدح، 2024) أن 90% من الطلبة المقدسيين يواجهون خطر طمس هويتهم الوطنية.

في ظل هذا الواقع، برزت الحاجة الملحة إلى فهم أعمق لدور مجالس أولياء الأمور في صور باهر خلال هذه الفترة، باعتبارها إحدى المؤسسات التربوية الآليات المجتمعية الأساسية لمواجهة هذه الضغوط المؤسسية والاحتلالية. وتتجلى مشكلة الدراسة في السعي للكشف عن كيفية تعامل هذه المجالس مع السياسات الإسرائيلية وآثارها على العملية التعليمية ونوعية الخدمات المقدمة، واستجلاء ما واجهته من صعوبات وحوازر، وتحليل الاستراتيجيات والآليات التي اعتمدها لتعزيز صمود المدارس وحماية الهوية الوطنية. كما تسعى الدراسة إلى استكشاف أثر تدخلات أولياء الأمور ومبادراتهم على المجتمع المدرسي، ورصد تصوراتهم حول السبل المثلى لتنفيذ دور هذه المجالس في التصدي للتحديات المتصاعدة، بما يسهم في سد الفجوة المعرفية التي أظهرتها مراجعة الأدبيات السابقة.

4.1 أهداف الدراسة

1. التعرف إلى سياسات الاحتلال الموجهة نحو مدارس صور باهر في الفترة بين 2015-2023م.
2. تحديد الصعوبات التي واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر في الفترة بين 2015-2023م.
3. التعرف إلى اسهامات مجالس أولياء الأمور في صور باهر بدعم وحماية مدارس مديرية التربية والتعليم خلال الفترة بين 2015 - 2023 من وجهة نظر أولياء الأمور.
4. الكشف عن دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم من وجهة نظر أولياء الأمور في صور باهر من وجهة نظر أولياء الأمور.
5. التعرف إلى تصورات أولياء الأمور حول طرق تحسين دور المجالس في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم من وجهة نظر أولياء الأمور.

5.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. تسليط الضوء على السياسات الاحتلالية التي تستهدف القطاع التعليمي في القدس، من خلال تحليل ممارسات الإحلال الثقافي والمناهج البديلة، وما تسببه من تفكك في الهوية التعليمية الوطنية.
2. تحليل واقع مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر خلال الفترة 2015-2023، بما يشمل التحديات الإدارية، والبنية التحتية، والضغوط الأمنية والسياسية، وتأثير ذلك على جودة التعليم واستمراره.
3. تعزيز الفهم المجتمعي والمؤسسي حول تأثير السياسات الإسرائيلية على النظام التعليمي في القدس، وخاصة ما يتعلق بمحو المنهاج الفلسطيني وفرض المناهج الإسرائيلية، مما يهدد استمرارية التعليم بهوية فلسطينية مستقلة.
4. يتجلى الجديد الذي تقدمه هذه الدراسة في: بناء إطار نظري وعملي لدور مجالس أولياء الأمور في حماية التعليم الوطني وتعزيز الانتماء، وتحليل مساهمة المجالس في الصمود التربوي والاجتماعي عبر المشاركة المجتمعية ودعم القرار التربوي، إضافة لاقتراح آليات تفعيل دور المجالس كحلقة وصل استراتيجية بين المدرسة والمجتمع، وتوجيه صانعي القرار نحو تمكين هذه المجالس تشريعياً ومالياً وإدارياً، وإبراز أهمية التعاون المجتمعي والمؤسسي في مواجهة سياسات التهويد بوسائل سلمية وتربوية، وإغناء الحقل البحثي بنتائج تفتح المجال لدراسات أوسع حول حماية التعليم في القدس.

6.1 أسئلة الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

كيف أسهمت مجالس أولياء الأمور في صور باهر-القدس بدعم وحماية مدارس مديرية التربية والتعليم خلال الفترة بين 2015 - 2023؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي سياسات الاحتلال الموجهة نحو مدارس صور باهر في الفترة بين 2015-2023؟

2. ما هي الصعوبات التي واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر في الفترة بين 2015-2023؟

3. كيف أسهمت مجالس أولياء الأمور في صور باهر بدعم وحماية مدارس مديرية التربية والتعليم خلال الفترة بين 2015 - 2023؟

4. ما دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم من وجهة نظر أولياء الأمور في صور باهر؟

5. ما هي تصورات أولياء الأمور حول طرق تحسين دور المجالس في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم؟

7.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

يُسهّم تفعيل مجالس أولياء الأمور في صور باهر في تعزيز صمود مدارس مديرية التربية والتعليم واستمراريتها خلال الفترة (2015-2023)، من خلال أدوارها التربوية والاجتماعية والوطنية.

الفرضيات الفرعية:

1. يختلف إدراك أولياء الأمور لسياسات الاحتلال الموجهة ضد مدارس صور باهر تبعاً لخلفياتهم الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية.

2. تتنوع الصعوبات التي تواجه المدارس بما ينعكس على مستوى تجاوب مجالس أولياء الأمور وفعاليتها في معالجتها.

3. يتباين تقييم إسهامات مجالس أولياء الأمور في حماية المدارس تبعاً لدرجة المشاركة وخبرة الأعضاء التربوية والاجتماعية.

4. تعكس فاعلية المجالس دوراً محورياً في الحفاظ على الهوية الوطنية ومقاومة محاولات الطمس والتهويد.

5. تتشكل تصورات أولياء الأمور حول تحسين دور المجالس استناداً إلى خبراتهم التعليمية والاجتماعية ومشاركتهم في الحياة المجتمعية.

8.1 حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم الفلسطينية في القدس، وتحديدًا في بلدة صور باهر.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مدارس مديرية التربية والتعليم في بلدة صور باهر.

الحدود البشرية: تشمل الدراسة أعضاء مجالس أولياء الأمور، وأولياء أمور الطلبة في مدارس مديرية التربية والتعليم في بلدة صور باهر.

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من عام 2015 إلى 2023، التي شهدت تحديات متزايدة نتيجة السياسات الإسرائيلية التي تستهدف التعليم في القدس.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل، الأدبيات النظرية المتعلقة بماهية التعليم، ووضعه في إطار سياسات المحو والإحلال والنظريات المرتبطة بذلك، وتهويد التعليم وآثاره، ودور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم في مدينة القدس من وجهة نظر أولياء أمور الطلبة، نظراً لما تحظى به هذه المدينة من مكانة خاصة وأهمية كبيرة على المستويين الوطني والعالمي، فضلاً عن التحديات التي تواجهها، ولا سيما ما يتعرض له قطاع التعليم من أزمات متلاحقة حيث تعاني المدارس في القدس من أوضاع صعبة نتيجة لممارسات الجيش الإسرائيلي وبلدية الاحتلال والمستوطنين، مما يترك أثراً بليغاً على الطلبة والمعلمين وجودة التعليم، إلى جانب العوامل الأخرى التي تعيق سير العملية التعليمية بشكل سلس، مما يؤثر سلباً على المنظومة التعليمية بأكملها، كما يستعرض الفصل نشأة مجالس أولياء الأمور وهيكلية عملها ودورها.

وأخيراً، سيتم استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، بهدف التعرف على الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

1.2 ماهية التعليم وأهميته في تعزيز الهوية الثقافية

يُعدُّ التعليم حجر الزاوية في تشكيل وتعزيز الهوية الثقافية للمجتمع، حيث يُسهم في نقل القيم المبادئ التي تُشكّل جزءًا أساسيًا من ثقافة المجتمع وتُميز هويته عن غيره من المجتمعات، فمن خلال التعليم، يتم تمكين الأفراد من فهم تاريخهم وتراثهم، مما يعزز ارتباطهم بهويتهم الثقافية والقيمية.

يرى "كارل ماركس" أن التعليم يُنتج في سياق اجتماعي يعكس الأيديولوجيات المهيمنة في المجتمع، مؤكدًا أن المعرفة لا يمكن أن تكون محايدة سياسيًا، إذ تتحدد وفقًا للثقافة السائدة التي تفرض هيمنتها (Krantz, 2016). ويتقاطع هذا الطرح جزئيًا مع وجهة نظر العالم التربوي "باولو فرييري" الذي يعتبر العملية التعليمية أداة لتحرير الأفراد من أنظمة القمع والهيمنة، حيث ركّز على "التوعية النقدية" كوسيلة لتمكين المتعلم من الوعي بذاته ونفذه، وتعزيز قدرته على تغيير واقعه (فرييري، 2013).

أما عالم الاجتماع "إميل دوركهايم" فيرى أن التعليم يؤدي دورًا أساسيًا في نقل القيم والمعايير التي تشكل الأساس الاجتماعي، وتعزيز التضامن المجتمعي، وترسيخ الأيديولوجيات التي تحافظ على استقرار المجتمع. كما يؤكد أن التعليم يساهم في الحد من الجهل، وينقل مفاهيم مثل التقدم، مما يمنح الأفراد فهمًا أعمق للواقع المعقد من حولهم (Tandi, 2019).

وفي السياق ذاته، يشير العالم الاجتماعي "ألبرت بانديورا" إلى أن الأطفال يكتسبون القيم والعادات الاجتماعية والثقافية من خلال تقليد ومحاكاة سلوك البالغين، مما يجعل التعليم جزءًا أساسيًا من عملية التنشئة الاجتماعية التي تنتقل السلوك والقيم بين الأجيال (Akers & Jennings, 2015). ويتقاطع هذا الرأي مع طرح العالم التربوي "جون ديوي" الذي شدّد على دور التجربة التعليمية في إعداد الأفراد للحياة في مجتمع ديمقراطي قائم على التفاعل العملي والتجريب (صابرينة، وعمر، 2023).

يُظهر ذلك أن التعليم ليس مجرد عملية محايدة لنقل المعرفة، بل هو أداة فاعلة في تشكيل القيم والأيديولوجيات، مما يجعله وثيق الصلة بالسياق الاجتماعي والثقافي والسياسي. لذا، من الضروري أن يستند النظام التعليمي إلى فلسفة مستمدة من قيم ومبادئ المجتمع، إذ لا يمكن لأي نظام تعليمي أن يحقق النجاح دون أن يركز على ثوابت ثقافية، وبنية تحتية غنية بالعادات والتقاليد والقيم والمعتقدات، فهذه العناصر لا تُشكّل الإطار العام للنظام التعليمي فحسب، بل تحدد أيضًا توجهاته السياسية (خضر، 2000).

وعليه، يُعدّ التعليم وسيلة أساسية لغرس القيم والاتجاهات التي يسعى المجتمع إلى تعزيزها في أفرادها، إلى جانب دوره المجالي في ترسيخ الهوية الثقافية، وتعزيز الانتماء الوطني، وبناء وعي جمعي متماسك يسهم في استقرار المجتمع وتقدمه، وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال تمكين الأفراد وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في المجتمع (المحافظة، 2022).

وتُعدّ المناهج والكتب الدراسية من أهم الأدوات المؤثرة في تشكيل الوعي الفردي والجماعي، إذ تسهم في نقل المعرفة وترسيخ القيم وفقاً لل فلسفة التي تقوم عليها، ويُقاس نجاح هذه المناهج بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف التربوية المرجوة، مما يجعل العناية بمحتواها أولوية أساسية في أي نظام تعليمي (الخبتي، 2009).

يُنظر إلى المنهاج بأنه "مجموعة مشروعة وصادقة من المعتقدات والقيم، والمعارف والمهارات، وألوان التذوق، والاتجاهات التي تدفع من يكتسبونها - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، واعية أو غير واعية - إلى القيام بأنماط معينة في التفكير والسلوك. يُعهد بها إلى مؤسسة 'إيكولوجية' (المدرسة) ويضطلع بتقديمها إلى مجموعات مختلفة من المتعلمين مهنيون ملتزمون (إدارة المدرسة، المعلمون، والموجهون إلى درجة ما)، وينجحون في تقديمها بدرجات مختلفة، وتُستخدم في تقديمها تنظيمات، وطرق وأساليب، ومواد تعليمية تُختار بعد تأمل جاد، وتتخذ بشأنها قرارات يسهم فيها ممثلون ذوو خبرة في تعليم مجموعات معينة من المتعلمين، يعرفون خصائصها الثقافية، والعقلية، والاجتماعية والوجدانية" (خالدي، 2022، 145-146).

ويؤكد هذا التعريف على الدور المهم الذي تلعبه المدرسة في تنمية الهوية الثقافية والانتماء الوطني لدى النشء؛ فالمدرسة، بوصفها "نظاماً اجتماعياً" أنشأه المجتمع لبناء شخصية الأفراد، وتمكينهم من تحقيق أهداف المجتمع، كما أنها الحارس الأمين على ثقافة المجتمع، تسعى جاهدةً للحفاظ عليها ونقلها من جيل إلى جيل (عطية، 2009).

ولكي تضطلع المدرسة بدورها في تشكيل الهوية الثقافية وتعزيز الانتماء الوطني، يجب أن تُركّز على محتوى المناهج الدراسية التي تُرسّخ هذه الهوية في نفوس الطلاب، فلا ينبغي أن يقتصر دور المدرسة على إعداد الأفراد لسوق العمل والتنمية الاقتصادية، بل يجب أن تتجاوز ذلك نحو بناء مدرسة جامعة تُعنى بتكوين المواطن الصالح، وإعداده وتنشئته فكرياً واجتماعياً وسياسياً، في إطار مرجعية تربوية وثقافية تتفاعل مع مقتضيات وجوده على المستويات الوطنية والقومية والعالمية (محسن والطاهري، 2001).

وهذا يتفق مع "نظرية سبندلر في الصراع القيمي"، التي تؤكد أن المدرسة تقوم ببحث القيم والأفكار والمفاهيم لدى الأجيال الناشئة، حيث يستبطن الطفل النمط الثقافي السائد في المجتمع، بما يحمله من

قيم ومعايير ومُثل أخلاقية. وهذا يجعل المدرسة ساحةً محوريةً للصراع بين القيم التقليدية والقيم الجديدة، وتأثيراتها على تشكيل الهوية الفردية والجماعية (شعبان، 2024).

وبناءً على ذلك، تُعدّ المدرسة "مؤسسة الإنتاج الاجتماعي الثانية" بعد الأسرة، التي تُعتبر "المصنع الاجتماعي الأول" المسؤول عن تشكيل الوجدان الثقافي والوطني للفرد. فالمدرسة تستأنف عمل الأسرة وتطوّره، وتوسّع أهدافها لتشمل التوجيه والتنشئة الاجتماعية على نطاق أوسع. فمن خلال تعزيز الوعي وتوسيع المدارك، تسهم المدرسة في نقل الفرد من حدود الجماعة الطبيعية (الأسرة) إلى رحاب الجماعة الوطنية (الوطن)، وذلك بهدف إنتاج ثقافة وطنية موحدة تُوجّه السلوك وتُعزّز الانتماء الوطني (العزمية، 2012).

وبناءً عليه، تُعتبر الهوية الثقافية بمثابة البوصلة التي توجه الفرد في حياته، فهي تحدد انتماءه وقيمه ومعتقداته، ويُعدّ التعليم أداةً رئيسية في تشكيل هذه الهوية وتعزيزها، حيث تُعدّ المناهج الدراسية الركيزة الأساسية لهذا الدور، فهي الأداة التي تنقل القيم والمفاهيم والمعارف التي تعكس هوية المجتمع وثقافته.

1.1.2 نظريات تفسر سياسات المحو والإحلال في مجالي الثقافة والتعليم:

سياسات المحو والإحلال التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية هي جزء من مخطط استعماري يهدف إلى تغيير هوية المنطقة وتاريخها الثقافي. ولتفهم هذه السياسات وتفكيكها، من الضروري دراسة بعض النظريات التي تفسر هذا النوع من الصراع الثقافي والسياسي. حيث تساهم هذه النظريات في تسليط الضوء على الأبعاد الفكرية والاجتماعية لسياسات المحو والإحلال، وتكشف عن الأبعاد العميقة لهذا الصراع، كما أنها تكشف استراتيجيات المقاومة التي تهدف إلى الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية، وتنقسم هذه النظريات إلى نظريات تصلح لمجتمع طبقي وأخرى تصلح لتفسير عملية المحو والإحلال الثقافي والتعليمي في إطار العلاقة بين المستعمر والمستعمر.

1) نظرية الهيمنة الثقافية:

شدد أنطونيو غرامشي على دور الهيمنة الفكرية، وآثارها في تكوين وعي مزدوج لدى إنسان المجتمع الحديث. وتدور الفرضية الأساسية للنظرية حول أن الفرد لا يُحكم بالقوة وحدها بل أيضاً بالأفكار، وقد وصف غرامشي الهيمنة على أنها الإتجاه العام الذي تفرضه الطبقة المهيمنة على الحياة الاجتماعية. والمضمون الأساسي لمفهوم الهيمنة يعبر عن فكرة القيادة الأيدولوجية التي تعد قيادة سياسية وقمعية في الوقت نفسه، والضبط الذي تمارسه جماعة اجتماعية أو طبقة اتجاه

الطبقات الأخرى في المجتمع، سواء أكان هذا الضبط إيدولوجيا يقوم على أساس القهر أو الإغراء، أو يحدث من خلال إعادة إنتاج البنية الاجتماعية عبر مؤسسات مثل الدين أو التعليم (زيادي وشعبان، 2024).

وفي إطار هذه النظرية، تتمثل الهيمنة في قدرة الطبقة الحاكمة على توجيه المجتمع والسيطرة عليه بطريقة فكرية وأخلاقية، مما يخلق حالة من الإجماع والتوافق الاجتماعي. فالطبقات الخاضعة للسلطة لا تكفي بالامتثال، بل تتبنى القيم والمبادئ التي تفرضها السلطة، وتراها جزءاً من البنية العامة للمجتمع. وهكذا، تصبح مصالح الطبقة المسيطرة وقيمها الثقافية معادلة لمصالح المجتمع بأكمله، مما يؤدي إلى طمس أية تناقضات بينها وبين بقية الطبقات (أبو القاسمي، 2017).

(2) نظرية إعادة الإنتاج الثقافي:

تتعلق نظرية بيير بورديو لإعادة الإنتاج الثقافي من افتراض أن المجتمعات الطبقيّة يُعاد تشكيلها وإنتاجها جزئياً من خلال ما يُطلق عليه "العنف الرمزي"، ويعني ذلك أن السيطرة الطبقيّة لا تعتمد فقط على القوة الاقتصادية المباشرة، بل تتجلى أيضاً عبر آليات خفية تستخدمها الطبقات الحاكمة لفرض رؤيتها للعالم الاجتماعي بطريقة تتسجم مع مصالحها. ومن هذا المنظور، تصبح الثقافة أداة مركزية في تكريس هذه السيطرة، حيث يتم تصوير المصالح الاقتصادية والسياسية للطبقات المهيمنة على أنها تمثل المصلحة العامة، وليس مجرد امتيازات منحازة ضمن سياق تاريخي معين.

ويرى بورديو أن التعليم يشكل قوة اجتماعية وسياسية أساسية في عملية إعادة الإنتاج الطبقي، إذ تبدو المدارس وكأنها مؤسسات محايدة وموضوعية تنقل "الثقافة الرفيعة" دون تحيز، بينما تعمل في الواقع على تكريس الفجوات الطبقيّة تحت غطاء العدل والحيادية. ويؤكد بورديو أن الاستقلالية النسبية للنظام التعليمي هي ما يجعله قادراً على خدمة المصالح الطبقيّة بطريقة غير مباشرة، حيث يخفي وظيفته الاجتماعية الحقيقية خلف ستار الحياد، مما يعزز فاعلية دوره في إعادة الإنتاج الاجتماعي (عمر، 2007).

ويشير هذا المفهوم إلى الوسائل والطرق التي تنتجها المدارس بمشاركة المؤسسات الاجتماعية الأخرى، لإدامة نواحي اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية جيلاً بعد جيل، ويلفت هذا المفهوم انتباهنا إلى السبل التي تتمكن بها المدارس عبر مناهجها الدراسية من ممارسة التأثير على تعليم القيم والتوجهات والعادات. بمعنى أن هذا المفهوم يشير إلى دورة غير طبيعية تتركسها المدرسة لصناعة نفس الأجيال دون تجديد في ذلك (التميمي، 2016).

ويبرز بورديو "رأس المال الثقافي" كمفهوم أساسي لفهم كيفية إعادة الإنتاج الثقافي داخل المدارس، حيث يشير هذا المفهوم إلى الأصول اللغوية والثقافية التي يرثها الأفراد وفقاً لموقعهم الطبقي، حيث يكتسب الطفل من أسرته مجموعة من المعاني والقيم وأساليب الحياة وأنماط التفكير التي تتمتع بمكانة اجتماعية معينة. ومن خلال هذا الإرث الثقافي، يتم تعزيز الفوارق الطبقيّة داخل المؤسسات التعليمية، حيث يُمنح الأطفال القادمون من الطبقات المهيمنة امتيازات غير مرئية تساعدهم على التفوق، في حين يواجه أبناء الطبقات الأقل حظاً تحديات أكبر للوصول إلى نفس المكانة (Sullivan, 2002).

(3) نظرية الامبريالية الثقافية:

ويعد هيربيرت شيلير من أشهر المنظرين في النظرية الإمبريالية الثقافية، والتي تشير إلى أن هيمنة بعض الثقافات على أخرى يؤدي إلى تهديدها بالاندثار والزوال (عبد العالي، 2023). وهي نتيجة مباشرة للهيمنة الاقتصادية، حيث تعني "احتلال" ثقافة معينة من قبل أخرى أكثر قوة وتأثيراً. ويتجلى ذلك في استبدال المأكّل والملبس والعادات وأساليب الترفيه والقيم الخاصة بالثقافة المهيمنة عليها بعناصر مستوردة من الثقافة المهيمنة، مما يجعل الثقافة الأضعف اقتصادياً تبدو وكأنها مجرد تقليد للثقافة الأقوى (تايسون، 2014).

وتعتمد هذه السياسة بشكل أساسي على القوة الناعمة بدلاً من القوة الصلبة، حيث يتم التلاعب بالبنية الثقافية والفكرية لمجتمع ما عبر الأدوات الإعلامية والتعليمية والاقتصادية، مما يؤدي إلى فرض القيم والمعايير الثقافية للقوى المهيمنة على المجتمعات المستهدفة دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية المباشرة (زيادي وشعبان، 2024).

(4) الاستشراق:

يصور إدوارد سعيد الاستشراق كخطاب هيمني تستخدمه القوى الغربية لفرض سيطرتها على الشعوب الأصلية، ومن هذا المنظور يعتبر الاستشراق جهازاً أيديولوجياً يُنتج المستعمرين لترسيخ فكرة لدى الشعوب المستعمرة بأن الظلم والاستغلال الذي يتعرضون له أمر طبيعي ومقبول. وبالتالي، على الرغم من أن النظام الاستعماري يقوم على استغلال السكان الأصليين وسلب أراضيهم ومواردهم، إلا أنه يظل بمنأى عن أي تغيير. بمعنى آخر، على الرغم من الألم والمعاناة التي يتسبب بها المستعمرون للسكان الأصليين، فإن هؤلاء لا يفكرون في تحدي الاستعمار، نظراً لخضوعهم لعملية غسل دماغ وتلقين فكري ترسخ لديهم القبول بهذا الواقع.

وهذا يُظهر أن الاستشراق لا يقتصر على مجرد تصوير الآخر بطريقة نمطية، بل يتعداه ليصبح أداة فعالة للسيطرة الفكرية، فمن خلال إنتاج وتعميم صورة مشوهة عن الشرق، يعمل الاستشراق على تبرير الهيمنة الغربية وإضفاء الشرعية عليها (El Aidi & Yechouti, 2017).

النظريات الأولى والثانية تعكسان الجانب الطبقي وأما النظرية الثالثة والرابعة فتطبقان في حالة العلاقة بين المستعمر والمستعمر، واستلهاماً من هذه النظريات كلها يمكن القول أن الاحتلال الإسرائيلي لا يكتفي بفرض سيطرته السياسية على المجتمع الفلسطيني، بل يسعى إلى ترسيخ هيمنته الثقافية والفكرية من خلال منظومة تعليمية ممنهجة تهدف إلى إعادة تشكيل الوعي الجمعي الفلسطيني بما يخدم مصالحه الاستعمارية.

فمن خلال نظرية الهيمنة الثقافية (غرامشي)، يسعى الاحتلال إلى فرض رؤيته الأيديولوجية عبر المناهج الدراسية، حيث يُصوّر وجوده على أنه "طبيعي" و"حتمي"، بينما يُشوّه التاريخ الفلسطيني ويُقوّض السردية الوطنية. ويعزز إدوارد سعيد هذا الفهم، معتبراً أن الهيمنة الثقافية أداة أكثر نجاعة من القوة المادية، إذ تقوم بالتحكم في البنية المعرفية والثقافية للمجتمع المستعمر.

في السياق نفسه، توضح نظرية الإمبريالية الثقافية كيف يوظف الاحتلال أدوات القوة الناعمة، كالتعليم والإعلام والتكنولوجيا، لإحلال ثقافته محل الثقافة الفلسطينية، بما يؤدي إلى إضعاف الانتماء الوطني، وتغريب الأجيال الجديدة عن واقعها وهويتها.

غير أن فهم هذا المشروع لا يكتمل دون الاستفادة من نظرية إعادة الإنتاج الثقافي (بورديو)، التي تتيح قراءة كيف تُستخدم المؤسسات التعليمية كأدوات لإعادة إنتاج علاقات القوة والتفاوت الطبقي. فالاحتلال لا يكتفي بإعادة تشكيل الوعي، بل يعمل على خلق طبقة فلسطينية خاضعة، عبر تقديم تعليم منخفض الجودة للفلسطينيين، وتقليص فرصهم في الوصول إلى المعارف التي قد تمكنهم من التحرر. وبهذا، يتقاطع منطق الاستعمار مع منطق إعادة إنتاج التراتبية الطبقية داخل المجتمع المستعمر، مما يرسّخ تبعية مركّبة: استعمارية وطبقية في آن واحد.

وتتجلى هذه الديناميات بوضوح في سياسات الاحتلال التعليمية في القدس، حيث وظّف التعليم كأداة استعمارية، لا كوسيلة للتنمية. فبدلاً من تمكين المجتمع الفلسطيني من خلال المعرفة، يتم استخدام التعليم لإضعافه ثقافياً واجتماعياً، في إطار ما يسميه Bulhan (2015) بسياسات "المحو والإحلال"، التي تستهدف طمس الهوية الفلسطينية لصالح المشروع الصهيوني.

لذلك، يجب أن يكون التعليم موجّهاً نحو مقاومة الاستعمار من خلال تعزيز الوعي النقدي، وهو المفهوم الذي تناوله باولو فريري، ويهدف إلى تشجيع الأفراد على تطوير إدراك نقدي للاضطهاد

الاستعماري، باعتباره أساسًا لمختلف أشكال المقاومة المناهضة للاستعمار (Marazzi & Vollhardt, 2024)، ويشمل ذلك إعادة بناء الوعي الاجتماعي وتعزيز التحرر الثقافي. ومن هنا، تبرز بعض النظريات التي تقدم مقاربات أساسية لفهم سبل التصدي لهذا الواقع، ومن أبرزها:

1) مبدأ باولو فرييري في إعادة البناء الاجتماعي والفعل الثقافي في سبيل الحرية:

يرى باولو فرييري أن تبني مفهوم "التوعية بالعمل الثقافي" يمكن بلدان العالم النامي من التحرر من الاضطهاد السياسي والاقتصادي. التوعية هنا ليست مجرد تلقي المعرفة، بل هي عملية تفاعلية يكتسب فيها الأفراد وعيًا عميقًا بواقعهم الاجتماعي والثقافي وقدرتهم على تغييره، بل وأكثر من ذلك... في سبيل الحرية.

ويعنى العمل الثقافي في سبيل الحرية بتتوير الناس وتوعيتهم بالعقبات التي تواجههم، من خلال فعلهم ذاته من أجل الحرية... ومنحهم فهمًا واضحًا للواقع. ومن بين هذه العقبات:

يتميز فرييري بين التعليم البنكي للطالب بشكل فوقي وبين التعليم الحوارية وهو أن كل معلم متعلم وهو خلق جو تعليمي وليس تعليمي وبالتالي التعليم البنكي يخلق جيل عبودي أما التعليم الحوارية يخلق تفكير نقدي وشخصية مستقلة، لذلك هو فعل ثقافي من أجل الحرية. (فرييري، 1995).

ويعنى العمل الثقافي من أجل الحرية أيضًا مساعدة الناس على فهم الأسباب الجذرية للمشاكل بدلًا من إلقاء اللوم على قوى عليا أو عزهم "الطبيعي"، فعندما يدرك الطلاب هذه الحقائق بموضوعية، سيرفضون الوضع الراهن ويؤمنون بقدرتهم على تغييره (مكنيل، 2008).

وينظر "إغناسيو مارتين-بارو" رائد علم النفس التحريري والمتأثر بفكر باولو فرييري إلى الاستعمار بوصفه ظاهرة اجتماعية نفسية ذات تأثير عميق في البنية النفسية والثقافية للأفراد والشعوب، ويسلط الضوء على كيفية تأثير الاستعمار في الهوية والصورة الذاتية، إذ يمكن أن يسهم الاستعمار في تشويه الهوية الثقافية والتاريخية للشعوب، مما يؤدي إلى الشعور بالقهر وفقدان الهوية الأصلية (محاجنة، 2023). ويؤكد مارتين-بارو أن "استراتيجية التوعية النقدية" تهدف إلى تمكين الأفراد المضطهدين من إدراك واقعهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بوعي نقدي، مما يدفعهم إلى رفض القهر والسعي إلى تغييره (Comas Díaz & Torres Rivera, 2020)، ويرى أن الوعي بالوضع القائم لا يكفي، بل يجب فهم الجذور الهيكلية للاضطهاد، كما يعتبر أن وسائل الإعلام والتعليم الرسمي والعلوم الاجتماعية التقليدية تلعب دورًا في تطبيع القهر وجعله يبدو أمرًا طبيعيًا أو غير قابل للتغيير (Burton, 2013). لذا، يسعى إلى كشف هذه الأيديولوجيات وتعليم الأفراد كيفية تحليل المعلومات نقديًا وفهم آليات التلاعب بوعيهم. ويشدد على أن التغيير لا

يتحقق عبر التلقين، بل من خلال حوار حقيقي بين الفئات المضطهدة، الذي يتيح لها إعادة التفكير في واقعها والعمل على تغييره (Phillips, et al., 2015; Ratner, 2015).

تُعد تجربة التعليم في أيرلندا الشمالية نموذجًا بارزًا للاستعمار الاستيطاني الذي اتخذ من الدين غطاءً لممارساته، حيث عمل المستوطنون البريطانيون - ومعظمهم من أتباع البروتستانتية - على إنشاء نظام تعليمي منفصل يخدم مجتمعهم ويعزز ولاءهم للتاج البريطاني، في الوقت الذي تم فيه تهميش التعليم الخاص بالسكان الأصليين الكاثوليك ومؤسساتهم الثقافية والتربوية. لم يكن هذا الفصل مجرد انعكاس لانقسام طائفي، بل أداة استراتيجية لإدامة الهيمنة الاستعمارية والسيطرة على الوعي الثقافي والسياسي للسكان الأصليين، بما يكرّس التبعية ويقوّض قدرة المجتمع على الحفاظ على هويته الوطنية. وفي هذا السياق، يشبه النظام التعليمي في أيرلندا الشمالية السياسات الإسرائيلية في القدس، حيث يسعى الاحتلال إلى فرض مناهج تخدم سرديته الاستعمارية، وتهميش المؤسسات التعليمية الوطنية الفلسطينية، في محاولة لطمس الهوية الثقافية وفرض ثقافة بديلة.

وقد أدرك المجتمع الإيرلندي الأصلي هذه الهيمنة، فظهرت منذ ثمانينيات القرن العشرين مبادرات التعليم المشترك (Integrated Education) التي هدفت إلى جمع الطلاب من خلفيات دينية وثقافية متباينة في بيئة تعليمية واحدة لتعزيز الاحترام المتبادل والحوار بين الثقافات. إلا أن هذه المبادرات ظل تأثيرها محدودًا، حيث لم تتجاوز نسبة المدارس المشتركة 5% من إجمالي المدارس، ما يعكس رسوخ البنية الاستعمارية وصعوبة تجاوز الانقسام المصطنع (Gallagher, 2004; McGlynn, 2009).

إن دراسة حالة أيرلندا الشمالية تبرز كيف يتحول التعليم إلى ساحة صراع بين مشروع استعماري يسعى للهيمنة ومجتمع أصلي يناضل للحفاظ على هويته، وهو ما يمنح التجربة بعدًا تحليليًا مهمًا لفهم المشهد الفلسطيني في القدس، حيث يتجلى الصراع التعليمي كأداة لمواجهة سياسات المحو والإحلال، وكوسيلة لتعزيز الوعي الوطني والنقدي لدى الطلبة، وتمكينهم من مقاومة الاحتلال عبر التعليم المقاوم.

(2) نظرية سبندلر في الصراع القيمي:

تُعد المدرسة، وفقًا لجورج سبندلر، مؤسسةً أساسيةً في غرس القيم والأفكار والمفاهيم لدى الأجيال الناشئة، حيث يستوعب الأطفال من خلالها الأنماط الثقافية السائدة، بما في ذلك القيم والمعايير والمثل الأخلاقية. ونتيجة لذلك، تصبح المدرسة ساحة للصراع بين القيم التقليدية والقيم الجديدة، التي تتنافس على تشكيل الهوية الفردية والجماعية. وعلى الرغم من دورها في نقل ثقافة المجتمع،

فإن النظام التعليمي قد يواجه انتقادات من أفراد المجتمع، خاصة خلال فترات التحول الثقافي، التي قد تدفع الأفراد إلى التخلي عن بعض العادات والتقاليد القديمة وتبني عناصر جديدة أكثر فعالية وتماشياً مع متطلبات العصر.

ويصنف سبندلر المعلمين من حيث الاستجابة للقيم الجديدة إلى أربعة أنماط:

- المعلم المتحفظ: يتمسك بالقيم القديمة ويقدمها دون تغيير، حتى عند مواجهة تهديدات من القيم الجديدة.
- المعلم المجدد والمنفتح: يبالغ في تبني القيم الجديدة دون نقد، ويسعى إلى تحقيق الانسجام الجماعي بأي وسيلة.
- المعلم الجيد غير الواعي: يستوعب القيم المتضادة دون وعي، ويفتقر إلى القدرة على التأثير.
- المعلم الخبير الواعي: يعترف بالصراع بين القيم ويقبل عناصر من كلا النموذجين، ويضعها في نظام مرن، ويبتكر طرقاً وسطية بين التطرف الفردي والجماعي (شعبان، 2024).

وهنا يتجلى دور والمدرسة والأسرة والإعلام والمجتمع ككل في تحصين الأجيال الناشئة ضد محاولات الطمس والتشويه، من خلال تعزيز التعليم الوطني، وإبراز الرواية التاريخية الحقيقية، وترسيخ القيم الثقافية والاجتماعية الفلسطينية. فالإعلام، بوسائله المختلفة، يقع على عاتقه مسؤولية توعية المجتمع بالمخاطر التي تهدد التعليم الفلسطيني، وفضح السياسات الاحتلالية، بينما تلعب المدرسة دوراً مهماً في غرس القيم والأفكار والمفاهيم لدى النشء، وتنمية وعيهم النقدي.

أما الأسرة، فهي الركيزة الأساسية التي تغرس القيم الوطنية في نفوس الأبناء، وتسهم في حمايتهم من محاولات التلاعب بالهوية والانتماء. ويأتي دور المجتمع ليكمل هذه المنظومة، عبر مبادرات دعم التعليم، وتعزيز روح الصمود والمقاومة الثقافية، لضمان بقاء الهوية الفلسطينية حية ومتجذرة في وجدان الأجيال القادمة، رغم كل محاولات الطمس والتشويه.

2.1.2 تحديات التعليم في القدس الشرقية:

منذ هزيمة عام 1967م واحتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، بدأت مرحلة جديدة من مراحل تهويد القدس، حيث سعى الاحتلال بثتى الطرق إلى تغيير معالم المدينة العربية والإسلامية، وطمس هويتها، وتحويلها إلى مدينة ذات طابع يهودي، بهدف تعزيز الرواية الصهيونية وتأكيد مزاعمهم بالحقوق التاريخية في المدينة المقدس. ولتحقيق هذا الهدف، اتبع الكيان الصهيوني سلسلة من الممارسات والإجراءات الأمنية والسياسية التي تهدف إلى تفويض دور المؤسسات الفلسطينية في القدس، وضمان عدم قدرتها على تقديم خدمات حقيقية تعزز صمود

المواطن الفلسطيني. وعلى الرغم من وجود المئات من هذه المؤسسات التي لا تزال صامدة في مواجهة هذه الممارسات، وتواصل تقديم ما في وسعها من خدمات للمواطن المقدسي، إلا أن تلك السياسات أسهمت في وضع المؤسسات في حالة بالغة الصعوبة والتعقيد، مما يهدد استمراريتها في أداء دورها الحيوي (منشورات المؤتمر الوطني الشعبي للقدس، د.ت).

وتأتي المدارس في مقدمة هذه المؤسسات؛ حيث عمدت إسرائيل منذ عام 1967 إلى تطبيق سياسات ممنهجة لتهويد التعليم في القدس، من خلال سلسلة من الممارسات الرمزية والمادية التي تهدف إلى محو الطابع الفلسطيني، بما في ذلك طمس الهوية الثقافية والتاريخية، وإحلال الطابع الثقافي والايديولوجي الصهيوني في النظام التعليمي.

في هذا الإطار تم إلغاء العمل بقانون التعليم الأردني، وفرض المنهاج الإسرائيلي، مع إغلاق المدارس والطرود والاعتقال، بهدف طمس الهوية العربية الفلسطينية وتعزيز السيطرة على القدس وقطع صلتها بالمحيط الفلسطيني. ومع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 بموجب اتفاق "أوسلو"، تولت مسؤولية التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القدس، حيث بقيت مدارس الأوقاف تحت إشرافها، بينما تبنت المدارس الخاصة ومدارس الأونروا الرؤية الفلسطينية العامة رغم عدم تبعيتها القانونية للسلطة الفلسطينية. واستمر تدريس المنهاج الأردني في مدارس الأوقاف والمدارس الفلسطينية الخاصة ومدارس وكالة الغوث في القدس الشرقية المحتلة (سعد الدين، 2017).

أما في مدارس المعارف والبلدية فقد اتخذت إسرائيل سياسة تعليمية تهدف إلى تغيير نظرة العرب نحو الوطن والمجتمع من خلال تأكيد مفاهيم السلام الاجتماعي في المناهج العربية، مع الادعاء بأن "أرض إسرائيل" كانت موطناً للشعوب المتأخية عبر العصور، وسعت إلى تعزيز الولاء لإسرائيل من خلال استبدال اسم "فلسطين" بكلمات مثل "أرض إسرائيل" وعرض العرب واليهود كأقرباء، بهدف طمس الهوية الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى منع الكتب المتعلقة بالتاريخ والجغرافيا وتقليص الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العربي (الخبتي، 2009).

كما شجعت إسرائيل الطلاب العرب على التوجه نحو العمل اليدوي البسيط بدلاً من التخصصات العلمية، وأبعدتهم عن ارتباطهم بفلسطين عبر بث الكراهية تجاه الزراعة. وركزت على إظهار العرب والمسلمين كأمة مفككة مليئة بالفرقة والصراعات، كما عملت على إخماد روح الجهاد والاستشهاد من خلال حذف أي إشارات لذلك من المناهج، وأعاقت التحاق الطلاب العرب بالجامعات عبر فرض امتحان "البغروت" الذي كانت نسبة الرسوب فيه مرتفعة (الخبتي، 2009).

وقد امتدت السيطرة الإسرائيلية إلى فرض رقابة صارمة على المناهج الدراسية الفلسطينية، حيث يتم فحص الكتب المدرسية بحثاً عن أي محتوى قد يُنظر إليه على أنه يضر بصورة إسرائيل، بما في ذلك العبارات التي تُصنّف على أنها معادية لإسرائيل أو تلك التي تشير إلى السلطة الفلسطينية، ويتم تبرير هذه الرقابة بأنها تهدف إلى حماية الطلاب الفلسطينيين من التعرض لما يعتبر تحريضاً ضد إسرائيل؛ إلا أن الهدف الحقيقي من هذه الإجراءات هو تفويض قدرة الطلاب على تطوير هوية وطنية فلسطينية متماسكة، ومنعهم من الاطلاع على السرد الفلسطيني الذي يعكس تاريخهم وثقافتهم (Alian، 2021).

وقد ظهر تحريف وتشويه المنهاج الفلسطيني في أربعة أشكال رئيسية: الاستبدال، الطمس، التغيير في النصوص، والتحريف. واستهدفت هذه الممارسات بشكل مباشر كل ما يعزز الهوية الوطنية الفلسطينية، مثل أناشيد وقصائد حب الوطن، والانتفاضة، والشهادة، والفداء. كما شمل ذلك طمس مفاهيم جوهرية كالنكبة والنكسة، وحائط البراق، والمسجد الأقصى، بل وحتى اسم "فلسطين"، حيث يتم استبدال هذه المفاهيم بأخرى بما يتماشى مع الرواية الصهيونية، مثل "حائط المبكى"، و"الهيكل"، و"يوم الاستقلال". إلى جانب ذلك، تم تحريف كل ما يتصل بقضية اللاجئين والمخيمات وحق العودة، وحذف أي ذكر لتاريخ اليهود في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، مثل قصص بني قريظة وبني النضير. بالإضافة إلى ذلك، أُضيفت مصطلحات ونصوص جديدة تعزز الرواية الإسرائيلية، مثل استخدام مصطلح "إسرائيل" إلى جانب "فلسطين"، وتضمين نصوص وُصفت بأنها تشجع التعايش بين اليهود والعرب (قدح، 2023).

ولم تكتفِ إسرائيل بفرض النسخة المحرفة من المنهاج الفلسطيني في المدارس التابعة لها مباشرة فحسب، بل امتدت جهودها إلى مقاعد المدارس الفلسطينية الخاصة، التي فقدت استقلاليتها بعد أن بدأت تتلقى أموال دعم إسرائيلية، ويُذكر أن 95% من المدارس الخاصة تتلقى مساعدات شهرية من بلدية الاحتلال، والتي في المقابل يحظر عليها التزود بالمواد التعليمية، ومنها الكتب المدرسية من أي جهة فلسطينية (قدح، 2023)، بحيث تكون الجهة الوحيدة المخولة بتزويد الكتب هي بلدية الاحتلال (السمان، 2012).

وقد بلغ إجمالي عدد الطلاب في النظام الإسرائيلي عام 2023م حوالي 119,000 طالب؛ منهم 45,040 يدرسون في مؤسسات تعليمية حضرية رسمية، و58,080 يدرسون في مؤسسات معترف بها غير رسمية، و15,380 طالباً يدرسون في مؤسسات خاصة (Ramon & Ansari، 2023).

وقد سجلت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية أعلى نسبة من الطلاب الذين يدرسون المنهاج الإسرائيلي في العام الدراسي 2023، والتي بلغت 18%، بالمقارنة مع عام 2022، حيث درس 16% من طلاب القدس الشرقية المنهاج الإسرائيلي، بينما لم تكن تتعدى النسبة بضع نقاط مئوية فقط قبل نحو عقد من الزمن (Hasson، 2023).

وقد جاء ذلك بعد سنوات من التمييز ضد التعليم في القدس الشرقية (Kashti, Hasson، 2016)، وممارسة السلطات الإسرائيلية، وخاصة بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم، ضغوطاً متزايدة على النظام التعليمي لإجباره على التحول من منهاج السلطة الفلسطينية إلى المنهاج الإسرائيلي (Hasson، 2023)، من خلال أساليب متعددة، مثل: تهديد المدارس بسحب تراخيص عملها، ومنع تطوير الأبنية والمرافق المدرسية، بالإضافة إلى منع توزيع المناهج الفلسطينية، ومداومة المدارس واعتقال المعلمين والطلبة، والاعتداء عليهم بالضرب والتكيل، فضلاً عن إغلاق الطرق المؤدية إلى المدارس بهدف عرقلة وصول الطلبة والمعلمين إليها، إلى جانب عمليات التفتيش المفاجئة (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2022).

ومنذ اندلاع العدوان على غزة في 2023/10/7م، شهدت مدارس القدس تصعيداً متزايداً في حملات الاستهداف، حيث نفذت وزارة المعارف الإسرائيلية سلسلة من الإجراءات العدوانية بحق المدارس في المدينة، ولا سيما المدارس الخاصة التي تتلقى تمويلاً جزئياً منها، في محاولة لفرض قيود على تطبيق المنهاج الفلسطيني. شملت هذه الإجراءات اقتحام المدارس وإجراء تفتيشات مفاجئة، امتدت إلى الصفوف الدراسية، حيث تم تفتيش حقائب الطلبة، والاطلاع على الكتب التي يستخدمها المعلمون. وعلى إثر ذلك، اتخذت وزارة المعارف الإسرائيلية عدداً من العقوبات، من بينها وقف مؤقت للتمويل، والتحقيق مع مديري المدارس والمسؤولين عنها، وتهديد المدارس بسحب تراخيصها (مؤسسة القدس الدولية، 2025).

وتسعى إسرائيل إلى تشويه المناهج الفلسطينية لتحقيق عدة أهداف، منها:

- تنشئة الطلاب العرب على الولاء الكامل، من خلال تعزيز فكرة التعايش تحت شعارات مثل "السلام" و"التفاهم" و"الصدقة بين الشعوب".
- فصل الطلاب عن محيطهم العربي، بهدف إضعاف انتمائهم القومي، وتشنيت هويتهم، وتقليل ثقافتهم بأنفسهم وبأمتهم عبر عزلهم عن تاريخهم وثقافتهم.
- التقليل من روح المقاومة من خلال تضخيم صورة إسرائيل، وإبراز إنجازاتها وقدراتها، في مقابل تقليل قيمة المكون العربي، ما يؤدي إلى إضعاف الشعور القومي.

- دفع الطلاب إلى التخلي عن انتمائهم وهويتهم، مما يسهل عزلهم وإضعافهم، تمهيداً لدمجهم في المجتمع الإسرائيلي وإلغاء وجودهم الثقافي تدريجياً (الخبتي، 2009).
- طمس الهوية الفلسطينية لدى أبناء القدس، مما يسهل فصلهم عن شعبهم وأمتهم.
- إضعاف الحس الوطني والنضالي لدى المقدسيين، مما يجعلهم أكثر تقبلاً لفقدان أراضيهم ومساكنهم، وتحويل قضية بيع الأرض لليهود إلى مجرد "وجهة نظر" بدلاً من كونها مسألة وطنية، ما يساهم في تهجيرهم.
- فرض السيطرة الكاملة على المسجد الأقصى دون مقاومة محلية، تمهيداً لإقامة مشروعهم الخاص على أنقاضه.
- استغلال أبناء القدس كأيدٍ عاملة رخيصة في وظائف يرفضها اليهود، مثل النظافة والبناء والأعمال الشاقة، استناداً إلى نظرتهم الطبقيّة تجاه غير اليهود.
- ترسيخ السيادة الإسرائيلية الكاملة على القدس، وفرض مناهجها التعليمية، مع إلغاء أي دور لجهات أخرى في إدارة المدينة (شقورة، 2019).

واستكمالاً لمحاولاتها المستمرة لتشويه الثقافة الفلسطينية، وإضعاف الانتماء الوطني، وتزوير التاريخ، والتلاعب بالجغرافيا الفلسطينية، وفرض رؤية ورواية تتناقض مع الهوية والثقافة والتاريخ الفلسطيني، قامت وزارة المعارف الإسرائيلية، في 8 آذار/مارس 2011، بتزويد المدارس العربية في القدس بوثيقة "استقلال دولة إسرائيل"، وطلبت من إدارات المدارس تعليق الوثيقة في أماكن بارزة تتيح للطلاب والمعلمين الاطلاع عليها، إضافة إلى تكليف المعلمين بشرح معانيها ومضامينها.

ورغم صمود مديري المدارس الخاصة، واتحاد لجان أولياء الأمور في وجه المحاولات المستمرة لفرض المنهاج المحرف، فإن سلطات الاحتلال لم تطوّر هذا الملف؛ إذ ما زالت تُرسل إدارات المدارس الخاصة، وتُساومها على ذلك تدريجياً، مستخدمة ورقة الضغط المالي التي تملكها، وورقة التسهيلات التي يمكن أن تقدمها لتلك المدارس، أو العقبات التي قد تخلقها لها، كالتراخيص وأذونات الترميم وإضافة الملاحق (قدح، 2023).

وعلى الرغم من محاولات السلطة الفلسطينية المستمرة لدعم مدارس شرقي القدس، إلا أنها تصطدم دومًا بتحديات قطاع التعليم الناجمة أساساً عن سياسة الاحتلال الرامية إلى خفض مستوى التعليم العربي، وتهميش أهدافه، بهدف بسط السيطرة عليه وتطويعه في خدمة مصالحها التهودية (سعد الدين، 2017).

إضافةً إلى عملية التهوديد التعليم وأسرلته في القدس، فإن التعليم في المدينة يواجه عدداً من التحديات منه (منصور 2023):

أولاً: ارتفاع الأقساط التعليمية:

يواجه أهالي القدس تحديات كبيرة بسبب الارتفاع المستمر في الأقساط التعليمية في المدارس الخاصة، مما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة تسرب الطلاب من المرحلة الثانوية، حيث يضطر العديد منهم إلى ترك مقاعد الدراسة والانخراط في سوق العمل مبكراً. وقد أشار اتحاد مجلس أولياء الأمور إلى أن بعض المدارس الأهلية والخاصة تركز بشكل متزايد على تحقيق الأرباح، مما يزيد العبء المالي على الأسر المقدسية، على الرغم من أن العديد منها يُعتبر من أفضل المؤسسات التعليمية والتربوية من حيث جودة التعليم والمناهج المقدمة (منشورات اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس، 2022).

ثانياً: تعدد المرجعيات التعليمية:

حيث يشرف على التعليم في القدس خمس جهات رئيسة تتفاوت في إدارتها والتزاماتها التعليمية، وهي:

- 1) مدارس الأوقاف، التابعة لمديرية التربية والتعليم في القدس، والتي تعمل تحت إشراف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ملتزمة بالمنهاج الفلسطيني.
- 2) المدارس الأهلية والخاصة، وتشمل المدارس التابعة للكنائس والجمعيات الخيرية، بالإضافة إلى المدارس الأهلية والخاصة الأخرى، والتي رغم تعرضها لضغوط إسرائيلية بسبب تلقيها مخصصات شهرية من الاحتلال، إلا أنها تلتزم بالبرامج التعليمية الفلسطينية.
- 3) مدارس المعارف والبلدية، التي تُدار بشكل كامل من قبل دائرة المعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال، حيث تُفرض في هذه المدارس مناهج فلسطينية محرفة، بينما يعتمد بعضها المناهج الإسرائيلية بشكل كامل.
- 4) مدارس المقاولات، وهي مدارس مرخصة ومعترف بها، لكنها غير رسمية، حيث تتعاون إدارتها مع دائرة المعارف الإسرائيلية وتلتزم بتعليماتها.
- 5) مدارس الأونروا، التي تُدار من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وتلتزم بالنظام التعليمي الفلسطيني والمنهاج الفلسطيني (منشورات وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، د.ت).

وفي هذا السياق، أشار اتحاد أولياء الأمور في القدس إلى أن تعدد الجهات المشرفة على التعليم وتباين سياساتها، بما في ذلك اختلاف الأنظمة والقوانين والإمكانات المتاحة، قد ترك أثرًا بالغًا على مستوى التعليم في المدينة. كما لفت الاتحاد إلى أن مدارس وكالة الغوث باتت مهددة بالإغلاق، وقد أُغْلِقَت بالفعل من قبل الاحتلال في عام 2025، في حين تشهد مدارس الأوقاف تراجعًا في أعداد الطلبة بسبب محدودية الموارد. وعلى الرغم من ذلك، تظل مدارس الأوقاف من الأفضل تعليميًا في القدس، إلا أن التحديات التي تواجهها لا تزال كبيرة ومعقدة (منشورات اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس، 2022).

وقد أكدت أحمد (2019) أنه في ظل تعدد المرجعيات السياسية الوطنية في القدس، تغيب السياسات الفعّالة من قبل دولة فلسطين في مواجهة السياسات الإسرائيلية وإجراءات تهويد القدس المتسارعة، ومحاولات السيطرة الإسرائيلية على قطاع التعليم في المدينة. وهذا يتطلب وضع خطط وآليات فعّالة لتعزيز صمود المقدسيين لمواجهة السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد القدس و"أسرلة" المناهج التعليمية.

وقد أبرزت دراسة طوطح (2023) الآثار السلبية لتعدد المرجعيات التعليمية، حيث أنها تؤثر بشكل كبير على القيم التربوية لدى الطلبة، وتعمق التباين في الخلفيات التعليمية والتربوية داخل المجتمع المقدسي.

ثالثاً: النقص الشديد في الغرف التدريسية:

تعاني مدارس القدس من نقص حاد في الغرف الدراسية، مما يضطرها إلى استئجار أماكن متفرقة لتلبية احتياجات الطلاب، ويرجع تفاقم هذه المشكلة إلى رفض بلدية القدس ترميم الغرف الحالية، بسبب اشتراطها تبني المناهج المُحرَفة (منصور، 2019).

ويؤثر هذا النقص سلبيًا على أداء المعلمين، وتعلم الطلبة، وعلى العملية التعليمية بشكل عام، حيث يؤدي هذا الوضع إلى اكتظاظ الفصول الدراسية وبالتالي حرمان العديد من الطلاب من التعلم في بيئة تعليمية مناسبة (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2018).

وفي هذا السياق، أشارت المحامية "أشرت ميمون"، مديرة تطوير السياسات في جمعية "عبر عاميم"، إلى أن "النقص في الغرف الصفية في شرقي القدس غير مسبوق، سواء في القدس أو على مستوى إسرائيل بشكل عام. بعد أكثر من 20 عامًا من الإجراءات القانونية، تفاقم العجز في الغرف الصفية ليصل إلى أكثر من 3,500 غرفة، مع أكثر من 40,000 طفل لا تعرف السلطات أين يدرسون، وأكثر من 3,000 طفل يتركون النظام التعليمي سنويًا". وأضافت أيضًا أن "المسألة ليست مجرد

قضية ميزانية، بل هي قصة تمييز ممنهج وتخلي عن الحق في التعليم في شرقي القدس" (Marantz, 2023).

رابعاً: التسرب من المدارس:

يمر طلاب القدس يوميًا عبر حواجز الاحتلال الثابتة والطيارة للوصول إلى مدارسهم، حيث تنتشر هذه الحواجز في شوارع وأزقة المدينة ومداخلها الرئيسية، ما يتسبب في تعطيل وصول الطلاب والمعلمين إلى مدارسهم، إضافة إلى إجراءات الإغلاق والتفتيش والإذلال ومصادرة الحقائب المدرسية على هذه الحواجز، مما يخلق حالات من الخوف والهلع بين الطلاب. ولا يُستثنى حتى طلبة الثانوية العامة أثناء تأديتهم امتحاناتهم الوزارية، حيث قد يتعرضون للتعطيل أو الحجز في بعض الأحيان، مما يهدد ضياع عامهم الدراسي (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، د.ت).

عمل الاحتلال على إضعاف التعليم وتقليل أعداد الطلبة في مدارس البلدة القديمة من خلال العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال، من عمليات التفتيش اليومية، والاعتقالات والضرب والتكيل بالطلاب والطالبات على أبواب وأزقة البلدة القديمة، ناهيك عن اقتحام المدارس ومنع دخول كتب المنهاج الفلسطيني، ما تسبب في حالة من القلق لدى أهالي الطلاب، وعدم التحاق أبنائهم في تلك المدارس. وقد أشار إتحاد أولياء الأمور إلى أن مدارس الأوقاف في القدس باتت شبه خالية من الطلبة، بسبب هذه السياسات، وأن ما تبقى من مدارس فهي تابعة للبلدية حيث تم إقحام صفوف "البغروت" الإسرائيلي فيها (منشورات اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس، 2022).

وقد أوضحت أحمد (2019) أن الممارسات والانتهاكات اليومية بحق الطلبة ومعلميهم أدت إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بمدارس البلدة القديمة، وعزوف المعلمين عن التعليم فيها، لتتحول إلى مدارس شبه فارغة يسهل إغلاقها، عدا عن افتقارها لبعض التخصصات والنقص فيها، مما أثر على جودة التعليم ونوعيته. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التسرب في مدارس القدس تصل إلى 50%، مما يعكس تأثير السياسات الإسرائيلية على العملية التعليمية في المدينة.

خامساً: نقص الطواقم التعليمية الفلسطينية:

يُعتبر النقص الشديد في الطواقم التعليمية الفلسطينية في القدس من أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم في المدينة، ويعود ذلك إلى تدني معدلات الرواتب في المدارس التي تشرف عليها السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى الفوارق الكبيرة بين رواتب المعلمين في هذه المدارس وتلك التي تشرف عليها بلدية الاحتلال، ولهذا الفارق الكبير يضطر بعض المعلمين للعمل لساعات إضافية لسد الفجوة المالية الناتجة عن ارتفاع مستوى المعيشة في المدينة، أو الانضمام إلى جهاز التعليم الإسرائيلي، مما يشكل تهديدًا لاستقرار الكادر التعليمي الفلسطيني في القدس (منصور، 2023).

كما أظهرت دراسة طوطح وعبدالعال (2021) عدم كفاية الدعم المادي لمدارس القدس، بما في ذلك الأجور والرواتب التي لا تتماشى مع الوضع المعيشي الصعب الذي يعيشه أهالي المدينة، كما أكدت الدراسة أن هذا النقص في الدعم يزيد من صعوبة استقطاب المعلمين الأكفاء، ويؤثر سلباً على جودة التعليم في المدارس الفلسطينية.

وفي هذا السياق، دعا أبو هلال (2022) وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى تخصيص اهتمام خاص للقدس ورصد ميزانيات وبرامج ومشاريع تدعم صمود المدارس في المدينة المقدسة. وأكد على ضرورة رفع رواتب المعلمين الفلسطينيين في القدس بما يتناسب مع مستوى المعيشة في المدينة، وذلك للحفاظ على الكادر التعليمي وضمان استمرارية تطويره.

ومن جهة أخرى، أوصت ذوقان (2023) بضرورة تحسين الأوضاع المعيشية لمعلمي القدس من خلال رفع رواتبهم بما يتناسب مع غلاء المعيشة في المدينة، واستثنائهم من تخفيض الرواتب بسبب الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية. كما طالبت بضرورة اتخاذ إجراءات للحد من تسرب المعلمين إلى مدارس المعارف التابعة للاحتلال أو المدارس البلدية، وهو ما قد يؤدي إلى نقص إضافي في الطواقم التعليمية الفلسطينية ويزيد من التحديات التي تواجه العملية التعليمية في القدس.

سادساً: الفجوة الرقمية:

من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع التعليم، والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة، ما يمكن تسميته بـ "الفجوة الرقمية". هذه الفجوة تتجلى في عدة جوانب، منها اختلاف أدوات التقنية المستخدمة في المدارس الفلسطينية مقارنة بتلك المدعومة من الاحتلال، بالإضافة إلى معاناة الطلاب في المدارس الفلسطينية من صعوبة الوصول إلى التقنيات الحديثة (مؤسسة القدس الدولية، 2025).

وفي هذا السياق، تشير مؤسسة فيصل الحسيني (2024) إلى أنه على الرغم من وجود 146 مدرسة في القدس، إلا أن 121 مدرسة فقط تحتوي على مختبر حاسوب بمعدل مساحة لا يتجاوز 44.60 مترًا مربعًا، وهو ما قد لا يكون كافيًا لتلبية احتياجات الطلاب. كما لفتت المؤسسة في دراسة سابقة عام 2020 إلى حاجة المدارس الفلسطينية في القدس إلى 1,015 جهاز حاسوب، وأن 223 معلمًا ومعلمة بحاجة إلى اشتراك في الإنترنت.

أما على صعيد تدريب المعلمين، فقد أظهرت الدراسة أن 54% من المعلمين والمعلمات بحاجة إلى تطوير مهاراتهم التكنولوجية، مما يتطلب توفير 76 دورة تدريبية لـ 1,523 معلمًا ومعلمة. إضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أيضًا أن 45% من المعلمين والمعلمات بحاجة إلى دورات تدريبية في

مهارات التعليم عن بُعد، مما يستدعي توفير 73 دورة تدريبية لخدمة 1,467 معلمًا ومعلمة (مؤسسة فيصل الحسيني، 2020).

وفي هذا الصدد، أوضح زياد الشمالي، رئيس لجنة أولياء الأمور في المدارس التابعة لبلدية القدس ووزارة المعارف في مقابلة صحفية أن بلدية الاحتلال تقوم بتحويل غرف الحاسوب والمختبرات العلمية والملاجئ إلى غرف صفية، في محاولة للتغلب على مشكلة نقص الغرف الصفية (وكالة معًا الإخبارية، 2015/9).

وقد لفتت مؤسسة القدس الدولية (2025) إلى أن محاولات الاحتلال لم تتوقف على استهداف المنهاج الفلسطيني عند الطلبة والمدارس فحسب، بل امتدت لتشمل الجامعات وتوظيف المعلمين. ففي 2024/12/25، صادقت "الكنيست" الإسرائيلية قانون يمنح المدير العام لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية صلاحية رفض إصدار رخص تدريس أو موافقات توظيف للمعلمين من القدس والداخل المحتل، الحاصلين على شهادات أكاديمية من جامعات فلسطينية. وبحسب نص المشروع، لن يكون بمقدور المعلمين من الشطر الشرقي للقدس المحتلة، الحاصلين على شهاداتهم من الجامعات الفلسطينية، مواصلة عملهم، بل سيُجبرون على إعادة الدراسة في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. وتهدف هذه القرارات إلى فرض المزيد من القيود على الجامعات الفلسطينية في القدس المحتلة، ودفع الطلبة إلى الالتحاق بالجامعات التابعة للاحتلال، من خلال خلق فرص العمل أمام خريجي الجامعات الفلسطينية (مؤسسة القدس الدولية، 2025).

وقد طالت محاولات تهويد المدينة أيضًا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، من خلال هجمة شرسة انتهت بمصادقة البرلمان الإسرائيلي في 2024/10/29 على مشروع قانونين؛ يحظر الأول على الأونروا العمل في القدس المحتلة، والثاني يحظر التعامل معها، على أن يدخل المشروعان حيز التنفيذ في غضون 90 يومًا.

وقد سبق هذا القرار قطع الدعم الغربي عن الأونروا، مما اعتبر خطوة ضمن محاولات تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وعقابًا جماعيًا لحوالي 5.8 مليون لاجئ فلسطيني في الوطن والشتات، بما في ذلك غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان والأردن. فعلى مدى عقود، كانت الأونروا تلعب دورًا محوريًا في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء داخل فلسطين وخارجها، في انتظار عودتهم إلى ديارهم بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (حركة مقاطعة إسرائيل، 2024).

ومن المتوقع أن يشهد عام 2025 تنفيذًا كاملاً لقرار حظر الأونروا من القدس المحتلة، وإغلاق المؤسسات التابعة لها، وخاصة المدارس، مما سيؤدي إلى تدهور الخدمات التعليمية في الأحياء

الفلسطينية (مؤسسة القدس الدولية، 2025). وقد أشار "فيليب لازاريني"، المفوض العام لوكالة الأونروا، إلى أن الوقت يمضي بسرعة نحو تنفيذ مشروع قانون الكنيسة، وإذا ما تم تنفيذه، ستُمنع الأونروا من العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن هذا جزء من جهود أوسع نطاقاً لطمس التاريخ والهوية الفلسطينية" (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، 2025).

3.1.2 نشأة مدارس مكتب التربية والتعليم في القدس منذ 1967م وحتى الآن:

استطاع المربي الراحل حسني الأشهب الذي كان يشغل منصب مدير مكتب مديرية التربية والتعليم في القدس الشريف عند الاحتلال الإسرائيلي لها عام 1967م، أن يستقل بمجموعة صغيرة بلغت خمسة مدارس وهي: الفتاة اللاجئة والنظامية والنهضة والروضة والأيتام الإسلامية، والتي انبثقت من جمعيات خاصة كجمعية الفتاة اللاجئة التي حصلت على ترخيصها الأردني عام 1949م، تأسست منذ البداية بمبادرات فردية وشعبية في بيوت الاهالي لإستقبال الاطفال الناجون من مذابح حرب النكبة عام 1948م، ومن هنا جاءت أسماء بعض تلك الجمعيات كدار الأيتام الإسلامية، فكانت نواة ما يعرف اليوم بمدارس مديرية التربية والتعليم للقدس الشريف المستقلة بدائرة الأوقاف الإسلامية الأردنية، والتي تتبنى المنهاج الفلسطيني الذي سلم من أيادي التحريف والتزوير الاسرائيلية.

اعتبرت شخصية المربي حسني الأشهب على مستوى الوطن وخاصة مدينة القدس شخصية محورية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي ولا سيما في الميدان التربوي، فيحسب له "تنبهه لثغرة في قانون "توحيد القدس" تجيز استمرار المؤسسات العاملة في المدينة قبل 5 حزيران 1967" (أبو معلا، 2022)، لقد كان من أهم القيادات الوطنية التي قاومت إجراءات التهويدية للمدينة، وخاصة قطاع التعليم الذي تعرض لهجمة شرسة منذ اليوم الأول لإحتلال المدينة، وهنا لا بد من استعراض نبذة عن حياته والتعرف على أهم المحطات التي مر بها المربي الراحل، والتي ساهمت في صقل شخصيته الوطنية الصلبة أمام أي إعتداء على ثقافته وتراثه وأبناء شعبه الذين تحمل الصعاب ليحافظ على هويتهم العربية الفلسطينية كجزء من مسؤولياته ومبادئه التي حافظ عليها حتى آخر يوم في حياته.

هو من مواليد مدينة القدس درس في مدارسها المراحل الأساسية والثانوية، تنقل بين العواصم العربية والأوروبية لتحصيل تعليمه الأكاديمي، كجامعة بغداد لدراسة الحقوق ودبلوم من القاهرة في الدراسات القصير في التربية الأساسية، واشترآكه في دورة في التخطيط التربوي في بيروت ودورة في الإدارة من المانيا الغربية. اعتمد التعليم كمهنة، فدرس مادة الكيمياء والرياضيات في مدارس القدس كالرشيدية والكلية العربية.

تنقل وارتقى في وظائف سلك التربية والتعليم خلال الحكم الأردني للضفة الغربية، فكان مديرا لمدرسة، ثم مساعد مفتش، ثم مفتش للمعارف، ورئيس قسم في وزارة التربية والتعليم الاردنية، لينتهي به المطاف مديرا للتربية والتعليم في القدس منذ عام 1965م وحتى وفاته.

خلال هذه الفترة تنقل بين مدن الأردن والضفة الغربية ضمن مسؤولياته الوظيفية كمدينة الخليل وعمان والبلقاء ومعان والكرك، برز الحس الوطني لديه، ونزعتة لمقاومة المحتل منذ صغره، فشارك ضد الاستعمار البريطاني في ثورة البراق عام 1929م، وكان عمره 14 عاما تقريبا، ونشط في أهم الأحداث الوطنية التي وقعت في فلسطين عامة ومدينة القدس خاصة، كتتظيم اضراب 1936م في القدس، وتنفيذ هجمات على المواقع البريطانية، وتأمين السلاح للثوار إبان الثورة الكبرى (1936 - 1939م)، وساهم في إنعقاد مؤتمر يافا الشبابي عام 1933م.

لم تقف مشاركته في العمل الوطني المقاوم عند الفعل العسكري، وإنما تعددت ليكون له دور في العمل السياسي أيضا، فقد نشط في الحزب العربي الفلسطيني عام 1937 ثم عضوا في حزب البعث عام 1949م، كما كان عضوا مهما في كثير من الهيئات الوطنية كتأسيس رابطة الجامعيين في مدينة الخليل وعضوا في الهيئة الإسلامية العليا في القدس، ولجنة التوجيه الوطني، كما ساهم في تأسيس كلية الأمة الجامعية المتوسطة، وكلية العلوم التكنولوجية، التي أصبحت جامعة القدس لاحقا، ومجلس التعليم العالي، ومعهد البولتكنيك في الخليل، وكلية التمريض في جامعة القدس، وكلية الدعوة وأصول الدين لذات الجامعة، والمعهد العربي في أبو ديس، كما ألف كتباً درست في فلسطين والاردن وقطر.

تعرض للإصابة والإعتقال على يد الاستعمار البريطاني، ولوحق أحيانا خلال الحكم الاردني لمدينة القدس وتعرض للمضايقات بسبب إنتمائه الحزبي. (مركز رؤية للتنمية السياسية. 2022) إن من يطلع على مسيرته، يجد أنه من الشخصيات المثابرة والصلبة والعنيدة للعدو، فقد تمرس منذ صغره على رفض الإعتداء على حقوقه، وخاض في شتى ميادين المقاومة العديد من المواجهات.

هنا لا يمكن ان يكون مستغربا من هذه الشخصية أن تكمل ما بدأت منذ الصغر إلا لتنتهيه على ذات الدرب، فكان رفض أسرلة التعليم وتهويد المدينة، من اهم الخطوات والقرارات التي اتخذتها وتمسكت بها حتى توفي صاحبها المرحوم حسني الأشهب عام 1998.

تعرض المربي حسني الأشهب لكثير من الضغوطات الاسرائيلية بلغت حد السجن مع مجموعة من زملائه المعلمون، كي يوقفوا اضرابهم ويقبلوا بقرار فرض المنهاج الاسرائيلي على طلبة مدارس القدس الشرقية، فكان نصيبه الإعتقال في سجن الرملة، الا أنهم رفضوا ذلك، فما كان الا أن رضخت اسرائيل وتراجعت عن قرارها ولتقبل باعتماد المنهاج الاردني.

شكّل الراحل ما عرف بلجنة المعلمين السرية مع مجموعة من زملائه، كالمربي طاهر النمري وعبد الجليل الننتشة وعلية نسبية، و"المهندس حسن القيق مدير مدرسة اليتيم العربي الصناعية، والمربية فاطمة أبو السعود" (مركز رؤية للتنمية السياسية. 2022)، حيث عملوا من خلالها على تحقيق أهدافا عديدة أهمها حماية التعليم في القدس من التهويد والأسرلة بمختلف الطرق وأهمها افتتاح مدارس بعيدة عن التدخلات الاسرائيلية المباشرة وقد نجحوا بشكل كبير في هذا حيث ازدادت أعداد المدارس تحت قيادة وإدارة المربي حسني الأشهب على مر السنوات لتعرف بمدارس حسني الأشهب والذي أصبح مديرا لمديرية التربية والتعليم ضمن إدارة الاوقاف الاسلامية حتى وفاته.

ومن هذا الصمود الاسطوري الذي مثله الأشهب أمام سطوة الاحتلال وقسوته، حصل على لقب " (حارس المنهاج) لكونه تصدى بقوة لتهويد المدارس والمنهاج في القدس، وخاصة قراري 107 و 564 من خلال الإضراب الشامل في مكاتب التربية والتعليم في القدس والضفة الغربية، حيث تضمن قرار 107 حظر 55 كتابا من المنهاج الأردني، وقرار 564 تضمن إجراءات للسيطرة على مدارس القدس والتحكم بمعلميها." (أبو معلا، 2022)

مر التعليم في الضفة الغربية عامة ومدينة القدس خاصة بمرحلة ازدهار ونهضة خلال فترة الحكم الأردني ما بين عامي 1948 - 1967م، بعد أن تعرض لتهديم وإهمال مقصود إبان الاستعمار البريطاني الذي سيطر على فلسطين كاملة بين عامي 1917 - 1948م.

"ويمكن تلخيص الوضع التعليمي في القدس الشريف قبل حزيران كالاتي:

- 1- المدارس الرسمية وتشمل 29 مدرسة في القدس وضواحيها.
- 2- المدارس الأهلية والخاصة. فالأهلية هي مدارس ذات ملكية فردية أو تتبع مؤسسة أو جمعية خيرية والمدارس الخاصة كانت تتبع إدارة مؤسسات دينية وكان عددها 44 مدرسة .
- 3- المدارس التابعة لوكالة الغوث وعددها 9 مدارس

أما توزيع الجسم الطلابي الذي بلغ تعداده في القدس عام 66/67 قبل عدوان حزيران حوالي 28 ألف طالب وطالبة في جميع جهات الإشراف الثلاث فقد تمكن من استيعاب الطلبة المقدسين؛ حيث أن مدارس التربية والتعليم الحكومية كانت تتحمل العبء الأكبر في استيعاب الطلبة، وبلغت النسبة 63% في حين بلغت النسبة في المدارس الأهلية والخاصة 26% ونسبة المدارس التابعة لوكالة الغوث 11% وقد كان التعليم في المدارس الرسمية إلزاميا". (جبريل، 2015، ص3)

تعرض التعليم في المدينة ومنذ اللحظة الأولى لاحتلالها من قبل الكيان الاسرائيلي لنكسة كما هو الحال مع بقية مناحي الحياة فيها، فنتيجة لقرارات الاحتلال بإلغاء القوانين الأردنية وفرض القوانين والمنهاج الإسرائيلي في المدينة ومدارسها، توقفت الحياة التعليمية برفض شعبي كبير لتلك القرارات قادته المرجعيات التربوية كلجنة المعلمين السرية التي قادها الأشهب، فكان ما ذكر سابقا من اعلان

الاضراب في المدارس وقرار عدم الالتحاق بتلك المدارس التي تدرس المنهاج الاسرائيلي، والذي استمر قرابة الست أشهر أو تجاوزها قليلا، والتوجه نحو المدارس الأهلية التابعة لجهات دينية كالكنائس وكذلك الأفراد وتلك التي أدارها المربي حسني الأشهب، والتي بلغت قدرتها الاستيعابية أعلى مستوياتها، في حين تركت المدارس التي سيطر عليها الاحتلال الاسرائيلي وأدارها شبه فارغة، وبأعداد قليلة، الامر الذي فرض على اسرائيل التراجع عن قرار فرض منهاجها وإعادة اعتماد المنهاج الأردني ولكن ضمن شروط وعلى مدى سنوات كانت مقبولة الى حد ما للجمهور المقدسي، " ففي العام 73/74 في المرحلة الثانوية ثم طبق المنهاج الأردني في المرحلة الإعدادية 78/79 وفي العام 80/81 جرى تطبيق المنهاج الأردني في المرحلة الابتدائية مع الحفاظ على تطبيق تعليم اللغة العبرية مع اشتراطات كثيرة وتغيير في كتب المنهاج مثل طمس اسم فلسطين واستبداله بإسرائيل والقدس بأورشليم وبدل الضفة الغربية يهودا والسامرة ومسميات أخرى تم تغييرها " (جبريل، 2015، ص4).

ومن الأمثلة على مقاطعة الأهالي وأبنائهم الطلبة للمدارس الحكومية والتي كانت تحت إدارة الاحتلال الإسرائيلي، والتي تركتها شبه فارغة، تذكر الباحثة رانيا ذوقان في دراسة لها: " كان عدد طلاب مدرسة الرشيدية الثانوية الحكومية في القدس قبل عام 1967م " 780 طالباً لينخفض هذا العدد بعد فرض المنهاج الإسرائيلي في العام 69/70 الى 210 طالب، وفي العام الدراسي 1970/1971 الى 168 طالب وفي العام 1971/1972 الى 70 طالباً". (ذوقان، 2023)

قدمت الحكومة الأردنية دعماً كاملاً للمدارس التي بقيت تدرس المنهاج الأردني وتطبق تعليمات وزارة التربية والتعليم الأردنية ورؤيتها التربوية، فاعتمدت المعلمون في المدارس التي عرفت في وقتها بمدارس حسني الأشهب كموظفين أردنيين يعملون تحت مظلتها ويتلقون رواتبهم من الحكومة الأردنية، وهنا يجب التذكير بفضل المربي حسني الأشهب ومجموعة المربين التي ساندته في حركته الإحتجاجية ضد قرارات الاحتلال ثم أكملت معه الطريق الى أن حققت هدفها في الحفاظ على مجموعة المدارس التي تحمي الرواية الوطنية وصولاً الى تشكيلها مكتب مديرية التربية والتعليم في القدس ذو الإدارة الوطنية.

استمرت مدارس التربية والتعليم في القدس بالازدياد حتى بلغت اليوم (51) مدرسة بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها كإتلاف الانتفاضة الأولى عام 1987م، وما نتج عنها من ملاحقات وإغلاقات واضرابات ومضايقات للكادر التعليمي والطلبة على حد سواء من قبل الاحتلال، وفك الارتباط ما بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1988م وما نتج عنه من أزمات مالية لاحقت المعلمين في توفير رواتبهم وضعف التمويل كمصاريف تشغيلية للمدارس التي تعود كثير من مبانيها لأملأك خاصة تستوجب دفع اجاراتها السنوية بمبالغ عالية جداً، فما كان من

ادارتها سوى التوجه أكثر فأكثر نحو السلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة وفقا لاتفاقية أوسلو عام 1994م طلبا للدعم الفني والمادي، والتي في دورها رحبت بذلك الا أن ظروفها المالية الصعبة وضعف إيراداتها بحكم سيطرة الاحتلال على جميع نواحي الحياة في فلسطين، انعكس سلبا على وضع مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس فما كانت تحصل على خصوصية كبيرة عن باقي مديريات الضفة الغربية وغزة سوى بمبلغ زهيد أضيف لرواتب المعلمين تحت مسمى علاوة القدس، فلم يحدث تغييرا كبيرا على مستوى معيشة المعلمين المنتمين لتلك المدارس، فكان الأقل مستوى للدخل مقارنة بنظائرهم العاملين في مدارس البلدية والخاصة، بل وحتى ما بات يعرف بمدارس المقاولات، الأمر الذي نتج عنه عزوف فئات كبيرة من المعلمين وخاصة الذكور للعمل في مدارس المديرية وتوجههم للعمل في مدارس البلدية والمعارف الاسرائيلية والخاصة ومدارس المقاولات، فباتت تعاني من نقص كبير في المعلمين.

تضخمت الازمات في وجه مدارس مديرية التربية والتعليم مع بدء انتفاضة الأقصى عام 2000م، وما نتج عنها من اغلاقات واعتقالات للمعلمين والطلبة وصولا لبناء جدار الفصل العنصري الذي فصل المدينة عن باقي مدن الضفة الغربية، وحرم اعداد كبيرة من الطلبة للالتحاق في مدارس المدينة الواقعة فيما أصبح يعرف بداخل الجدار، الأمر الذي نتج عنه تسرب أعداد كبيرة من المدارس، وحرم كثير من المعلمين حملة هوية الضفة الغربية من العمل داخل حدود القدس الجديدة بعد رفض اعطاء أغلبهم تصاريح للعمل، الأمر الذي شكل تحديا كبيرا أمام المديرية في الحفاظ على مستوى التعليم بالجودة المعهودة.

واجه المعلمون وعلى مدار السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى ممن كانوا من سكان الضفة الغربية وهم الغالبية من معلمي مديرية التربية والتعليم في ذلك الوقت، صعوبات عديدة إلا لم يتوانوا عن بذل ما يستطيعون من جهد في سبيل إيصال رسالتهم تجاه أبنائهم الطلبة ومجتمعهم، فكانوا يبيتون داخل المدارس لأيام وأسابيع في بعض الاحيان بسبب تشديد الاحتلال حصاره للمدينة وملاحقته لكل من لا يحمل تصريح عمل من سكان الضفة الغربية من اعتقال وإهانة وحجز لساعات على ما يعرف بالحواجز الطيارة، لقد واجه هؤلاء المعلمون ظروفًا معيشية صعبة في تلك الفترة في سبيل الحفاظ على بقاء مدارس مكتب التربية والتعليم قائمة بكامل قدرتها وامكانياتها في تقديم الخدمة المتوقعة منها تجاه الطلبة والمجتمع، فتكفلوا بأنفسهم بعد يوم طويل وشاق من العمل التربوي داخل المدرسة في القيام بتلبية كامل احتياجاتهم اليومية من إعداد الطعام وغسيل الملابس وكيها وتنظيف المكان، ولكون مباني مدارس المديرية في أصلها مباني سكنية مستأجرة قليلة الغرف، يصعب في غالبيتها إيجاد غرفة واحدة فارغة دون استخدام، فلقد كان هؤلاء المعلمون يضطرون للنوم داخل الغرف الصيفية بين مقاعد وأدراج الطلبة ليلا، على أن يفيقوا فجرا لترتيب

تلك الصفوف واخفاء بطانياتهم ووسائدهم، وارتداء ملابس العمل بكامل هندامهم (الأنيق!)، وتناول افطارهم ان توفر الوقت لذلك قبل حضور الطلبة للمدرسة، أضف على ذلك انقطاعهم عن عائلاتهم وأطفالهم لأيام وأسابيع دون تواصل معهم باستثناء اتصال هاتفي لبضع دقائق كل عدة أيام للإطمئنان على أحوالهم، وذلك لغلاء تكلفة الاتصالات في تلك الفترة.

من خلال ما ذكره سابقا عن أحوال المعلمين، يستطيع المرء توقع واستشعار الضغوط النفسية وكذلك المادية الواقعة عليهم، إلا أنهم لم يتركوا الساحة فارغة الى أن استطاعت مديرية التربية والتعليم تجاوز المحنة وترتيب أوضاع معلميهما دون أن تستغني عن خدمتهم.

من الجدير ذكره والإشارة إليه هو دور أولياء الأمور في تلك المدارس التي إضطر كثير من معلميهما المبيت فيها، فلقد شكل كثير منهم سندا وحاضنة داعمة بكل ما تستطيع تقديمه لتلك المدارس وهؤلاء الفئة من المعلمين، خاصة في الجانب المعنوي، فكان من السهل تلمس احترام الأهالي وتوقيرهم لتضحيات المعلمين في بعدهم عن أسرهم في سبيل الحفاظ على المدرسة والعملية التعليمية، كما كانوا يحرصون على كتم واخفاء وجود المعلمين في المدرسة خوفا من ملاحقة قوات الاحتلال، فكانوا نعم الجار والصديق، فكان يقول بعضهم عند زيارته للمدرسة، وسؤاله عن أحوال المعلمين، وعرضه عليهم تقديم أي خدمة يمكنه تقديمها: (هذا أضعف الإيمان، احنا مش عاملين إشي)، وهنا يمكن القول أن تلك الظروف الصعبة وتضحيات هؤلاء المعلمين، خلقت علاقات قوية وممتينة ما بين كثير من أولياء الأمور وما بين المعلمين، ورفعت من شأنهم في أعين طلبتهم وأهاليهم.

لقد نجحت المديرية في زيادة أعداد مدارسها وأماكن انتشارها في غالب أحياء المدينة المقدسة من شمالها وحتى جنوبها، واستمرت في المواجهة مع سياسات الاحتلال الرامية للتضييق كالمطالبة بمبالغ خيالية عما يعرف بضريبة المسقوفات (الأروننا) التي قدرت بالملايين، ومنع ادخال كتب المنهاج الفلسطيني لمدارس المديرية مما اضطر المدارس لتهريبها بطرق مختلفة على الحواجز العسكرية، وزيارات أفراد من جهاز المخابرات الاسرائيلية المتكررة بين الفينة والأخرى لمستودع الكتب الواقع في منطقة واد الحمص في قرية صورباهر وصولا لقرار اغلاق مكتب المديرية الواقع في البلدة القديمة لمدينة القدس عام 2019م والذي اعتبر لحظة فاصلة في العلاقة ما بين السلطات الاسرائيلية ومكتب مديرية التربية والتعليم للقدس الشريف، مثل هذا القرار مرحلة جديدة من المعاناة والاضطهاد لهذا الجسم التربوي الذي اعتاد على سياسات الاحتلال تجاهه، فعانى على مدار ثلاث سنوات لاحقة من حالة التشتت، الى أن رفع قرار الاغلاق، فتوزعت بعض اقسام المكتب في منطقة رأس العمود وأخرى في منطقة دوار الضاحية وجزء آخر في منطقة الرام والتي احتوت في

نهاية المطاف على المبنى والمقر الرئيسي لمكتب مديرية التربية والتعليم لمحافظة القدس في حين بقي المقر القديم في البلدة القديمة مفتوحا لبعض الأقسام تسييرا للأعمال وتسهيلا لعمل المدارس. تظهر قضية خطر تسرب الطلبة من مدارس التربية بين الحين والآخر متأثرة بتذبذبات دوام المدارس وكثرة الاضرابات ذات الطابع المطلبي والحقوقى، والتي ينتج عنها اغلاقات متكررة للمدارس الأمر الذي يثير مخاوف الأهالي من عدم تلقي أبنائهم للتعليم على الوجه السليم، فلا يكون منهم الا البحث عن خيار آخر كمدارس البلدية والخاصة.

منذ تأسيسها عملت تلك المدارس على الاهتمام باحتياجات المجتمع والطلبة فمن مجموعة صغيرة من المدارس بدأت بالمرحلة الأساسية الدنيا الى مجموعة كبيرة من المدارس التي تحوي على تخصصات متنوعة في كافة الفروع وفي اغلب مناطق المدينة فنجدها اليوم تقدم تعليم رياض الأطفال والأساسي والثانوي بفروعه العلمية والأدبية والصناعية والتكنولوجية، إضافة الى الإهتمام بالطلبة المحتاجين للدعم التعليمي من خلال غرف المصادر التي فتحت في غالب مدارس المرحلة الأساسية الدنيا، وكذلك العمل على دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم من الطلبة العاديين وذلك من خلال برنامج التعليم الجامع، علاوة على اجتهاد المديرية في توفير مختبرات الحاسوب والمختبرات العلمية ضمن الامكانيات المتاحة والتي يمكن وصفها بذات المستوى العالي في بعض المدارس كمدرسة الثوري التكنولوجية.

واجهت ومازالت هذه المدارس صعوبات كثيرة وعديدة تعيق تطورها ونموها الطبيعي، خلقها الاحتلال في غالب الأحيان، فتدخلاته وإجراءاته وقراراته التعسفية ضد كل ما له علاقة بمنظومة التربية والتعليم في القدس والتي لا تتضوي تحت مظلته، وتحمل على عاتقها حماية الرواية الوطنية الفلسطينية ونشرها بين أكبر عدد ممكن من طلاب المدينة، تهدف في نهاية المطاف للتضييق ومنع العمل إلا في أضيق المساحات الممكنة التي تعتبر في كثير من الأحيان مساحات غير صحية وغير ملائمة لتكون بيئة تربوية سليمة، فغالب تلك المدارس أفتتحت منذ البداية في عقارات سكنية غير مخصصة لإستقبال العدد الكبير من الطلاب، وكثير منها لا يتوفر فيه مرافق تعليمية غير الغرف الصفية ضيقة المساحة، كالمختبرات العلمية والتكنولوجية والمكتبات والملاعب الرياضية والساحات، بل عمد الاحتلال منذ اللحظة الأولى الى منع أي أعمال صيانة حقيقية، أو بناء إضافي بهدف التوسعة أو التجديد، كما دأب على ملاحقة أي نشاط لا منهجي في كثير من الأحيان بحجج كثيرة، كإعتباره نشاط لجهة معادية، قاصدا هنا السلطة الوطنية الفلسطينية، فعلى سبيل المثال منع رفع العلم الفلسطيني في مدارس المدينة، وكذلك غناء النشيد الوطني الفلسطيني، أو إحياء الأيام الوطنية كذكرى النكبة أو ذكرى إعلان الاستقلال، أو حتى استضافة شخصيات غير مرغوب بها من طرف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كالصحفيين أو الكتاب في لقاءات توعوية وتنقيفية قد تعتبرها

تلك الأجهزة إجتماعات تحريضية، فتكثر بين الفينة والأخرى ملاحقة العاملين في تلك المدارس من إداريين ومعلمين لمقابلة الشرطة تارة وجهاز المخابرات تارة أخرى.

4.1.2 نشأة مجالس أولياء الأمور في القدس

أولاً: مجالس أولياء الأمور في مدارس مديرية التربية والتعليم

أفادت السيدة اعتدال الأشهب "النائب الفني السابق لمدير التربية والتعليم في القدس" أثناء مقابلة أجراها الباحث معها بأن مجالس أولياء الأمور بدأت بالتشكل رسمياً بعد عام 1994، بقرار من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، في محاولة لتنظيم مشاركة الأهالي في دعم العملية التعليمية، لا سيما في القدس التي تعاني من ظروف استثنائية تحت الاحتلال الإسرائيلي (الأشهب، 2024).

وقد تأسس أول مجلس لأولياء الأمور في "مدرسة الفتاة اللاجئة/أ" في أواخر التسعينيات، ضمن سياق تعليمي مقاوم للهيمنة الإسرائيلية على المناهج والمرافق التربوية، وكان لهذا التأسيس ارتباط واضح بالرغبة في مواجهة السياسات الإسرائيلية، وخاصة ما يتعلق بأسرلة التعليم وفرض المنهاج الإسرائيلي. ورغم أن التجربة وُصفت بأنها متواضعة من حيث الأثر الفعلي، إلا أن المجالس وُلدت في مناخ مقاوم، جعل منها -نظرياً على الأقل- جهة قادرة على لعب دور فاعل في الدفاع عن الهوية الوطنية والمنهاج الفلسطيني، بشرط وجود قيادة ذات إرادة (الأشهب، 2024).

النظام الداخلي لمجالس أولياء الأمور على مستوى المدرسة:

وفقاً لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية (د. ت) تألفت مجالس أولياء الأمور في مدارس مديرية التربية والتعليم من:

1. الهيئة العامة:

- تتألف الهيئة العامة لمجلس أولياء الأمور من أولياء أمور الطلبة، وجميع أفراد الهيئة التدريسية، إضافة إلى من يههم أمر المدرسة من أفراد المجتمع المحلي المحيط بها.
- يُراعى في اجتماعات الهيئة العامة دعوة جميع أولياء الأمور من قبل مديرة المدرسة، سواء من خلال دعوات خطية أو بأية وسيلة مناسبة تضمن حضور أكبر عدد ممكن منهم.
- تعقد الهيئة العامة أول اجتماع قانوني لها خلال الشهر الأول من العام الدراسي، حيث يتم فيه مناقشة التقرير السنوي المُعد من قبل الهيئة الإدارية السابقة، وانتخاب هيئة إدارية جديدة.

2. الهيئة الإدارية:

- تتكوّن الهيئة الإدارية من 9-13 عضواً من أولياء الأمور والمعلمين، على ألا يزيد عدد المعلمين عن ثلاثة، بمن فيهم مدير المدرسة. كما يُضم ممثل عن المجلس البلدي أو القروي إلى عضويتها.

- تُحدد مدة عمل الهيئة الإدارية بسنة واحدة، قابلة للتجديد مرة واحدة فقط عند الضرورة.
 - وتقوم الهيئة بانتخاب شاغلي المناصب التالية من بين أعضائها:
 - الرئيس: مدير المدرسة (بالتعيين).
 - نائب الرئيس: ولي أمر (بالانتخاب).
 - أمين السر: ولي أمر (بالانتخاب).
 - أمين الصندوق: ولي أمر (بالانتخاب).
 - يُشترط أن يُنتخب ثلثا الأعضاء على الأقل من أولياء الأمور، في حين يُختار الثلث المتبقي بالتزكية أو التعيين.
 - تعقد الهيئة الإدارية اجتماعاً دورياً مرة واحدة على الأقل شهرياً، ويجوز عقد اجتماعات إضافية عند الحاجة.
 - يتم توثيق جميع الاجتماعات في سجل خاص، ويُوقع الحضور توقيعاً حياً. ويحق للهيئة الإدارية استبدال أي عضو في حال تغيّبه عن ثلاث جلسات متتالية دون عذر، أو عدم التزامه بالتعليمات المعتمدة.
- وتتمثل مهام الهيئة الإدارية لمجلس أولياء الأمور على مستوى المدرسة:
- متابعة تنفيذ توصيات واقتراحات المجلس السابق، شريطة ألا تتعارض مع القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم.
 - إعداد خطة عمل سنوية في أول اجتماع بعد الانتخابات، على أن تكون منسجمة مع تعليمات الوزارة، وتتضمن أهدافاً وأنشطة واضحة، ضمن جدول زمني محدد.
 - تقديم الاقتراحات والتوصيات التي تخدم العملية التربوية، وفق خصوصية المدرسة واحتياجاتها.
 - دراسة مشكلات المدرسة وحاجاتها، والعمل على إيجاد حلول عملية لها بالتعاون مع إدارة المدرسة والجهات المعنية.
 - الإشراف على الشؤون المالية للمجلس، بما في ذلك:
 - رصد موازنة خاصة بأنشطة خطة المجلس.
 - تنظيم التبرعات العينية والنقدية وفق الأصول المالية المعتمدة.
 - إعداد التقارير:
 - تقديم تقرير عن أعمال المجلس إلى مديرية التربية والتعليم في نهاية كل فصل دراسي.
 - إعداد التقرير السنوي وعرضه على الهيئة العامة.

- تنفيذ أنشطة توعوية، تشمل إلقاء محاضرات في مواضيع تربوية، اجتماعية، صحية، وأكاديمية، يقدمها متخصصون من أولياء الأمور أو من خارج المدرسة، في لقاءات عامة ينظمها المجلس.
- التواصل الفردي مع أولياء الأمور عند الحاجة، لمتابعة شؤون الطلبة التربوية والتعليمية.
- دعوة أولياء الأمور والمجتمع المحلي للاطلاع على نشاطات المدرسة مثل:
 - الفعاليات الرياضية.
 - المسابقات الأدبية والثقافية.
 - المعارض، الحفلات، المهرجانات، وغيرها.
- إجراء دراسات حول الواقع التربوي داخل المدرسة، بهدف تحسين البيئة التعليمية.
- مراجعة نتائج تحصيل الطلبة بشكل عام وتحليلها كنسب مئوية، بما يساعد على تقييم الأداء التعليمي.
- تعريف المجتمع المحلي بدور المجلس في تطوير العملية التربوية، والتوعية باحتياجات المدرسة ومكوناتها.
- تبادل الزيارات والخبرات مع مجالس أولياء الأمور في مدارس أخرى داخل نفس المديرية، خصوصاً المدارس القريبة جغرافياً، لنقل التجارب الناجحة.
- المشاركة في الفعاليات المدرسية والمجتمعية، كالمهرجانات والاحتفالات واليوم المفتوح.
- التنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي (مثل المجالس القروية، النوادي، الهيئات الصحية والاجتماعية) لتنظيم أنشطة تدعم العملية التربوية والتعليمية.
- إعداد مبادرة أو مشروع مدرسي يهدف إلى دعم وتعزيز البيئة التعليمية في أحد المجالات التالية:
 - التربوي، الاجتماعي، النفسي، الأكاديمي، المادي، الصحي، الوطني، الترفيهي.
 - إرسال تقرير دوري مع نهاية كل فصل دراسي عن أنشطة المجلس، يُرفع من قِبل رئيس المجلس إلى مديرية التربية والتعليم، التي ترفعه بدورها إلى وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للنشاطات الطلابية.

النظام الداخلي لمجلس أولياء الأمور الموحد على مستوى المديرية:

- يتكوّن مجلس أولياء الأمور الموحد على مستوى المديرية من 15 عضواً، يتم اختيارهم بالتنسيق بين مدير عام التربية والتعليم ومدير الشؤون الطلابية (إن وجد)، أو مدير الدائرة الفنية ورئيس قسم الأنشطة، ويتوزعون كما يلي:
 - مدير عام التربية والتعليم.

- مدير الشؤون الطلابية (أو مدير الدائرة الفنية في حال عدم وجوده).
- رئيس قسم النشاطات.
- أربعة ممثلين (2 ذكور + 2 إناث) من المجالس المدرسية التي فازت بالمركزين الأول والثاني في مبادرة "المجالس المتميزة".
- خمسة ممثلين (3 ذكور + 2 إناث) من المجالس الأخرى المتميزة على مستوى المديرية، مع ضرورة مراعاة التوزيع الجغرافي.
- ثلاثة من الكفاءات الأكاديمية الفاعلة في العمل المجتمعي.
- مدة عمل الهيئة الإدارية سنة واحدة، قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط إذا دعت الحاجة.
- يُطلب إرسال أسماء الأعضاء، وأرقام هواتفهم، وخطة عمل المجلس إلى الإدارة العامة للنشاطات الطلابية في وزارة التربية والتعليم في موعد أقصاه 2024/10/31.
- تعقد الهيئة الإدارية اجتماعاً شهرياً على الأقل، ويمكن الدعوة لاجتماعات إضافية عند الضرورة.
- يُوثق كل اجتماع في سجل خاص، ويُطلب من الأعضاء توقيع الحضور بشكل مباشر.
- يُسمح باستبدال أي عضو يتغيب عن ثلاث جلسات متتالية دون مبرر، أو لا يلتزم بالتعليمات.

وتتمثل معايير اختيار أعضاء مجلس أولياء الأمور الموحد في الآتي:

- وجود الرغبة في العمل التطوعي وتوفير الوقت الكافي.
 - امتلاك خبرة في العمل المجتمعي.
 - الاطلاع والاهتمام بالشأن التربوي.
 - القدرة على التشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي.
 - امتلاك مهارات العمل الجماعي.
 - الالتزام بالتعليمات الناظمة لعمل المجلس وفق خطة الإدارة العامة للنشاطات الطلابية.
- كما تتمثل مهام مجلس أولياء الأمور الموحد على مستوى المديرية في الآتي:
- متابعة تنفيذ توصيات المجلس السابق، بما لا يتعارض مع الأنظمة والتعليمات المعتمدة.
 - إعداد خطة عمل بحضور مدير عام التربية والتعليم، تتضمن أهدافاً وأنشطة زمنية وفق أولويات الاحتياج التربوي في الميدان.
 - دراسة مشاكل المدارس وحاجاتها والعمل على إيجاد حلول مناسبة.
 - تنظيم محاضرات توعوية في مجالات تربوية، صحية، اجتماعية، أكاديمية وغيرها، يقدمها مختصون.

- التنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي (مجالس قروية، نوادٍ، هيئات صحية واجتماعية...) لتنفيذ أنشطة تدعم التعليم.
- تعريف المجتمع المحلي بأدوار المجلس واحتياجات المدارس في المديرية.
- تنظيم زيارات ميدانية لمجالس أولياء الأمور في المدارس:
 - لفحص احتياجاتها.
 - تبادل الخبرات.
 - متابعة التزامها بخطة العمل.
- إنشاء برنامج محوسب لتوثيق زيارات المدارس.
- عقد الاجتماعات عند الحاجة، ويحق للمجلس طلب الاجتماع إذا تأخر مدير التربية عن دعوته.
- تعميم التجارب الناجحة على بقية مدارس المديرية.
- مناقشة القضايا العامة التي تهم المدارس ضمن اللوائح الوزارية.
- تنظيم زيارات تبادلية مع مجالس المديرية الأخرى لتبادل الخبرات.
- إعداد مبادرات أو مشاريع على مستوى المديرية في مجالات:
 - التربوي، الاجتماعي، النفسي، الأكاديمي، الصحي، المادي، الترفيهي، الوطني.
 - إنشاء صفحة رسمية على موقع Facebook:
 - معتمدة كمصدر رسمي لأنشطة المجلس.
 - يديرها رئيس قسم الأنشطة في المديرية.
- إعداد تقرير فصلي شامل يُرفع إلى وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للنشاطات الطلابية.

ثانياً: مجالس أولياء الأمور في مدارس البلدية والمعارف

نتيجة لمنع السلطة الفلسطينية من التدخل في شؤون القدس بموجب اتفاقية أوسلو، أدى إلى شل قدرتها على دعم التعليم في المدينة، وقد انعكس ذلك سلباً على أولياء الأمور، الذين واجهوا صعوبات متزايدة في تسجيل أبنائهم في المدارس، مما استدعى ضرورة تشكيل كيان قانوني من المجتمع المدني للدفاع عن حقوق الأطفال المقدسين في التعليم، حيث بدأت مجالس أولياء الأمور بالتشكل في بعض المدارس العربية خلال العام الدراسي 2001/2000، وتم لاحقاً تأطير هذه الجهود ضمن هيكل موحد يهدف إلى الدفاع عن حقوق جميع أبناء القدس (لافي، 2015).

وقد أظهرت الأشهب أن العلاقة بين مديرية التربية والتعليم الفلسطينية واتحاد أولياء الأمور الموحد ظلت محدودة ووصفت بأنها "باهتة"، في ظل غياب سياسات واضحة من الوزارة لتفعيل دور هذه

المجالس، إضافة إلى عدم وجود نظام داخلي ناظم يوضح صلاحياتها بشكل دقيق، حيث كانت التعليمات المتوفرة أقرب إلى توجيهات إدارية غير ملزمة (الأشهب، 2024).

وفي عام 2005، وتحديدًا مع بداية العام الدراسي 2006/2005، شهدت مدارس سلوان وجبل المكبر إضرابًا استمر لمدة 17 يومًا، مما شكل نقطة تحول رئيسية دفعت نحو تأسيس اتحاد شامل يجمع لجان أولياء الأمور في القدس. وفي 17 سبتمبر 2005، عُقد لقاء تأسيسي ضم 11 شخصًا من ممثلي لجان أولياء الأمور في مناطق مختلفة، مثل سلوان وبيت صفافا وبيت حنينا وشعفاط، وتم الإعلان عن تأسيس الاتحاد بشكل رسمي خلال هذا اللقاء.

لاحقًا، وفي 31 ديسمبر 2005، تشكلت اللجنة التحضيرية للاتحاد خلال اجتماع موسع ضم أكثر من 400 شخصًا من مختلف أحياء القدس. خُصص هذا الاجتماع لمناقشة أوضاع التعليم المتردية في المدينة، والتأكيد على الحاجة إلى جسم قانوني للدفاع عن حقوق أبناء القدس في التعليم، استنادًا إلى القوانين الدولية، وعلى رأسها معاهدة جنيف الرابعة. وفي ختام الاجتماع، تم انتخاب اللجنة التحضيرية للاتحاد لمدة عام واحد.

وفي إطار تعزيز قدراته، نظم الاتحاد دورات تدريبية لأعضائه حول حقوق وواجبات لجان أولياء الأمور، إلى جانب القيام بزيارات متبادلة للاستفادة من خبرات لجان أولياء الأمور في داخل فلسطين المحتلة، وكذلك في القدس الغربية. كما تم دراسة القوانين النازمة للجمعيات في كل من فلسطين وإسرائيل، بهدف صياغة إطار قانوني لحقوق وواجبات لجان أولياء الأمور، بما يتماشى مع خصوصية القدس الشرقية (لافي، 2015).

وقد تألفت مجالس أولياء الأمور في مدارس البلدية والمعارف من عشر لجان فرعية، لكل منها مهام محددة تسهم في دعم العملية التربوية وتعزيز دور الأهل في المدرسة، وهي:

1) ندوق وتضم عضوين آخرين، وتهدف إلى تجنيد الموارد المالية والعينية لدعم العمل التربوي في المدرسة. تتولى إدارة الحسابات والإيصالات ووضع خطة للصرف، وتقديم تقاريرها للجنة الآباء لاتخاذ القرارات المناسبة.

2) لجنة الثقافة: تخطط وتنظم فعاليات توعوية للأهالي، خاصة للأمهات، بالتنسيق مع المعلمين حول التربية، الصحة، والاحتفالات. تسعى لتعزيز القراءة والكتابة بين الطلاب من خلال المسابقات الثقافية، وتنظم لقاءات مع كتاب لتعزيز الوعي الأدبي.

3) لجنة العمل السلوكي: تسعى لتحسين العلاقة بين الطلاب والمعلمين وتعزيز الاحترام المتبادل. تضع خططًا لتكريم الطلاب والمعلمين المتميزين، وتتابع سلوك الطلاب بالتنسيق مع الأهل والمدرسة، مع توجيه الحالات التي تتطلب علاجًا إلى مختصين.

- 4) لجنة التعاون التحصيلي: تعمل على رفع مستوى التحصيل الدراسي عبر التعاون مع المعلمين، تقديم الدعم التعليمي، وتحفيز الطلاب المتفوقين. تنظم دورات توعية للأهالي حول متابعة دراسة أبنائهم، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في التعلم المنزلي.
- 5) لجنة تحسين ملامح البيئة المدرسية: تهدف إلى غرس روح الانتماء من خلال تحسين البيئة المدرسية، وتجميل الأروقة والساحات. تنظم أنشطة بيئية ومسابقات لزينة الصفوف، وتعزيز الوعي البيئي عبر مشاريع إعادة التدوير والتشجير بمشاركة الطلاب والأهالي.
- 6) لجنة التوجيه الدراسي والمهني: تعمل على توعية الطلاب بالمهن المستقبلية منذ المراحل الابتدائية، وتنسق مع المدرسة لتنظيم ورشات عمل ومعارض تعريفية. تساهم في اختبارات الميول والذكاء لمساعدة الطلاب على تحديد مساراتهم التعليمية والمهنية.
- 7) لجنة المواصلات والرحلات: تشارك في إعداد برامج الرحلات المدرسية لتعريف الطلاب بالمناطق الطبيعية والجغرافية، كما تختار شركة المواصلات الأنسب وتبحث عن حلول لدعم الطلاب غير القادرين على تحمل التكلفة. تساهم في تعزيز التعاون بين الأهالي والمدرسة عبر مشاركة بعض الأمهات في الرحلات.
- 8) لجنة حقوق الطفل: تعمل على توعية الأهالي والطلاب بحقوق الطفل وفق المواثيق الدولية، عبر محاضرات وورش عمل لكل فئة عمرية. تهدف إلى ضمان معرفة الأطفال بحقوقهم وواجباتهم، وتعزيز بيئة تحترم احتياجاتهم وتدعم نموهم السليم.
- 9) لجنة الإعلام: تنشئ صفحة فيسبوك للجنة لنشر أنشطة المدرسة واللجان المختلفة، ودعوة الأهالي للنقاش والمشاركة. كما تنشر إنجازات الطلاب وأخبار الفعاليات، مما يعزز التواصل بين أولياء الأمور والمدرسة.
- 10) لجنة العلاقات العامة والتواصل مع المجتمع: تهدف إلى تعزيز التواصل بين اللجنة المدرسية والأهالي، والتنسيق مع لجنة الموارد لجذب دعم أهل الخير لمشاريع تربوية وثقافية، مما يساهم في رفع مستوى التحصيل التعليمي والتوعية داخل المدرسة (السعد، 2021).

5.1.2 حقوق وواجبات مجلس أولياء الأمور في مدارس البلدية والمعارف:

يُعد تشكيل لجنة أولياء أمور الطلاب في كل مؤسسة تعليمية ضرورة قانونية، حيث يؤثر غيابها سلباً على العملية التعليمية، ويعكس نقص الوعي لدى أولياء الأمور بأدوارهم وحقوقهم، أو قد يكون نتيجة تقييد هذا الحق من قبل إدارات المدارس. ويلتزم كل مدير مدرسة قانونياً بإجراء انتخابات لتشكيل لجنة أولياء الأمور في مدرسته بحلول منتصف شهر تشرين الثاني.

وفيما يلي الحقوق والواجبات الأساسية للجنة أولياء الأمور، كما وردت في النشرة الدورية لمدير عام وزارة المعارف:

أولاً: حقوق لجنة أولياء الأمور:

- المشاركة الفعالة في العملية التعليمية دون التدخل في الشؤون المهنية والتربوية.
- الحصول على عضوية في المجلس التربوي بالمدرسة.
- حضور جلسات الهيئة التدريسية دون التدخل في القضايا الأكاديمية المتخصصة.
- تنظيم فعاليات وأنشطة لا منهجية للطلاب والمعلمين وأولياء الأمور.
- المشاركة في تحديد مسار الرحلات المدرسية والمساهمة في مراجعة تكاليفها.
- المصادقة على أي جباية من الطلاب، بحيث تتوافق مع احتياجات المدرسة، وأي جباية دون موافقة اللجنة تُعد غير قانونية.
- مراجعة الحسابات المالية المتعلقة بالأموال التي يتم جمعها من الطلاب.
- المشاركة في اتخاذ القرارات التربوية، مثل اعتماد الزي المدرسي الموحد، وملء الشواغر الوظيفية، ومتابعة السياسات التربوية والتعليمية.
- إمكانية اقتراح إدخال مواد منهجية إضافية بنسبة 25% من ساعات الإكمال، بعد موافقة 70% من أولياء الأمور وأخذ موافقة مفتش المدرسة ووزارة المعارف.
- التشاور بشأن تسمية المدرسة وتحديد الطلاب الذين يدرسون فيها.
- تقديم الملاحظات النقدية والشكوى عن أي خلل تعليمي أو إداري، والمطالبة بالإصلاح من خلال المدير أو الجهات المختصة.
- تمثيل أولياء الأمور أمام السلطات المحلية والمركزية والمدرسية في جميع القضايا المتعلقة بالطلاب والعملية التعليمية.
- إدارة حساب مالي خاص باسم اللجنة، يتطلب توقيعاً مشتركاً من مندوب اللجنة ومدير المدرسة.
- التعاون مع إدارة المدرسة لفهم احتياجاتها والعمل على تلبيتها.
- في حال نشوء خلافات بين اللجنة والمدير، يتم اللجوء إلى مفتش المدرسة لحسم الموضوع، وتظل قرارات المدير سارية حتى صدور قرار المفتش.

ثانياً: واجبات لجنة أولياء الأمور:

- التواصل المباشر مع أولياء الأمور وإطلاعهم على المستجدات المدرسية، من خلال نشرات دورية أو اجتماعات عامة.
- تحديد مبالغ الجباية من الطلاب بما يتماشى مع القانون.

- المشاركة في وضع آلية صرف الأموال المدرسية بالتعاون مع الإدارة لتحقيق أفضل استفادة للطلاب والمدرسة.
- تقديم إعفاءات أو تخفيضات في الرسوم للطلاب المحتاجين.
- إقرار برامج الدعم والمساعدات للطلاب المعوزين.
- تحديد الأطر المالية اللازمة للرحلات والفعاليات والمناسبات الثقافية التي تتطلب جباية من الأهل.
- المشاركة في تحديد اللوازم التعليمية الأساسية للطلاب، مثل الكتب المدرسية، الزي الموحد، والأنشطة التربوية، بما يتماشى مع القوانين واللوائح (المسعد، 2021).

6.1.2 اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس:

اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس هو جسم قانوني، يعمل على خدمة طلاب وطالبات القدس، وتحقيق مطالبهم قدر الإمكان، والدفاع عن حقوقهم، وتذليل العقبات، والمساهمة في حل المشاكل، والعمل على رفع المستوى التعليمي، والحفاظ على المنهاج الفلسطيني. وهو يمثل جميع أولياء أمور القدس بجميع المظلات التعليمية ولا يمثل مدارس محددة ويتواصل مع جميع المدارس ومع المظلات التعليمية والمؤسسات الرسمية والمؤسسات التي تعمل بالتعليم. وهو جسم مستقل مرجعيته لجان أولياء الأمور في مدارس القدس واللجان المركزية في مناطق واحياء القدس. ويمثل مناطق القدس الآتية: كفر عقب، بيت حنينا، شعفاط، العيساوية، وسط القدس، البلدة القديمة، الطور، سلوان، رأس العامود، الثوري، جبل المكبر، صور باهر، أم طوبا، كما يمثل مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتتم عملية اختيار ممثل المنطقة من خلال تركية اللجان المنتخبة في المدارس واللجان المركزية في نفس المناطق ولا يُركى ممثل المنطقة من مرجعيات أخرى ليست لها علاقة بالتعليم، والتواصل مع النشاط بالمنطقة نفسها وأعضاء لجان مدرسية (اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس، 2018).

وقد أشار تقرير صادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى سلسلة من التدابير التي اتخذها اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس لمواجهة إجراءات الاحتلال، ومن أبرزها:

- فضح السياسات الإسرائيلية: يعمل الاتحاد على كشف وفضح مخططات بلدية الاحتلال ووزارة المعارف الإسرائيلية التي تهدف إلى تهويد التعليم وفرض مشاريع تطيعية.
- التواصل المستمر مع الجهات المعنية: يحافظ الاتحاد على تواصل دائم مع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، ومديرية التربية والتعليم في القدس، بالإضافة إلى المؤسسات والشخصيات الوطنية والدولية المعنية بالتعليم، لتعزيز الجهود المشتركة في مواجهة التحديات.

- توعية أولياء الأمور: يقوم الاتحاد بتوعية أولياء الأمور حول مخاطر التوجه نحو المنهاج الإسرائيلي، مسلطاً الضوء على السياسات التي تستهدف عقول الطلبة المقدسين وتسعى لدمجهم في النظام التعليمي الإسرائيلي. وقد نجح الاتحاد في إقناع العديد من الأهالي بالعدول عن تسجيل أبنائهم في المدارس التي تعتمد المنهاج الإسرائيلي.
 - توزيع المناهج الفلسطينية: قام الاتحاد بالتعاون مع اللجان والمتطوعين بتوزيع كتب المنهاج الفلسطيني في عدة مناطق بالقدس، مثل مخيم شعفاط، شعفاط، العيساوية، الطور، سلوان، وبعض مدارس صور باهر، لضمان وصول المناهج الوطنية إلى الطلبة (أحمد، 2019).
- على الرغم من الجهود التي يبذلها اتحاد أولياء الأمور، إلا أنه يواجه تحديات واستهدافات متعددة، بما في ذلك الإرهاب الذي تمارسه إدارة المعارف والمخابرات الإسرائيلية ضد بعض أعضاء لجان أولياء الأمور لثيهم عن خدمة المدارس والطلاب، ومنعهم من توصيل الكتب المدرسية الفلسطينية إلى هذه المدارس (وزارة التربية والتعليم، 2018)، وإبعادهم إلى خارج القدس والأقصى (مؤسسة القدس الدولية، 2025)، والضغط عليهم لعدم التعاون مع الاتحاد مقابل تقديم امتيازات خاصة للمدارس، بالإضافة إلى تنشيط جهات منافسة للاتحاد بهدف تفويض دوره (أحمد، 2019).
- وفي هذا السياق، أوضحت ديما السمان، مديرة وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم، الدور البارز الذي اضطلع به أولياء أمور الطلاب في القدس، من خلال فرض الإضراب العام، وتوزيع المناهج الفلسطينية على المدارس، ورفض المناهج المزورة التي تخدم أهداف الاحتلال. وأشارت إلى أن هذا الدور دفع وزارة المعارف التابعة للاحتلال إلى محاولة فرض سيطرتها على مجالس أولياء الأمور، عبر إدخال أفراد مواليين لها إلى هذه المجالس، بهدف إحباط الخطوات الوطنية التي أفشلت محاولات الاحتلال في فرض المناهج المزورة.
- كما شددت السمان على أن إفشال مخططات الاحتلال يتطلب وعياً وطنياً متجذراً، مستشهدة بتجربة عام 1967، عندما حاول الاحتلال فرض المنهاج الإسرائيلي وإلغاء المنهاج الأردني في مدارس القدس. آنذاك، اتخذ أولياء الأمور موقفاً حاسماً برفض إرسال أبنائهم إلى المدارس التي سيطر عليها الاحتلال، مما اضطر الاحتلال إلى التراجع وإعادة المنهاج الأردني الأصلي للمدارس.
- وقد أكد معروف الرفاعي، مستشار محافظ القدس، على أهمية تشكيل لجان ومجالس أولياء أمور في جميع المدارس، وتعزيز دورها الرقابي، مشدداً على ضرورة تعاون وزارة التربية والتعليم ووزارة الأوقاف الأردنية مع هذه المجالس ودعمها، باعتبارها مجالس وطنية تسعى إلى حماية المناهج الفلسطينية من التزوير.
- ومن جانب آخر، أشار رمضان أبو اسنينة، الناطق الإعلامي لاتحاد أولياء أمور طلبة مدارس القدس، إلى ضرورة اتخاذ لجان أولياء الأمور خطوات جادة لمنع انتشار المجالس الموالية للاحتلال

في القدس. وأكد على أهمية تأسيس لجان أولياء أمور في جميع مدارس المدينة وربطها بالاتحاد العام للجان أولياء الأمور، باعتباره المرجعية الوطنية الصادقة والوحيدة التي تعمل على أرض الواقع لحماية التعليم الفلسطيني (شبكة قدس، 2022).

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن التحديات التي تواجه مجالس أولياء الأمور في القدس هي جزء من معركة مستمرة لحماية الهوية الوطنية والتربوية للطلاب الفلسطينيين وتبنيها إضافة لاحتلال المنهاج الإسرائيلي محل المنهاج الفلسطيني ومحوه وتركيز سياسة الاحتلال على سلخ شخصية المقدسي دون انتمائها للشخصية الفلسطينية والعربية والإسلامية. فرغم الضغوطات والتهديدات التي يمارسها الاحتلال، فإن وعي أولياء الأمور وإصرارهم على الدفاع عن المنهاج الفلسطينية ورفض محاولات التزييف يظل حجر الزاوية في إفشال مخططات الاحتلال. لذا، يبقى الدور الكبير الذي تقوم به لجان أولياء الأمور في القدس محورياً في مواجهة محاولات السيطرة على التعليم الفلسطيني، ويجب أن تستمر هذه الجهود بالتوازي مع تعزيز التعاون بين الجهات المعنية على مستوى محلي ودولي، لضمان توفير بيئة تعليمية حرة ومستقلة في مواجهة السياسات الاحتلالية.

7.1.2 دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم

سابقاً تم تناول أهمية تكاتف الإعلام والمدرسة والأسرة والمجتمع ككل لتحسين النشء من محاولات الطمس والتشويه، وتعزيز وعيهم النقدي، وتمكينهم من مواجهة سياسات المحو والإحلال، والحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية، خصوصاً لأبناء القدس. وفي هذا المجال، تم التركيز على دور مجالس أولياء الأمور باعتبارها أحد الأطراف الفاعلة في العملية التعليمية. وتعد مجالس أولياء الأمور من التنظيمات الاجتماعية القائمة داخل المدارس، حيث تشكل حلقة وصل بين المدرسة والمجتمع المحلي، وتهدف إلى تعزيز الشراكة بين المؤسسة التعليمية وأفراد المجتمع، مما يسهم في تحقيق أهداف العملية التربوية وترسيخ قيم العمل التطوعي وخدمة المجتمع. كما تعمل هذه المجالس على دعم البيئة التعليمية، والمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية والتربوية من خلال تكامل الأدوار بين الأسرة والمدرسة والمجتمع (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2020).

وقد أكدت المادة (41) من قرار بقانون رقم (8) لسنة 2017م بشأن التربية والتعليم العام، في جزئها الأول على أن: "التعليم مسؤولية مشتركة بين المؤسسات المجتمعية جميعها، وبناءً عليه تقوم الوزارة بالآتي: تشكيل مجالس أولياء الأمور، على أن يحدد دورها وفق تعليمات يصدرها الوزير". يعكس ذلك الأهمية التي توليها وزارة التربية والتعليم لمشاركة المجتمع في العملية التعليمية، مما يعزز دور مجالس أولياء الأمور كشريك أساسي في دعم المدارس، وتوفير بيئة تعليمية تحافظ على

الهوية الوطنية والثقافية، وتساهم في التصدي للتحديات التي تواجه التعليم، خاصة في ظل سياسات المحو والإحلال التي يسعى الاحتلال إلى فرضها.

وتُعرف المادة (1) من نظام المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية رقم (22) لسنة 2022م "مجلس أولياء الأمور" بأنه: "مجموعة منتخبة من أولياء أمور الطلبة في المؤسسة التعليمية". وتتبع فلسفة مجالس أولياء الأمور من ضرورة التعاون والتكامل لتحقيق تنشئة اجتماعية سليمة للأطفال، وإشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والمعرفية، وتعزيز الروابط بين المدرسة والمجتمع المحلي. كما تعزز هذه المجالس مفهوم المشاركة المجتمعية، مما يسهم في بناء بيئة تعليمية داعمة تحافظ على الهوية الوطنية والثقافية في مواجهة التحديات المختلفة (وزارة التربية والتعليم، 2012).

يؤكد أعلاه على الطبيعة الديمقراطية لمجالس أولياء الأمور، حيث يتم اختيار أعضائها عبر الانتخابات، مما يعزز دورهم في المشاركة الفاعلة في العملية التعليمية. كما أنها تمثل حلقة وصل بين المدرسة وأولياء الأمور، وتسهم في دعم المدرسة من خلال تقديم المقترحات، والمشاركة في صنع القرار، ومساندة الجهود الرامية إلى الحفاظ على جودة التعليم والهوية الوطنية والثقافية للطلبة.

وتختلف مهام مجالس أولياء الأمور وصلاحياتها من مدرسة إلى أخرى، ويتم تحديدها بموجب التشريعات واللوائح المعمول بها (الكرنز، 2023). ويتألف المجلس عادةً من مدير المدرسة وبعض المعلمين، بالإضافة إلى مجموعة من أولياء الأمور المنتخبين من قبل أولياء الأمور الآخرين، وذلك لتمثيل مصالح المجتمع المدرسي والتعاون مع المدرسة في تحقيق الأهداف التعليمية والاجتماعية والثقافية (الكرنز، 2023).

2.2 الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية في البحث العلمي، ومن الضروري مراجعة الدراسات ذات الصلة التي تناولت موضوع التعليم في القدس، وتأثير السياسات الإسرائيلية على المناهج، ودور أولياء الأمور في التصدي لمحاولات طمس الهوية الوطنية، والتي جاءت على النحو الآتي:

دراسة أبو عفيفة (2024) هدفت إلى استكشاف أثر تحريف المناهج الفلسطينية على تشكيل الهوية الوطنية للطلبة المقدسيين من وجهة نظر أولياء الأمور. استخدمت المنهج الوصفي والتحليلي، عبر مقابلات شبه منظمة مع 14 من أولياء الأمور، وتحليل مقارن للمناهج المحرفة في الدراسات الاجتماعية، التربوية الإسلامية، واللغة العربية. خلّصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي واضح على الهوية الوطنية والمعرفية والاجتماعية للطلبة، وأوصت بإنشاء مجلس أولياء أمور مركزي لتعزيز الهوية الوطنية. وتدعم هذه الدراسة البحث الحالي من حيث تركيزها على دور أولياء الأمور في مواجهة التشويه المنهجي والهوي في مدارس القدس.

دراسة قرح (2024) ناقشت سياسات "أسرلة" المناهج في القدس ضمن الخطط الإسرائيلية الخمسية، وبيّنت أن الهدف هو طمس الهوية الفلسطينية وإخضاع التعليم للسيطرة الإسرائيلية، من خلال أدوات الاختراق، الحوافز المالية، والتميز المؤسسي. اعتمدت الدراسة على تحليل السياسات والأدبيات. وأوصت بتفعيل اتحاد مجالس أولياء الأمور كوسيلة للمواجهة. وتسهم هذه الدراسة في دعم التحليل السياسي للمخاطر التي تواجهها مدارس صور باهر، وتعزز أهمية المجالس كأداة مجتمعية دفاعية.

دراسة سالم (2024) تناولت الصراع الدائر حول التعليم في القدس الشرقية باعتباره أداة مركزية في معركة تهويد المدينة وطمس هويتها الوطنية الفلسطينية، فقد بيّنت الدراسة كيف سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 إلى أسرلة التعليم عبر إلغاء المناهج الفلسطينية أو تحريفها، وفرض المناهج الصهيونية التي تروج لرواية أسطورية حول "شعب إسرائيل" و"أرض الميعاد"، وتغيب الرواية الفلسطينية وتاريخ المدينة وهويتها الإسلامية والمسيحية. ومع ذلك، أوضح الباحث أن هذه الجهود لم تنجح في القضاء على التعليم الوطني، بفضل مقاومة المجتمع المحلي، ودور مدارس الأوقاف والأونروا ومديرية التربية والتعليم، والتعليم غير الرسمي عبر العائلة والمجتمع ومنظمات المجتمع المدني. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تبني نموذج تعليم تحرري يعزز التفكير النقدي ويكرس الهوية الوطنية، مشددة على أهمية التنسيق بين مختلف المؤسسات التعليمية، ودعم التعليم النوعي في مواجهة محاولات الإحلال والتهويد، معتبراً تحرير التعليم شرطاً أساسياً لتحرير الإرادة وتعزيز الصمود المقدسي.

دراسة Ir Amim (2024) رصدت الدراسة تعرض الطلبة والمعلمين الفلسطينيين للعنف من قبل قوات الأمن، بما في ذلك التفتيش الجسدي والاعتقال، وغياب الدعم النفسي لهم. كما أبرزت مشكلة "الأطفال غير المرئيين" البالغ عددهم نحو 30,529 طفلاً خارج الأطر التعليمية الرسمية أو المعترف بها، إضافة إلى النقص الحاد في الغرف الصفية الذي بلغ 2,447 غرفة. وأشارت الدراسة إلى تعثر تنفيذ قرار المحكمة العليا بشأن معالجة هذا النقص، رغم خطة حكومية خمسية (قرار 880) بميزانية 3.2 مليار شيكل (منها 800 مليون للتعليم) للفترة 2024-2028، لكن تقلصات الحرب خفّضت ميزانية التعليم فعلياً إلى نحو 60 مليون شيكل فقط. انتقدت الدراسة تركيز الجزء الأكبر من التمويل على زيادة أعداد الملتحقين بالمنهاج الإسرائيلي على حساب المدارس الفلسطينية، رغم إدراج هدف جديد لتقليل التسرب وتقديم دعم فردي للطلبة. كما تضررت برامج التعليم غير الرسمي والأنشطة اللامنهجية بشكل كبير، في حين بقيت مخصصات رفع الكفاءة اللغوية، خاصة في اللغة العبرية، محدودة بسبب صعوبات أمنية.

دراسة Kamhawi (2024) حول آليات تعزيز خدمات التعليم والصحة الشاملة للفلسطينيين في القدس الشرقية، حيث تناولت التحديات البنيوية والسياسية التي تواجه هذين القطاعين قبل وبعد اندلاع الحرب على غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، موضحة أنّ النظام التعليمي يعاني من فجوات تمويلية مزمنة ونقص حاد في البنية التحتية (أكثر من 3,700 صف مفقود عام 2020)، إضافة إلى سياسات "أسرلة" التعليم عبر اشتراط التمويل باعتماد المنهاج الإسرائيلي، مما يهدد الهوية الوطنية ويزيد معدلات التسرب. كما أبرزت الدراسة أنّ الحرب فاقت هذه المشكلات من خلال تعطيل العملية التعليمية، وتقييد حركة الطلاب والمعلمين، وتضرر مرافق التعليم. أما القطاع الصحي، فأشارت إلى أنّ المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية مثل المقاصد وأوغستا فيكتوريا تُعد مراكز رئيسية للرعاية المتخصصة، لكنها تعاني من نقص مزمن في التمويل والمستلزمات والكوادر الطبية، فضلاً عن قيود الحركة والحواجز العسكرية، وقد أدت الحرب إلى زيادة الضغط على هذه المرافق مع نقص الأدوية بنسبة 45% وتراجع تصاريح دخول المرضى. وحددت الدراسة أبرز التحديات في التجزؤ الإداري والقانوني، وعدم المساواة في الموارد، وتدهور البنية التحتية، والاعتماد على المساعدات الخارجية، والضغط الثقافي على الهوية الفلسطينية، وأوصت بإصلاحات تشمل تطوير منهاج هجين يحافظ على الهوية، وإنشاء مراكز تعليمية رقمية، وتوسيع الخدمات الطبية المتنقلة والطب عن بُعد، ودعم الصحة النفسية، وتبني نماذج تمويل تعاونية، مع تعزيز الشراكات المحلية والدولية لضمان خدمات شاملة وعادلة.

دراسة عمرو وزيدان (2024) استهدفت كشف دور المنهاج الإسرائيلي في تزييف وعي طلبة مدارس القدس من وجهة نظر أولياء الأمور، بالاعتماد على استبانة إلكترونية لعينة من 63 ولي

أمر. أظهرت النتائج وعياً واسعاً لدى الأهالي بمخاطر المنهاج، وأوصت بتعزيز "الوعي الوقائي". تعزز هذه الدراسة المجال المتعلق بتصورات الأهالي في دراستك الحالية، وتبرز استعدادهم للانخراط في الدفاع عن التعليم الوطني.

دراسة طوطح (2023) سلطت الضوء على تعدد المرجعيات التعليمية في القدس وتأثيره على تخطيط التعليم وجودته، باستخدام مقابلات مع 15 خبيراً. بينت الدراسة غياب التنسيق، ووجود دور مهم للمجتمع المحلي وأولياء الأمور في الحد من التفكك المؤسسي. تربط هذه الدراسة مباشرة بأهمية دور المجالس المحلية، مثل مجالس أولياء الأمور، في توحيد الجهود التعليمية.

دراسة ذوقان (2023) حللت سياسات "أسرلة" التعليم في القدس من 2015-2022، مع التركيز على دور التعليم في الصراع الهوي. اعتمدت المنهج الوصفي المقارن ومقابلات مع معلمين ومديرين، وأكدت أن السيطرة لا تعني النجاح الكامل، بل تستدعي دعماً للمناهج الوطنية وتطويراً مستمراً. تساهم هذه الدراسة في شرح الخلفية التاريخية والسياسية للصراع على التعليم، وهي جوهر السياق الذي تتحرك فيه دراستك.

دراسة مؤسسة باسيا (2023) حللت ظاهرة التسرب المدرسي في القدس، باستخدام مقابلات فردية وجماعية مع متسربين وأسرهم وخبراء. أظهرت ضعف البدائل التعليمية والمهنية، وغياب نظام دعم مستدام. توصي الدراسة بإنشاء مراكز مجتمعية تعليمية مرنة. تعزز هذه النتائج الجانب الاجتماعي في دراستك، الذي يؤكد أن حماية المدارس لا تنفصل عن توفير بيئة طاردة للتسرب.

دراسة أبو راس (2023) أشارت الدراسة إلى محاولات الاحتلال المتواصلة لتهويد التعليم وأسرلته من خلال فرض المنهاج الإسرائيلي، وتحريف المناهج الفلسطينية، وتقديم الدعم المشروط للمؤسسات التعليمية مقابل تبني الرواية الصهيونية. وبينت الدراسة أثر السياسات الإسرائيلية على تسرب الطلاب، وضعف البنية التحتية، ونقص الكوادر التعليمية، في ظل تفشي ظواهر مثل الفقر والحوازر العسكرية. كما ناقشت الدراسة "الخطة الخمسية الإسرائيلية 2024-2028" التي تهدف إلى دمج المقدسيين في المنظومة التعليمية والمجتمعية الإسرائيلية، معتبرة إياها إحدى أخطر التهديدات على الهوية الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الدراسة إلى أهمية تبني استراتيجية فلسطينية موحدة لمواجهة هذه التحديات، تشمل تحسين بيئة التعليم، وتشكيل هيئة وطنية للتعليم في القدس، واعتماد صندوق تعليمي خاص بالمدينة.

دراسة صندوق وأبو عصابة (2023) أكد الباحثان أن الاحتلال الإسرائيلي يستخدم التعليم كأداة استراتيجية لفرض رؤيته الصهيونية، عبر إدخال المناهج الإسرائيلية إلى المدارس المقدسية، بدعوى الإصلاح وتحسين جودة التعليم، بينما الهدف الحقيقي يتمثل في طمس الهوية الوطنية الفلسطينية وتفريغ الطلبة من انتمائهم الثقافي والتاريخي. وترى الدراسة أن هذا المسار يحدث في

ظل غياب سياسة فلسطينية واضحة لمواجهة هذه المخططات، وضعف في تطوير المناهج الوطنية بما يواكب التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. كما بيّنت أن نظام "البجروت" يقدم نفسه كخيار عملي وأسهل للطلبة من حيث آليات التقييم وفرص القبول الجامعي، مقارنةً بنظام التوجيهي، ما يجعله أكثر جاذبية من الناحية التقنية رغم خطورته القيمية والهوياتية. وبناءً عليه، توصي الدراسة بتبني مدخل إدارة الجودة الشاملة في بناء سياسة تعليمية وطنية تستند إلى رؤية استراتيجية شاملة، تركز على تحسين بيئة التعليم، وتطوير المناهج، وتعزيز القيم والانتماء، وربط المخرجات التعليمية بسوق العمل الفلسطيني، بما يعزز من صمود المجتمع المقدسي ويحافظ على هويته في وجه سياسات الأسرلة والتهويد التربوي.

دراسة الكيلاني (2023) التحليلية والتي تناولت نقدًا منهجيًا للادعاءات التي تسوقها السلطة القائمة بالاحتلال بشأن المناهج الفلسطينية، متهمة إياها بالتحريض على العنف والإرهاب، وعدم التزامها بمعايير اليونسكو. فقد هدفت إلى تنفيذ تلك الادعاءات من خلال استعراض سياقات تطوير المناهج الفلسطينية منذ عام 2016، وبيان التزامها بقيم التسامح، والعدالة، والمواطنة، وحقوق الإنسان، كما أقرتها الوثائق الدولية، وعلى رأسها معايير اليونسكو. أكدت الدراسة أن المناهج الفلسطينية نُقحت وتُطور باستمرار عبر آليات مهنية تعتمد على مراجعات موسعة وملاحظات من الميدان التربوي والمجتمع الأكاديمي. كما بيّنت أن التحريض الإسرائيلي يأتي في سياق محاولات أسرلة التعليم في القدس، عبر تزوير الكتب المدرسية وممارسة ضغوط على المدارس لتبني الرواية الإسرائيلية. وخلصت إلى ضرورة صياغة ردود علمية باللغات الأجنبية لكشف زيف الادعاءات، مع الحفاظ على استقلالية القرار التربوي الفلسطيني. تُعد هذه الدراسة مساهمة علمية هامة في تعزيز السردية الوطنية الفلسطينية، والدفاع عن الحق في التعليم الحر المستند إلى الهوية والثقافة المحلية.

دراسة الهندي (2023) بعنوان أبعاد الخطة الخمسية الإسرائيلية (2024-2028) الهادفة إلى تهويد التعليم في القدس الشرقية، من خلال تحليل شامل لسياسات التعليم الإسرائيلية في المدينة المحتلة. حيث وضحت أن هذه الخطة تأتي امتدادًا لمشاريع سابقة تسعى إلى فرض السيادة الإسرائيلية على المجال التربوي والثقافي، من خلال تعزيز استخدام المنهاج الإسرائيلي، وزيادة أعداد الطلبة المقدسيين الدارسين في الجامعات الإسرائيلية، وإدماجهم في سوق العمل الإسرائيلي. كما أشارت إلى استهداف اللغة العبرية بوصفها أداة للسيطرة الثقافية، إلى جانب محاولات لإلغاء الرواية الفلسطينية من المناهج الدراسية. وبيّنت الدراسة أن الخطة تتفدّ من خلال سلسلة من الحوافز والعقوبات، وتُشرف عليها جهات حكومية يمينية متطرفة، بتخصيص ميزانية تصل إلى 3.2 مليار شيكل، من ضمنها 810 ملايين شيكل لقطاع التعليم. وتخلص الدراسة إلى أن هذه الخطة تمثل

خطوة إضافية نحو عزل القدس عن محيطها الفلسطيني وطمس هويتها الوطنية، في ظل غياب أي تمثيل أو مشاركة فلسطينية في وضعها أو تنفيذها.

دراسة أبو عصب (2022) (اتجاهات الأهالي للمناهج الإسرائيلية) استهدفت الكشف عن اتجاهات أولياء أمور المرحلة الثانوية نحو تسجيل أبنائهم في المنهاج الإسرائيلي، باستخدام استبانة إلكترونية لعينة من 143 مشاركاً. أظهرت الدراسة وجود ميول إيجابية لدى بعض الأهالي لأسباب تتعلق بسوق العمل. وتبرز الدراسة التحدي الذي تواجهه مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على التعليم الفلسطيني في ظل تحولات اجتماعية واقتصادية.

دراسة أنوار قدام (2022) حول محاولات الاحتلال فرض المنهاج الإسرائيلي وإخضاع المدارس الفلسطينية لبلدية القدس، إلا أن المقاومة المجتمعية أجبرته على الإبقاء على المنهاج الأردني بعد حذف المضامين الوطنية والدينية. مع اتفاقية أوسلو، جاءت مرحلة ثانية هدفها تقييد تطوير منهاج وطني فلسطيني وتعزيز السردية الإسرائيلية تحت شعار "السلام"، بينما شهدت المرحلة الثالثة، منذ عام 2000، ضغوطاً مكثفة لإعادة صياغة الكتب الفلسطينية عبر الحذف، والتحريف، واستبدال المصطلحات، وإضافة مضامين تخدم الرواية الصهيونية. كما استخدمت الإغراءات المادية والتمويل المشروط لتوسيع تطبيق المنهاج الإسرائيلي، خاصة في الأحياء الأقل تحصيلاً، مع تخصيص خطط خمسية بموازانات ضخمة (200 مليون شيكل للتعليم في خطة 2018). استغل الاحتلال الأزمات البنوية للقطاع، مثل نقص المعلمين والبنية التحتية، لإحكام السيطرة، وأغلق مؤسسات تابعة للسلطة وهدد بإغلاق مدارس خاصة ترفض المنهاج المعدل. وتخلص الدراسة إلى أن هذه السياسات، رغم إحكامها، تصطدم بالوعي الشعبي الفلسطيني الذي يستمر في مقاومة الأسرلة والحفاظ على الهوية الوطنية، حتى لدى الأطفال في المراحل المبكرة.

دراسة أبو عصب (2022) - (حول رقابة المناهج في التاريخ) حللت كتب التاريخ المعدلة إسرائيليًا، وكشفت محاولات طمس الرموز الوطنية وتقويض السردية التاريخية الفلسطينية. أوصت بتشكيل لجنة وطنية للرقابة التعليمية. تدعم هذه الدراسة الحجة المركزية لدراستك حول ضرورة التدخل المجتمعي لحماية المناهج والمدارس.

دراسة العيسى وكمال (2021) تناولت اتجاهات أولياء الأمور نحو المناهج غير الفلسطينية (الإسرائيلية، البريطانية، الأمريكية)، باستخدام استبانة إلكترونية لعينة من 89 مشاركاً. أظهرت الدراسة تفضيل الأهالي للمناهج الأجنبية نظراً لمواكبتها للتطور العلمي. تسلط الضوء على تناقضات المجتمع المقدسي في اختياراته التعليمية، ما يبرز الحاجة إلى تدخل منظم من مجالس أولياء الأمور.

دراسة أبو غزالة (2021) استهدفت قياس مستوى الثقافة الوطنية لدى معلمي القدس، وتأثير أسئلة المناهج على وعيهم الوطني، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت أن المعلمين يدركون خطر التحريف ويحاولون تعويضه بأساليب تربوية غير مباشرة. تشكل هذه الدراسة دعامة لدور التربويين في حماية الهوية، وتُظهر أهمية تعاونهم مع مجالس أولياء الأمور في هذا المسعى.

دراسة Alayan (2019) تناولت واقع التعليم في القدس الشرقية في ظل الاحتلال، من خلال تحليل السياق السياسي والاجتماعي المؤثر على العملية التعليمية، وتفصي التحديات البنوية التي تواجهها المدارس، حيث أوضحت المؤلفة أن سكان القدس الشرقية يحملون بطاقات هوية خاصة بالقدس، ما يمنحهم حقوق حركة أكبر من الفلسطينيين في الضفة الغربية، ولكن دون الحصول على المواطنة الإسرائيلية، الأمر الذي يعمق أزمة الانتماء لديهم. تخضع المدارس رسمياً لسلطة وزارة المعارف الإسرائيلية، بينما تُزوّد المناهج والكتب من السلطة الوطنية الفلسطينية وتخضع للرقابة الإسرائيلية، ما يؤدي إلى غياب جهة تتحمل المسؤولية الكاملة عن النقص المزمّن في جودة التعليم. قسّمت العيان كتابها إلى قسمين: الأول استعرض التطور التاريخي والسياسي للقدس ونشأة النظام التعليمي فيها، بينما عرض الثاني منهجية البحث ونتائج المقابلات المعمّقة مع معلمين ومديرين ومفتشين وطلبة في المدارس الرسمية وغير الرسمية والخاصة. أظهرت النتائج حالة من الإرباك البنيوي وغياب السيطرة لدى مختلف الفاعلين التربويين، إضافةً إلى شعور بالإقصاء والتمييز ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية، ما انعكس سلباً على الهوية الوطنية، والأمان السياسي، والفرص الاقتصادية، والمستوى التعليمي للطلبة. تميّزت الدراسة عن عمل نسبية (2015) الذي ركز على البنية المؤسسية للخدمات التعليمية والاجتماعية، بكونها قدمت روايات مباشرة من الفاعلين الميدانيين والطلبة، كاشفةً البعد الإنساني لآثار الاحتلال على التعليم في المدينة.

دراسة Al-Qiq (2019) سياسات "أسرلة" التعليم في القدس، مركزة على تداعيات قرار الاحتلال الإسرائيلي في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إغلاق مديرية التربية والتعليم الفلسطينية في البلدة القديمة وفرض الإقامة الجبرية على مديرها، ومنعه وزملاءه من ممارسة عملهم داخل حدود "دولة إسرائيل". أوضحت الدراسة أن التعليم كان منذ احتلال القدس أحد القطاعات الأكثر استهدافاً عبر محاولات فرض مناهج إسرائيلية بديلة تهدف إلى تغيير الرواية التاريخية وتقويض الهوية الوطنية الفلسطينية. واستعرضت ثلاثة مراحل أساسية: الأولى بدأت مع الاحتلال عام 1967 ومحاولات فرض مناهج جديدة واجهتها إضرابات المعلمين، والثانية في عام 2011 مع تعديل مناهج فلسطينية وحظر توزيع كتب وزارة التربية الفلسطينية، والثالثة تمثلت في ضخ ميزانيات ضخمة لتعزيز المدارس التي تعتمد المناهج الإسرائيلية، مع التضييق على مدارس الأوقاف والخاصة. خلصت الدراسة إلى أن إغلاق المديرية يهدد بتقويض التعليم الفلسطيني في القدس عبر زيادة أعداد

المدارس التي تعتمد المناهج الإسرائيلية، وإضعاف قدرة المدارس الفلسطينية على الصمود، خاصة في ظل تراجع الدعم المالي لمدارس الأوقاف والخاصة، والأزمة المالية التي تواجه مدارس الأونروا. وأكدت أهمية إعادة فتح المديرية ورفض نقلها خارج القدس للحفاظ على الهوية التعليمية والوطنية الفلسطينية.

دراسة Blaylock (2018) وكانت بعنوان التكامل في إيرلندا الشمالية: الصداقات بين الجماعات في المدارس المختلطة، سلطت الدراسة الضوء على تكوين الصداقات بين الطلاب من خلفيات دينية متباينة في المدارس المتكاملة، ودور هذه العلاقات في بناء الثقة المتبادلة وتقليل التحيز. كما تؤكد على أن دعم أولياء الأمور لهذه المدارس يعزز قدرة الأطفال على الانفتاح وتقبل الآخر، مما ينعكس إيجابياً على التماسك المجتمعي في المستقبل.

دراسة Shlomo (2016) تناولت ظاهرة "التشكيل شبه الرسمي" (Sub-formalization) في التعليم الفلسطيني بالقدس الشرقية، باعتبارها نمطاً من "التقنين" يتميز بالانحراف المستمر عن المعايير المهنية والإدارية الوطنية، ما ينتج حلولاً وخدمات تعليمية دون المستوى، ويجعل من الاستثناء الإداري والوظيفي سمة بنيوية للنظام التعليمي. أوضح الباحث أن هذا النمط يعكس تفاعل الصراع الإثني-الوطني في القدس، حيث تستخدمه الدولة كآلية للحفاظ على السيطرة وتعميق التمييز ضد الفلسطينيين، مع الإبقاء على مظهر "توحيد" المدينة إدارياً وقانونياً. اعتمدت الورقة على تحليل تاريخي وسياسي منذ 1967، مبيّنةً أثر السياسات الإسرائيلية في إضعاف التعليم العام الفلسطيني، ونشوء نظام منقسم بين مدارس حكومية ضعيفة التمويل ومدارس خاصة شبه مستقلة، إضافةً إلى تفشي أساليب استثنائية كالتدريس بنظام الفترتين، واستئجار مبانٍ غير مطابقة للمعايير، والاعتماد الكبير على مدارس "معترف بها وغير رسمية" (RBNF) ذات جودة منخفضة وإشراف محدود. خلصت الدراسة إلى أن "التشكيل شبه الرسمي" ليس مجرد نتيجة لقصور إداري، بل هو أداة حكم وسيطرة استعمارية تشرعن التمييز الهيكلي وتطبع استمراره ضمن الخطاب والسياسات الرسمية.

دراسة Donnelly, Furey & Hughes (2016) والتي هدفت إلى استكشاف دور أولياء الأمور في دعم التعليم المشترك في المدارس المتكاملة بإيرلندا الشمالية. أظهرت النتائج أن أولياء الأمور لا يؤثرون فقط في قرار تسجيل أبنائهم في مدارس مختلطة طائفيًا، بل يسهمون بشكل فاعل في خلق بيئة تعليمية تحفز على الحوار والانفتاح والتسامح. وأكدت الدراسة أن مشاركة أولياء الأمور تعزز العلاقات بين الجماعات وتسهم في كسر الصور النمطية المتبادلة بين الكاثوليك والبروتستانت.

دراسة Furey (2016) وكانت بعنوان تفسير الهوية الوطنية في إيرلندا الشمالية بعد الصراع: مقارنة بين أنواع المدارس. هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة فهم الهوية الوطنية لدى الطلاب في المدارس المتكاملة والمدارس التقليدية في إيرلندا الشمالية. وجد الباحثون أن المدارس المتكاملة تعزز من تبني هويات متعددة وتقلل من التعصب، وهو ما يُعزى جزئياً إلى دور أولياء الأمور في اختيار هذا النموذج التربوي، ودعمهم لقيم الانفتاح والتنوع الثقافي.

دراسة Tolomelli (2015) كانت بعنوان "مدرستان تحت سقف واحد": دور التعليم في المصالحة في البوسنة والهرسك، وقد حلت نموذج "مدرستين تحت سقف واحد" الذي يُطبق في بعض مدن البوسنة والهرسك، حيث يتعلم طلاب من مجموعات عرقية مختلفة (كروات وبوسنيين) في مبنى واحد، ولكن بنظامين منفصلين. ركزت الباحثة على دور أولياء الأمور في دعم هذا النموذج أو معارضته، وبيّنت أن المقاومة المجتمعية غالباً ما تعيق جهود الدمج التعليمي، مما يشير إلى أن إشراك الأهّل في العملية الإصلاحية هو شرط أساسي لتحقيق المصالحة الفعلية.

دراسة Hughes & Donnelly (2006) وهي بعنوان الاتصال بوصفه آلية سياسية لتعزيز العلاقات بين الجماعات في المدارس المتكاملة في إيرلندا والمدارس الثنائية في إسرائيل، وتناولت هذه الدراسة مقارنة تجريبية بين المدارس المتكاملة في إيرلندا الشمالية والمدارس الثنائية القومية في إسرائيل، مسلطة الضوء على أهمية التواصل بين الطلاب من خلفيات متنازعة. وبيّنت أن أولياء الأمور يشكّلون عاملاً حاسماً في نجاح أو تعثر برامج التعليم المشترك، إذ يساهمون في تشكيل الثقافة المدرسية والبيئة الاجتماعية التي تدعم التفاهم والتعايش.

1.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة المتعلقة بالتعليم الفلسطيني في القدس الشرقية، سواء من منظور السياسات الإسرائيلية أو عبر التجارب العالمية المقارنة، إلى تحديات متعددة الأبعاد تواجه النظام التعليمي الفلسطيني، لاسيما فيما يتعلق بحماية الهوية الوطنية وتعزيز صمود المدارس. فقد أظهرت الدراسات المحلية، مثل أبو عفيفة (2024)، وقده (2024)، وسالم (2024)، وأبو راس (2023)، أن التعليم الفلسطيني يتعرض لسياسات ممنهجة تهدف إلى محو الهوية الوطنية من خلال فرض المناهج الإسرائيلية، وتحريف المناهج الفلسطينية، والضغط المالي والإداري، إلى جانب الاعتداءات المتكررة على الطلاب والمعلمين كما ورد في دراسة Ir Amim (2024) و Kamhawi (2024)، بينما أكدت دراستي عمرو وزيدان (2024)، و أبو عصب (2022) على الدور الحيوي لمجالس أولياء الأمور في دعم صمود المدارس، وحماية العملية التعليمية، وتعزيز الانتماء الوطني للأطفال، مع الإشارة إلى استعداد الأهالي للمشاركة الفاعلة في الدفاع عن التعليم الوطني.

كما أبرزت دراسات: طوطح (2023)، وذوقان (2023)، وأبو غزالة (2021)، والكيلاني (2023)، والهندي (2023) ضرورة وجود تدخل منظم من قبل المجالس المحلية لتنسيق الجهود بين المدارس، وتعزيز المناهج الوطنية، والحد من التفكك المؤسسي، بما يمكن المدارس من مقاومة محاولات الأسرلة والتهويد المستمرة.

أظهرت الدراسات العالمية في إيرلندا الشمالية والبوسنة والهرسك مثل Blaylock (2018)، Furey (2016)، و Hughes & Donnelly (2006)، و Tolomelli (2015)، و Donnelly، و Furey & Hughes (2016) أن إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية يُعدّ عاملاً أساسياً في نجاح برامج التعليم المشترك، وتحفيز الحوار والتفاهم بين الطلاب من خلفيات مختلفة، ما يعزز صمود المدارس ويؤكد أهمية الدور المجتمعي في حماية الهوية وتعزيز الانتماء الوطني والتقافي.

على الرغم من هذا الكم من الدراسات، تبقى هناك فجوة معرفية واضحة تتمثل في غياب دراسات شاملة تركز على الدور الفاعل لمجالس أولياء الأمور في القدس، وربط هذا الدور بحماية المدارس وصمودها في وجه السياسات الإسرائيلية، مع استثمار التجارب العالمية ذات الصلة لتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق. ومن هنا، تأتي أهمية الدراسة الحالية، التي تسعى إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال دراسة دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز صمود مدارس صور باهر من وجهة نظر أولياء الأمور، وحماية الهوية الوطنية، وتقديم نموذج يُمكن أن يُستفاد منه في تطوير استراتيجيات تعليمية وطنية متكاملة ومستدامة.

الفصل الثالث:

منهجية الدراسة:

في هذا الفصل عرض تفصيلي للإجراءات الميدانية التي اتبعت في هذه الدراسة، التي تركز على دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس الشريف، مع أخذ منطقة صور باهر نموذجًا خلال الفترة الزمنية من 2015 إلى 2023م. وتشمل هذه الإجراءات عدة جوانب رئيسية تتمثل في:

1.3 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي، وهي من أكثر المناهج شيوعًا وملاءمة في الدراسات التي تهدف إلى فهم الواقع وتفسيره من خلال وصف الظاهرة موضوع البحث بدقة، وتحليل مكوناتها والوقوف على علاقاتها الداخلية والخارجية. ويعني هذا المنهج بجمع البيانات من مصادرها الأصلية، ومن ثم تحليلها بطريقة علمية لاستخلاص النتائج وبلورة التوصيات.

تم اعتماد مقاربتين رئيسيتين:

الوصف الكمي (Quantitative Description) من خلال تصميم استبانة وُزعت على عينة من أولياء الأمور في صور باهر، وتحليل بياناتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS عبر أدوات التحليل الإحصائي الوصفي (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية).

الوصف النوعي (Qualitative Description) من خلال إجراء مقابلات شبه موجهة مع أعضاء مجالس أولياء الأمور، وتحليل مضمونها باستخدام أسلوب التحليل الموضوعي، وذلك لتدعيم النتائج التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة.

وأسهم هذا التكامل بين الجانبين الكمي والنوعي في تقديم رؤية شاملة وموثقة لدور مجالس أولياء الأمور، وعكس بدقة الواقع الذي تعيشه مدارس صور باهر تحت ضغوط الاحتلال، وما يقابله من جهود مجتمعية للحفاظ على الهوية التعليمية والوطنية.

وتم تحليل البيانات النوعية التي تم جمعها من خلال المقابلات باستخدام أسلوب التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)، الذي يُعد من أكثر الأساليب استخداماً في البحوث النوعية، لقدرته على استخراج الأنماط الدلالية والمضامين المتكررة في إجابات المشاركين. وقد مرّ التحليل بعدة مراحل منهجية، بدأت بتفريغ المقابلات حرفياً مع الحفاظ على خصوصية المشاركين وسرية المعلومات، تلتها قراءة متكررة للنصوص بهدف الفهم العميق للمحتوى، ومن ثم الترميز الأولي للكلمات والعبارات المفتاحية التي تكررت في إجابات أولياء الأمور.

بعد ذلك، جرى تجميع الرموز الأولية ضمن موضوعات محورية تعكس أبعاد الدراسة وأسئلتها، مثل: "دور المجالس في تعزيز الانتماء الوطني"، و"آليات الدعم المجتمعي"، و"التحديات أمام التعليم"، و"التصورات المستقبلية". وقد تم التحقق من الصدق الداخلي للموضوعات من خلال العودة إلى النصوص الأصلية والتأكد من الاتساق بين الرموز والبيانات.

وأخيراً، جرى ربط الموضوعات المستخلصة بإطار الدراسة النظري، حيث تم تفسير نتائج المقابلات في ضوء مفاهيم الهيمنة الثقافية، وإعادة الإنتاج الثقافي، والنظرية النقدية في التعليم، بما ينسجم مع أهداف الدراسة في فهم دور مجالس أولياء الأمور في حماية التعليم الوطني في ظل التحديات التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

3.2 مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة في جميع أولياء أمور الطلبة في مدارس منطقة صور باهر الواقعة ضمن اختصاص مديرية التربية والتعليم – القدس، خلال الفترة الممتدة من عام 2015 حتى عام 2023، وقد تم اختيار أولياء الأمور كمجتمع للدراسة نظراً للدور المجالي الذي يقومون به في العملية التعليمية، لا سيما في ظل الظروف السياسية والاجتماعية الخاصة بمدينة القدس، والتي تجعل من مشاركة الأهالي عنصراً فاعلاً في دعم المدارس والحفاظ على هويتها التعليمية والوطنية. إذ يُعد ولي الأمر شريكاً أساسياً في بناء منظومة تعليمية متكاملة، عبر متابعته للأبناء، وتفاعله مع

المدرسة، ومشاركته في المجالس المدرسية والأنشطة التربوية، الأمر الذي يعزز الانضباط، ويرسخ الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه المدرسة والطالب.

ورغم الأهمية البالغة لهذا المجتمع، إلا أن الباحث واجه صعوبة في حصر العدد الكلي لأولياء الأمور في مدارس صور باهر بدقة، بسبب تعدد المرجعيات الإدارية (السلطة الفلسطينية، بلدية الاحتلال، مؤسسات خاصة)، وغياب قاعدة بيانات رسمية موحدة يمكن الرجوع إليها لحصر عدد أولياء الأمور، مما فرض على الباحث اعتماد أسلوب بديل في اختيار العينة.

3.3 عينة الدراسة

نظرًا للتحديات الميدانية والسياسية في منطقة صور باهر، وصعوبة الوصول إلى قائمة شاملة بأسماء أولياء الأمور، تم اعتماد أسلوب العينة غير الاحتمالية، وتحديدًا العينة الميسرة (Convenience Sampling) وقد تم تنفيذ هذا الاختيار من خلال تصميم استبانة إلكترونية على منصة Google Forms ، وتوزيعها عبر قنوات متعددة شملت العلاقات الشخصية والمجتمعية للباحث، والمجموعات الصفية والمدرسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التنسيق المباشر مع عدد من المدارس لتعزيز مشاركة أولياء الأمور.

بلغ حجم العينة 100 مشاركاً من أولياء الأمور، وتم اعتماد جميع الاستجابات في التحليل الإحصائي بعد التأكد من صلاحيتها وجودتها. ورغم أن العينة لم تُسحب باستخدام أسلوب احتمالي عشوائي، فإن ذلك يرجع إلى مجموعة من القيود الواقعية المرتبطة بطبيعة السياق الميداني في القدس الشرقية، حيث تواجه المدارس ضغوطاً سياسية وأمنية تمنع الوصول العشوائي إلى جميع أولياء الأمور. وتشمل هذه القيود صعوبة التنقل بين الأحياء نتيجة الحواجز العسكرية، وقيود التواصل مع بعض المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة، فضلاً عن التوزيع غير المتكافئ للبيانات الإدارية المتعلقة بأولياء الأمور، وحرص بعض الأهالي على الحفاظ على خصوصيتهم ومخاوفهم من الانكشاف السياسي.

وعلى الرغم من هذه التحديات، حرصت الدراسة على تكوين عينة تمثيلية للمجتمع المحلي، شملت أولياء أمور من خلفيات تعليمية واجتماعية متنوعة، وغطت نطاقاً زمنياً ومكانياً كافياً، كما جاءت استجاباتهم موزعة على مدارس متعددة ضمن صور باهر. وقد مكّن هذا التوزيع من استخلاص استنتاجات موثوقة حول دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز صمود المدارس الفلسطينية والحفاظ على الهوية الوطنية. وبالرغم من محدوديات التمثيل الإحصائي الكامل الناجمة عن ظروف الميدان، فإن حجم العينة وتركيبها يعتبران مناسبين لتحقيق أهداف الدراسة بشكل كافٍ.

جدول (3.1) توزيع العينة حسب المتغيرات الديمغرافية

نوع المتغير	المستويات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	33	33%
	أنثى	67	67%
	المجموع	100	100.0%
المؤهل التعليمي	ثانوية عامة فأقل	22	22%
	دبلوم متوسط	10	10%
	بكالوريوس	41	41%
	دراسات عليا	27	27%
	المجموع	100	100.0%
	مديرية التربية والتعليم	54	54%
	مدارس خاصة	8	8%
نوع المدرسة	مدارس المعارف	26	26%
	مدارس وكالة الغوث	12	12%
	المجموع	100	100.0%
مستوى الدخل	أقل من 5,000	18	18%
	5,000-9,999	53	53%
	10,000-14,999	14	14%
	أكثر من 15,000	2	2%
	أفضل عدم الإفصاح	13	13%
	المجموع	100	100.0%

يوضح الجدول رقم (3.1) توزيع التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة الحالية وفقاً للمتغيرات الديموغرافية. وقد أظهرت النتائج أن غالبية المشاركين كانوا من الإناث. ويُرجح أن هذا التفاوت يعود إلى عدة عوامل محتملة، منها انشغال العديد من الآباء بتحمل المسؤوليات الأسرية والعمل لساعات طويلة لتأمين احتياجات الأسرة، مما قد يحد من قدرتهم على تخصيص وقت للمشاركة أو التفاعل مع أبنائهم. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يكون تعرض بعض الآباء للاعتقال أو الملاحقة من قبل سلطات الاحتلال -وهو أمر شائع في منطقة القدس الشرقية- عاملاً يحد من مشاركتهم المجتمعية والتعليمية. في المقابل، تُظهر الأمهات اهتماماً أكبر بمتابعة الشؤون التربوية والتعليمية لأبنائهن، ويقمن بدور فاعل داخل الأسرة والمدرسة، وهو ما قد يفسر ارتفاع نسبة مشاركتهن في هذه الدراسة.

أما فيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي، فالأغلبية كانت لصالح حملة درجة البكالوريوس، تلاها حملة المؤهلات العليا، ثم حملة الثانوية العامة، في حين كانت أقل نسبة حملة الدبلوم المتوسط من

إجمالي عينة الدراسة، ويُرجَّح أن هذا التفاوت يعود إلى عدة عوامل محتملة، منها: ارتفاع وعي ذوي المؤهلات الجامعية بأهمية المشاركة المجتمعية والتربوية، واهتمامهم بالمساهمة في تعزيز دور المدرسة ودعم العملية التعليمية. كما أن التحصيل العلمي الأعلى يرتبط غالبًا بقدرة أكبر على التعامل مع أدوات البحث كالاستبانات، وفهم مضامينها، والتفاعل معها بفاعلية. في المقابل، قد تُفسّر النسب الأقل بين حملة المؤهلات الدنيا أو المتوسطة بوجود عوائق تتعلق بدرجة الاهتمام أو القدرة على التفاعل مع الاستبانة الإلكترونية، أو ربما قلة الانخراط في القضايا التربوية الرسمية نتيجة لانشغالات حياتية أو شعور بعدم الكفاءة في التأثير ضمن مثل هذه السياقات.

أما على مستوى متغير نوع المدرسة، فيُلاحظ أن النسبة الأعلى من المشاركين كانت من أولياء أمور الطلاب في مدارس مديرية التربية والتعليم، ثم أولياء الأمور في مدارس وكالة الغوث، وأخيرًا أولياء الأمور في المدارس الخاصة من إجمالي عينة الدراسة. ويرجع هذا التفاوت إلى مقدرة الباحث باعتباره مديرًا لإحدى مدارس الأوقاف، الوصول بصفة رسمية إلى أولياء أمور الطلاب في مدارس مديرية التربية والتعليم، وكذلك أولياء أمور الطلاب في مدرسة الأونروا بعد مراسلة إدارة التعليم فيها والحصول على الموافقة الرسمية منها، بينما لم يتمكن من الوصول بشكل رسمي إلى أولياء أمور الطلاب في المدارس الخاصة، ومدارس المعارف، حيث كان التوزيع في هذه المدارس غير رسمي، وتم من خلال المعارف والعلاقات الاجتماعية التي تمكّن من خلالها من الوصول إلى عدد محدود من المشاركين من هذه الفئات. ورغم أن الدراسة تقتصر في موضوعها على مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر، فقد تم توسيع نطاق المشاركين ليشمل أولياء أمور من مدارس المعارف التابعة للاحتلال، ومدارس وكالة الغوث، وبعض المدارس الخاصة. ويعود هذا التوجه إلى رغبة الباحث في استطلاع آراء أولياء الأمور كافة في البلدة، وليس فقط أولياء الأمور المنخرطين فعليًا في مدارس المديرية، وذلك بهدف التعرف إلى مدى ثقة المجتمع المحلي بهذه المدارس، واهتمامهم بالمحافظة عليها، من خلال تقييمهم لأداء مجالس أولياء الأمور العاملة فيها. ولا يهدف هذا التوسيع إلى إجراء مقارنة مباشرة بين أنماط المدارس المختلفة، وإنما إلى قياس موقع مدارس مديرية التربية والتعليم في الوعي الجمعي للآباء والأمهات في صور باهر، وفهم درجة اهتمامهم بدورها التربوي وسبل دعمها، بما يشكّل مؤشرًا إضافيًا على فعالية مجالس أولياء الأمور في تعزيز الانتماء لتلك المدارس والدفاع عنها في سياق السياسات الاحتلالية الموجهة ضدها.

أما فيما يتعلق بمتغير مستوى الدخل، فقد لوحظ أن النسبة الأكبر من المشاركين كانت ضمن فئة الدخل (5,000 – 9,999). تلتها في الترتيب فئة الدخل (أقل من 5,000)، ثم فئة الدخل

(10,000 – 14,999). في حين تلتها ذوي الدخل (15,000 فأكثر). ويُرجح أن هذا التوزيع يعكس ارتباطاً بين مستوى الدخل ونوعية المدارس التي يلتحق بها الأبناء في صور باهر. فمن المرجح أن تتجه الفئة ذات الدخل المنخفض (أقل من 5,000)، وجزء من أولياء الأمور من الفئة ذات الدخل المتوسط (5,000 – 9,999)، نحو إلحاق أبنائهم بمدارس مديرية التربية والتعليم ومدارس الأونروا نظراً لكونها لا تفرض رسوماً دراسية أو رسوماً منخفضة وهي النسبة الأكبر من المشاركين وفقاً لنوع المدرسة. وعلى النقيض من ذلك، فإن ذوي الدخل المرتفع (15,000 فأكثر) يمتلكون القدرة على تحمل تكاليف المدارس الخاصة والمعارف، وهو ما قد يفسر انخفاض مستوى اهتمامهم بالمشاركة المجتمعية التي تركز تحديداً على دعم مدارس مديرية التربية والتعليم. أما بالنسبة للفئة التي فضلت عدم الإفصاح عن الدخل، فيُعزى ذلك غالباً إلى دواعي الخصوصية وتجنب الآثار المحتملة.

4.3 أدوات الدراسة

استخدم الباحث أداتين أساسيتين لجمع البيانات سعياً للإجابة عن أسئلتها بشقيها النوعي والكمي، من عينة الدراسة، وهما: الاستبانة والمقابلة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الاستبانة

قام الباحث بتصميم استبانة وتطبيقها على عينة الدراسة لجمع البيانات الكمية.

وقد التزم الباحث بالخطوات الآتية في تطبيق الاستبانة:

أولاً: تصميم الاستبانة: حيث قام الباحث بتصميم الاستبانة في ضوء الأدبيات النظرية للدراسة الحالية والدراسات السابقة، وذلك لجمع البيانات الكمية من أولياء أمور طلاب مدارس صور باهر.

وقد تكونت النسخة الأولية للاستبانة من ثلاث أقسام على النحو الآتي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية، ويتضمن متغيرات: الجنس، المستوى التعليمي، نوع المدرسة، مستوى الدخل الشهري للأسرة، الوضع العائلي.

القسم الثاني: فقرات الاستبانة والتي تتكون من 40 فقرة موزعة على ستة مجالات رئيسية

يتكوّن هذا القسم من (40) فقرة موزعة على ستة مجالات رئيسية، تُعالج الأدوار المختلفة التي تقوم بها مجالس أولياء الأمور في سياق الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم. وتُشكّل هذه المجالات بمجموعها مؤشرات متعددة الأبعاد تُسهّم في قياس الدور الفعلي لتلك المجالس، بما ينسجم

بشكل مباشر مع الهدف الكمي الرئيس للدراسة، والمتمثل في الكشف عن دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم من وجهة نظر أولياء الأمور في صور باهر، وهذه المجالات هي:

- المجال الأول: دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة سياسة المحو والاحلال، وتتضمن الفقرات (1-8).
- المجال الثاني: دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة الضغوط المالية والإدارية، ويتضمن الفقرات (9-16).
- المجال الثالث: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز الهوية الوطنية، ويتضمن الفقرات (17-24).
- المجال الرابع: دور مجالس أولياء الأمور في حماية حقوق الطلاب والمعلمين، ويتضمن الفقرات (25-31).
- المجال الخامس: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي، ويتضمن الفقرات (32-35).
- المجال السادس: دور مجالس أولياء الأمور في تفعيل دور الأسرة، ويتضمن الفقرات (36-40).

القسم الثالث: المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحسين دور مجالس أولياء الأمور في صور باهر للمحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم.

ثانياً: تحكيم الاستبانة: حيث قام الباحث بعرض الاستبانة في نسختها الأولية على مجموعة من السادة المحكمين ذوي الاختصاص (ملحق رقم 3)، وقد بلغ عددهم (6) محكمين من مؤسسات التعليم العالي، ومديرية التربية والتعليم، واتحاد مجالس أولياء الأمور في القدس. وقد تمت الموافقة على فقرات الاستبانة بمعدل 95%، واستناداً إلى ملاحظات وارشادات السادة المحكمين قام الباحث بإجراء التعديلات الموصوفة، والتي تمثلت بالآتي:

- حذف خيار (مدارس الأوقاف) من متغير (نوع المدرسة التي يدرس فيها الأبناء) من القسم الأول.
- حذف متغير الوضع العائلي من القسم الأول.
- تعديل بعض الفقرات وهي (3، 7، 16، 26، 42، 43).
- إضافة ثلاث فقرات إلى المجال الخامس وهي (36، 37، 38).
- حذف القسم الثالث المتعلق بالمقترحات.

وبناء على ذلك، تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من قسمين على النحو الآتي (أنظر الملحق رقم 1):

القسم الأول: البيانات الديموغرافية الأساسية، ويتضمن متغيرات: الجنس، المستوى التعليمي، نوع المدرسة، مستوى الدخل الشهري للأسرة.

القسم الثاني: فقرات الاستبانة والتي تتكون من 43 فقرة موزعة على ست مجالات رئيسية هي:

- المجال الأول: دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة سياسة المحو والاحلال بين 2015-2023، وتتضمن الفقرات (1-8).
 - المجال الثاني: دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة الضغوط المالية والإدارية بين 2015-2023، ويتضمن الفقرات (9-16).
 - المجال الثالث: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز الهوية الوطنية بين 2015-2023، ويتضمن الفقرات (17-24).
 - المجال الرابع: دور مجالس أولياء الأمور في حماية حقوق الطلاب والمعلمين بين 2015-2023، ويتضمن الفقرات (25-31).
 - المجال الخامس: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي بين 2015-2023، ويتضمن الفقرات (32-38).
 - المجال السادس: دور مجالس أولياء الأمور في تفعيل دور الأسرة بين 2015-2023، ويتضمن الفقرات (39-43).
- قد تم تبني تدرج ليكارت الخماسي (أوافق بشدة=5، أوافق=4، محايد=3، لا أوافق=2، لا أوافق بشدة=1).

ثانياً: المقابلة:

أجرى الباحث مقابلات فردية مقننة مع سبعة من أعضاء مجالس أولياء أمور الطلبة في لجنة أولياء الأمور المركزية في بلدة صور باهر لدعم النتائج التي حصل عليها من الاستبانة.

وقد التزم الباحث بالخطوات الآتية في تنفيذ المقابلات:

- إعداد مخطط تفصيلي للمقابلة، شمل تحديد أهدافها، والنقاط المطلوب التطرق إليها، وصياغة الأسئلة. وقد تم تقسيم المقابلة إلى ثلاثة محاور أساسية وفقاً لأهداف الدراسة النوعية، يتفرع من كل محور سؤالان.

- التوصل مع المشاركين السبعة وهم من أعضاء مجالس أولياء الأمور، وشرح فكرة الدراسة لهم، وتحديد مواعيد ومواقع إجراء المقابلات.
 - مراعاة بناء علاقة مهنية قائمة على اللطف والاحترام، وخلق بيئة آمنة ومريحة للمستجيب لكسب ثقته وتحفيزه على التفاعل الإيجابي.
 - طرح الأسئلة بلغة واضحة ومباشرة، وإتاحة الفرصة للمشارك للإجابة بحرية وبطريقته الخاصة، مع الاستماع الجيد وإظهار الاهتمام.
 - تدوين الاجابات وأخذ بعض الملاحظات المهمة أثناء الحوار.
 - تفرغ الاجابات عقب انتهاء المقابلات، ثم ترميزها وتحليلها باستخدام أسلوب التحليل الموضوعي، حيث قام الباحث باستخلاص الموضوعات الرئيسية التي تكررت في إجابات المشاركين، وربطها بأهداف الدراسة وأسئلتها النوعية، بما يساهم في تقديم فهم أعمق لتجارب أعضاء مجالس أولياء الأمور وآرائهم.
- ثالثاً: التحقق من الخصائص السيكومترية (الصدق، والثبات)**

صدق الأداة

يشير الصدق إلى مدى ملاءمة وفائدة الاستدلالات المستخلصة من درجات المقياس. ويُقصد بتحقيق صدق المقياس تجميع الأدلة التي تدعم صحة هذه الاستدلالات. لذا، فإن الصدق يُعبّر عن مدى صلاحية استخدام درجات المقياس لإجراء تفسيرات محددة، ويُعدّ معياراً أساسياً في تحديد قيمة الاستبانة وفعاليتها في قياس ما صممت من أجله (حسن، 2019). وقام الباحث بالتحقق من صدق المقياس بطريقتين، على النحو الآتي:

صدق الاتساق الداخلي:

يُقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى تناغم كل فقرة من فقرات المقياس مع البُعد الذي تنتمي إليه هذه الفقرة (مجيد، 2013)، وقد قام الباحث بحساب هذا التوافق باستخدام عينة استطلاعية تتألف من (30) استبانة من خارج العينة الفعلية. تظهر الجداول التالية أن معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية بوجود قيمة احتمالية (Sig) أقل من 0.05. وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن فقرات محاور الدراسة تعكس بدقة المفاهيم والمحاور التي تم تصميمها لقياسها.

جدول (3.2): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الأول: التصدي لمحاولات المحو والإحلال:

م	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1.	تراقب مجالس أولياء الأمور التزام المدارس بالمناهج الفلسطينية.	.790**	0.000
2.	تعارض المجالس إدخال كتب إسرائيلية إلى المدارس.	.808**	0.000
3.	ترفض المجالس التمويل المشروط الذي يمس بالهوية التعليمية.	.661**	0.000
4.	تعمل المجالس على زيادة وعي الأهل بسياسات المحو.	.904**	0.000
5.	تدعم المجالس الأنشطة التي تعزز الهوية الوطنية.	.868**	0.000
6.	تنظم المجالس حملات ضد محاولات تهويد التعليم.	.885**	0.000
7.	تعقد المجالس لقاءات توعوية للطلبة حول الهوية الوطنية.	.882**	0.000
8.	تنسق المجالس مع مؤسسات وطنية لمواجهة التهويد.	.854**	0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.01$

جدول (3.3): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الثاني: مواجهة الضغوط المالية والإدارية

م	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1.	تساهم المجالس في جمع تبرعات لدعم المدارس.	.893**	0.000
2.	تتعاون المجالس مع لجان الزكاة والمؤسسات الخيرية.	.832**	0.000
3.	تتابع المجالس المصاريف التشغيلية في المدارس.	.719**	0.000
4.	تتواصل المجالس مع مؤسسات دولية لدعم المدارس.	.896**	0.000
5.	تقيم المجالس أنشطة تهدف لتعزيز التمويل المجتمعي.	.866**	0.000
6.	تشارك المجالس في حل الأزمات المالية الطارئة.	.875**	0.000
7.	تطالب المجالس بتوفير ميزانية ثابتة للمدارس.	.912**	0.000
8.	تسعى المجالس لتأمين منح تعليمية للطلبة المحتاجين.	.849**	0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.01$

جدول (3.4): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الثالث: تعزيز الهوية الوطنية

م	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1.	تشجع المجالس الأنشطة المدرسية ذات الطابع الوطني.	.882**	0.000
2.	تساند المجالس المبادرات التي تحيي المناسبات الوطنية.	.893**	0.000
3.	ترفض المجالس رموز غير وطنية في المدارس.	.870**	0.000
4.	تدعم المجالس تعليم اللغة العربية كوسيلة للهوية.	.908**	0.000
5.	تركز المجالس على غرس القيم الوطنية في الطلبة.	.893**	0.000
6.	تحت المجالس الأهل على تعليم أبنائهم تاريخ القدس.	.922**	0.000
7.	تنسق المجالس مع المجتمع المحلي لتعزيز الهوية.	.924**	0.000
8.	تسهم المجالس في تنظيم زيارات تعليمية للمعالم الوطنية.	.863**	0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.01$

جدول (3.5): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الرابع: حماية حقوق الطلاب والمعلمين

م	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1.	تدعم المجالس المعلمين في مطالبهم المهنية.	.913**	0.000
2.	تتابع المجالس حالات الفصل أو النقل التعسفي.	.928**	0.000
3.	تتدخل المجالس لحماية الطلبة من الانتهاكات.	.928**	0.000
4.	تعمل المجالس على تأمين بيئة تعليمية آمنة.	.934**	0.000
5.	تشجع المجالس احترام حقوق الإنسان في المدارس.	.928**	0.000
6.	ترفع المجالس الشكاوى المتعلقة بالتعليم للجهات الرسمية.	.938**	0.000
7.	تنسق المجالس احترام حقوق الإنسان في المدارس.	.886**	0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.01$

جدول (3.6): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الخامس: تعزيز التواصل المجتمعي

م	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1.	تقيم المجالس لقاءات دورية مع أولياء الأمور.	.877**	0.000
2.	تستطلع المجالس آراء أولياء الأمور بانتظام.	.917**	0.000
3.	تنسق المجالس مع الجمعيات المحلية لدعم التعليم.	.940**	0.000
4.	تنشر المجالس تقارير دورية حول أنشطتها.	.896**	0.000
5.	توزع المجالس نشرات توعية تعليمية.	.938**	0.000
6.	تشارك المجالس في المناسبات الاجتماعية المجتمعية.	.905**	0.000
7.	تسعى المجالس لتعزيز العلاقة بين المدرسة والمجتمع.	.918**	0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.01$

جدول (3.7): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال السادس: تفعيل دور الأسرة

م	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1.	تدعو المجالس الأهل لحضور اجتماعات دورية.	.937**	0.000
2.	تشجع المجالس تعزيز التواصل بين الطالب وذويه.	.913**	0.000
3.	تحفز المجالس الأهل على المشاركة في أنشطة مدرسية.	.951**	0.000
4.	تتواصل المجالس مع الأهل لمعالجة تأخر الأبناء.	.920**	0.000
5.	تنظم المجالس ورش عمل تنقيفية لأولياء الأمور.	.935**	0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.01$

صدق البناء

يُعدُّ الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة، ويقاس مدى تحقيق الأهداف التي صُممت الأداة من أجلها. كما يُظهر مدى ارتباط كل بُعد من أبعاد المقياس بالدرجة الكلية للاستبانة (مجيد، 2013). ولاستخراج دلالات صدق البناء للأداة المكونة من ستة محاور التصدي لسياسات المحو والإحلال (8) فقرات، مواجهة الضغوط المالية والإدارية (8) فقرات، تعزيز الهوية الوطنية (8) فقرات، حماية حقوق الطلاب والمعلمين (7) فقرات، تعزيز التواصل المجتمعي (7) فقرات، تفعيل دور

الأسرة (5) فقرات، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون بين المجموع الكلي لكل محور والمجموع الكلي لأداة الدراسة، ويتضح ذلك من خلال جدول (3.8).

جدول (3.8) معاملات الارتباط بين محاور مقياس الدراسة الحالية

معامل ارتباط بيرسون	محاور مقياس دور مجالس أولياء الامور	معامل ارتباط بيرسون	محاور مقياس دور مجالس أولياء الامور
.941**	حماية حقوق الطلاب والمعلمين	.837**	التصدي لمحاولات المحو والاحلال
.938**	تعزيز التواصل المجتمعي	.973**	موجهة الضغوط المالية والإدارية
.929**	تفعيل دور الاسرة	.966**	تعزيز الهوية الوطنية

** دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)

يتضح من جدول (3.8) أن جميع محاور مقياس الدراسة يتصفون بالصدق مما يجعل أداة الدراسة صالحة للتحليل والتطبيق.

ثبات الأداة

يُعد ثبات الاستبانة من أبرز الخصائص التي ينبغي توفرها في أدوات البحث العلمي، ويُقصد به مدى الاتساق في النتائج عند إعادة تطبيق الأداة على العينة نفسها، في ظروف متماثلة أو قريبة منها قدر الإمكان. وكلما اقترب معامل الثبات من الواحد الصحيح، دل ذلك على انخفاض نسبة الخطأ المعياري للقياس، مما يعكس اتساق الأداة وموثوقية نتائجها (مجيد، 2013).

وللتحقق من ثبات الاستبانة، استخدم الباحث معامل "ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha)، وهو من الأساليب الشائعة لقياس الاتساق الداخلي للأداة، من خلال تحليل فقراتها وقياس مدى تجانسها. وتُعد هذه الطريقة مناسبة بشكل خاص للأدوات التي تتكون من فقرات متجانسة، حيث يُحتسب ثبات الدرجات كمؤشر على مدى الاتساق بين بنود المقياس الواحد (مجيد، 2013). وتشير القيم المرتفعة لمعامل ألفا كرونباخ (0.7 فأكثر) إلى درجة جيدة من الثبات.

وبناءً على ذلك، قام الباحث بتطبيق هذه الطريقة لقياس ثبات أداة البحث، وجاءت النتائج كما هو موضح في جدول (3.9).

جدول (3.9) ثبات مقياسي إدارة الدراسة وأبعادهما بمعامل ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	محاور مقياس دور مجالس أولياء الامور	معامل ألفا كرونباخ	محاور مقياس دور مجالس أولياء الامور
0.970	حماية حقوق الطلاب والمعلمين	0.935	التصدي لمحاولات المحو والاحلال
0.967	تعزيز التواصل المجتمعي	0.947	موجهة الضغوط المالية والإدارية
0.974	تفعيل دور الاسرة	0.964	تعزيز الهوية الوطنية
	0.988	الكلي	

يتضح من الجدول (3.9) أن معامل ألفا كرونباخ لمحاور مقياس دور مجالس أولياء الأمور تراوحت بين (0.935 - 0.974)، فيما كانت القيمة الكلية (0.988)، مما يشير إلى أن المقياس وأبعاده تتمتع بثبات عالٍ وفقاً لمعامل ألفا كرونباخ.

5.3 متغيرات الدراسة

تكونت الدراسة الحالية من المتغيرات التالية:

• المتغيرات المستقلة:

1. الجنس؛ وهما فئتان: (ذكر، وأنثى).
2. المستوى التعليمي؛ وهما أربع فئات: (ثانوية عامة فأقل، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا).
3. نوع المدرسة: وهي أربع فئات (مديرية التربية والتعليم، مدارس خاصة، مدارس المعارف، مدارس وكالة الغوث)
- مستوى الدخل؛ وهي خمس مستويات: (أقل من 5000، من 5000-9,999، من 10,000-14,999، 15,000 فأكثر، عدم الإفصاح).

• المتغيرات التابعة:

دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم - القدس الشريف، صور باهر نموذجاً (2015-2023م)

بعد الانتهاء من إعداد أداة الدراسة الحالية، والتأكد من صدقها وثباتها، وإخراجها في صورتها النهائية، تمت مخاطبة مديرية التربية والتعليم للحصول على خطاب تسهيل مهمة باحث للتطبيق الميداني لأدوات الدراسة. بعد ذلك، أجريت المقابلة مع أعضاء مجالس أولياء الأمور، وتم توزيع

الاستبانة الإلكترونية على عينة الدراسة من أولياء الأمور، ثم جرى تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، ومعالجتها، واستخلاص النتائج النوعية من خلال التحليل الموضوعي، والكمية باستخدام برنامج SPSS28. وفيما بعد، نوقشت النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وصيغت التوصيات والمقترحات بناءً على نتائج أداة الدراسة.

6.3 المعالجات الإحصائية

اعتمدت هذه الدراسة على برنامج الرزمة الإحصائية (spss28)؛ لاستخراج نتائج الدراسة والإجابة عن أسئلتها، كما يأتي:

1. معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach – Alpha) لحساب معامل ثبات أداة الدراسة.
2. معاملات ارتباط بيرسون (pearson) لحساب صدق الفقرات عن طريق حساب ارتباط الفقرات والمجال الذي تنتمي إليه، وحساب ارتباط كل بعد مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، وكذلك للإجابة عن السؤال الخامس.
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على السؤال الأول.
4. اختبارات للعينات المستقلة (t – test)؛ لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطات وفقاً للمتغيرات، واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للعينات المستقلة؛ لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطات وفقاً لمتغيرات الدراسة وذلك للإجابة عن السؤال الثاني.

7.3 معيار الحكم على النتائج

للحكم على تقديرات أفراد عينة الدراسة الحالية اعتمدت الدراسة المعيار الذي تم من خلاله تحديد طول الخلايا وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على القيمة الكبرى في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4=0.8)، وبعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) فأصبح الحد الأعلى لهذه الخلية (1+0.8=1.8)، وجدول (3.10) يوضح ذلك.

جدول (3.10) معيار الحكم على نتائج الدراسة الحالية.

المدى	درجة الموافقة
من 1-1.79	منخفضة جداً
من 1.80-2.59	منخفضة
من 2.60-3.39	متوسطة
من 3.40-4.19	مرتفعة
من 4.20-5	مرتفعة جداً

الفصل الرابع:

دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر:

يتضمن هذا الفصل عرضاً مفصلاً لنتائج الدراسة بشقيها الكمي والنوعي، وذلك بعد تحليل البيانات التي تم جمعها من الميدان. وتعكس هذه النتائج آراء المستجيبين حول دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس الشريف، مع التركيز على منطقة صور باهر كنموذج خلال الفترة من 2015 وحتى 2023م. وقد تم تنظيم عرض النتائج وفقاً للمحاور التي تناولتها أدوات الدراسة، وبحسب تسلسل أسئلتها، حيث تم تناول كل سؤال على حدة، على النحو الآتي:

1.4 سياسات الاحتلال الموجهة نحو مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر في الفترة بين 2015-2023

تعرضت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر بين عامي 2015 و2023 لسلسلة من السياسات التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي بهدف تفويض دورها التربوي والوطني، وقد شملت هذه السياسات ما يلي:

1.1.4 محاولة فرض المنهاج الإسرائيلي وأسرلة التعليم:

أجمع 57% من أعضاء مجالس أولياء الأمور في مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر (الذين شملتهم الدراسة) على أن الاحتلال الإسرائيلي سعى خلال الفترة 2015-2023 إلى فرض المنهاج الإسرائيلي وأسرلة التعليم. وقد عبّرت عن ذلك عضو مجلس أولياء الأمور (ه - د) بقولها: "الترويج لأسرلة التعليم بطريقة منظمة"، كما أوضح عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع) أن الاحتلال عمل على "محااربة الاحتلال لتعليم المنهاج الوطني الفلسطيني في المدارس التابعة والمرتبطة به، كمدارس البلدية وفرض تعليم المنهاج المحرف فيها"، وبين عضو مجلس أولياء الأمور (ت - ع) أن الاحتلال قام بـ"تغيير محتوى المنهاج المعتمد في المدارس التابعة للبلدية (التحريف)". وأشار عضو مجلس أولياء الأمور (ب - ع) إلى "تثبيت 'أسرلة' التعليم، ومسح المناهج التعليمية، لتصبح مدخلاً لتدجين الأجيال الفلسطينية الجديدة، وتشويه عقلها عبر زرع 'إسرائيل' في عقولها ككيان طبيعي موجود وليس احتلالاً، واستدخال ثقافة الهزيمة ورفع كل ما يعزز ارتباط هذه الأجيال بفلسطين وقيم المقاومة والصمود".

وهذا يعني أن الاحتلال الإسرائيلي عمل خلال هذه الفترة بشكل ممنهج على محاولة تغيير هوية التعليم الفلسطيني في صور باهر، من خلال فرض مضامين تربوية محرفة تهدف إلى نزع الطابع الوطني الفلسطيني، وترسيخ الرواية الإسرائيلية، بما يخدم أهدافه في السيطرة على الوعي الجمعي للأجيال الفلسطينية الناشئة، وإضعاف انتماؤها الوطني ومقاومتها للاحتلال.

تشير هذه النتائج إلى أن جهود الاحتلال الإسرائيلي لفرض "أسرلة" التعليم في صور باهر لم تكن محصورة في تغيير المناهج فحسب، بل امتدت لتشمل الهندسة المعرفية للطلبة وتهديد استمرارية الهوية الوطنية، وهو ما يعكس طبيعة الصراع الهيكلي على التعليم في القدس الشرقية. وتؤكد هذه الملاحظة ما خلصت إليه دراسات محلية عديدة، مثل دراسة أبو عفيفة (2024) التي رصدت تأثير تحريف المناهج على الهوية الوطنية للطلبة المقدسيين، ودراسة ذوقان (2023) التي أشارت إلى أن السيطرة على التعليم لا تتحقق بالكامل دون دعم مجتمعي مستمر للمناهج الوطنية. كما تتسق هذه النتائج مع ما أظهرته دراسة صندوق وأبو عصابة (2023) حول دور المناهج الإسرائيلية في تفرغ الطلبة من انتماؤهم الثقافي والتاريخي، ودراسة الهندي (2023) التي بينت أن الخطط الخمسية الإسرائيلية تهدف إلى عزل القدس عن محيطها الفلسطيني من خلال استراتيجيات تعليمية ممنهجة.

وعلى الصعيد الدولي، تتقاطع هذه النتائج مع تجارب مشابهة في سياقات صراعية أخرى، مثل دراسة Donnelly(2016) حول المدارس المتكاملة في إيرلندا الشمالية، ودراسة Tolomelli

(2015) في البوسنة والهرسك، حيث أظهر كل منها أن مشاركة أولياء الأمور تعتبر حجر الزاوية في تعزيز صمود التعليم الوطني وحماية الهوية في سياقات متعددة الأعراق والصراعات السياسية. كما تشير الدراسات إلى أن إشراك الأسرة لا يقتصر على الجانب الإداري، بل يمتد إلى تعزيز المقاومة المجتمعية للهيمنة الثقافية عبر دعم المناهج الوطنية، وتشجيع قيم الانتماء والمواطنة، والتصدي للضغوط الخارجية التي تهدف إلى طمس الهوية.

من هذا المنطلق، تبرز أهمية مجالس أولياء الأمور في صور باهر كآلية دفاع مجتمعية واستراتيجية، ليس فقط للحفاظ على التعليم الوطني، بل أيضاً لتعزيز قدرة المجتمع على التكيف مع الضغوط السياسية والثقافية، ولضمان استمرار تعليم يشكل هوية الطلبة ويغرس قيم الانتماء الوطني، بما يردم فجوة البحث المعرفية المتعلقة بالدور المجتمعي لأولياء الأمور في سياق الاحتلال، والتي لم تتناولها الدراسات السابقة بشكل متكامل يجمع بين التحليل السياسي والتربوي والمجتمعي.

2.1.4 الاعتقالات والاعتداءات على الطلبة والمعلمين:

حيث أفاد 57% من أعضاء مجالس أولياء الأمور بأن الاحتلال الإسرائيلي مارس خلال الفترة 2015-2023 سياسات الاعتقال والاعتداء على الطلبة والمعلمين. ومن الإجراءات التي انتهجها الاحتلال ما ذكره عضو مجلس أولياء الأمور (م - ع) بخصوص "الاعتقالات التي كانت تتم للطلبة خلال مغادرتهم أو ذهابهم لمدارسهم"، وما أوضحه عضو مجلس أولياء الأمور (أ - ف) من "ملاحقة ضيوف المدارس في بعض الأحيان كاعتقال مدير مدرسة"، إضافة إلى ما أشارت إليه عضو مجلس أولياء الأمور (ت - ع) حول "الاعتقالات المتكررة للطلبة في الشارع أو من منازلهم". كما نفتت عضو مجلس أولياء الأمور (ه - د) إلى أن "القوانين والأنظمة التربوية التي فرضتها سلطة الاحتلال ساهمت في خسارة المعلمين لمكانتهم في مجتمعاتهم".

وهذا يعني أن الاحتلال سعى إلى استخدام الاعتقال والترهيب كوسيلة للضغط على المجتمع التعليمي، من خلال استهداف الطلبة والمعلمين مباشرة، وزعزعة الأمان الشخصي والمكانة الاجتماعية للعاملين في قطاع التعليم، مما أدى إلى خلق بيئة تعليمية يسودها الخوف وعدم الاستقرار.

وتعكس هذه الممارسات سياسة ممنهجة لتقييد الفعل التربوي الفلسطيني وإضعاف البنية المجتمعية الداعمة للمدارس الوطنية. إذ لا يقتصر أثر الاعتقالات والاعتداءات على الأبعاد النفسية للطلبة والمعلمين فحسب، بل يمتد إلى تقويض الثقة بين المدرسة والمجتمع المحلي، ما يعوق قدرة أولياء الأمور على المشاركة الفاعلة في دعم العملية التعليمية وحماية المناهج الوطنية. وتتسق هذه النتائج

مع ما أظهرته دراسته (2024) Ir Amim حول آثار العنف على الاستمرارية التعليمية، ودراسة (2016) Shlomo عن "التشكيل شبه الرسمي" في القدس، والذي بيّن أن استهداف المؤسسات التعليمية بالقيود الأمنية والسياساتية يؤدي إلى ضعف الأداء المؤسسي وتفكك المنظومة التعليمية. ومن منظور تحليلي، تكشف هذه البيانات عن الربط الاستراتيجي بين القمع الأمني والسيطرة على المناهج، إذ تهدف الاعتقالات إلى ترسيخ الخوف وجعل المدرسة بيئة غير مستقرة، مما يحد من قدرة المعلمين على التدريس بحرية، ويحد من قدرة أولياء الأمور على تفعيل دورهم المجتمعي في حماية الهوية الوطنية. هذا الطرح يدعم الأدبيات العالمية حول تأثير العنف الموجه ضد الطلبة والمعلمين على جودة التعليم واستدامته، كما أظهرته دراسات (2018) Blaylock و Donnelly، و (2016) Furey & Hughes في سياقات التعليم المختلط، حيث تبين أن أي تهديد مباشر أو بيئة تعليمية غير آمنة تقوض قدرة أولياء الأمور على المشاركة في بناء ثقافة مدرسية داعمة للتعايش والهوية.

وبناءً عليه، تؤكد هذه النتائج أن دور مجالس أولياء الأمور في السياق المقدسي يتعدى مجرد الدعم الإداري أو التربوي، ليصبح عاملاً حيوياً في تعزيز صمود المدارس ومجابهة السياسات القمعية، من خلال استراتيجيات مجتمعية تهدف إلى حماية الطلبة والمعلمين وضمان استمرارية التعليم الوطني في بيئة متوترة سياسياً وأمنياً، مما يسد فجوة مهمة في الدراسات السابقة حول أثر المشاركة المجتمعية للأهالي في تعزيز صمود المؤسسات التعليمية تحت ظروف النزاع والاحتلال.

3.1.4 منع أو تقييد تراخيص البناء والترميم للمدارس:

فقد أفاد 57% من أعضاء مجالس أولياء الأمور بأن الاحتلال الإسرائيلي مارس خلال الفترة 2015-2023 إجراءات تتعلق بمنع إعطاء تراخيص البناء والترميم للمدارس في القدس الشريف، وخاصة في صور باهر. حيث أشار عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) إلى أن إجراءات الاحتلال في هذا الجانب تمثلت في "عدم إعطاء تراخيص لإقامة مدارس جديدة أو ترميم القديمة". كما أشار عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع) إلى "كثرة العراقيل التي يضعها الاحتلال أمام إصدار التراخيص اللازمة لبناء المدارس والمراكز العلمية والتعليمية". بالإضافة إلى ذلك، أشار عضو مجلس أولياء الأمور (م - ع) إلى أن "سلطات الاحتلال لا تكتفي بمنع البناء بل تمنع أيضاً الصيانة والترميم لمباني المدارس القائمة". كما نوه عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع) إلى أن الاحتلال يعمل على "مصادرة الأراضي، الأمر الذي أثر على قدرة أهالي البلدة والمرجعيات التربوية فيها على توفير أراضٍ تصلح لبناء المدارس".

وهذا يعني أن الاحتلال يواصل استهداف قطاع التعليم في صور باهر عبر تقليص الفرص لتوسيع أو تحسين البنية التحتية للمدارس، مما يؤدي إلى تدهور البيئة التعليمية ويشكل عائقًا أمام تطوير وتوسيع التعليم في المنطقة.

وتشير هذه المعطيات إلى أن السياسات الإسرائيلية المتعلقة بتقييد التراخيص والبناء للمدارس تمثل جزءًا من استراتيجية ممنهجة للسيطرة على التعليم الفلسطيني وتقويض استدامته. فحرمان المدارس من التراخيص والترميم يؤدي إلى تفاقم أزمة البنية التحتية التعليمية، مما ينعكس سلبيًا على جودة التعليم وقدرة المدارس على استيعاب الطلبة، ويزيد من معدلات الاكتظاظ والتسرب المدرسي، كما أشارت إليه دراسة مؤسسة باسيا (2023) حول أثر النقص في المباني المدرسية على الاستمرارية التعليمية والتسرب. ويعزز هذا الطرح ما ذكرته دراسة Kamhawi (2024) حول الفجوات البنيوية والسياساتية في القدس الشرقية، التي بينت أن القيود على البناء والترميم تسهم في تفاقم أزمة التمويل والنقص الحاد في الصفوف التعليمية، وتضعف قدرة المجتمع المحلي على تلبية احتياجات أبنائه التعليمية.

من منظور تحليلي، يمكن القول إن السيطرة على البنية التحتية للمدارس تُستخدم كأداة ضغط استراتيجية، إذ تمنع المؤسسات التعليمية من التوسع أو تحديث مرافقها، وبالتالي تحد من قدرتها على تقديم تعليم نوعي يحافظ على الهوية الوطنية. كما أن هذه السياسة تقوض دور أولياء الأمور والمجتمع المحلي في دعم التعليم، بما يجعل تدخلهم في حماية المدارس وإدارة الموارد التعليمية أكثر صعوبة، وهو ما أكدت عليه الدراسات العالمية في سياقات مشابهة، مثل الدراسات التي تناولت التعليم في مناطق النزاع (Blaylock)، 2018؛ Hughes & Donnelly، 2006،) حيث تبين أن القيود المادية والبيئية على المؤسسات التعليمية تؤثر بشكل مباشر على فعالية مشاركة الأهالي والمجتمع في العملية التربوية.

وبالتالي، تؤكد هذه النتائج أن دور مجالس أولياء الأمور في صور باهر لا يقتصر على دعم العملية التعليمية من خلال التوجيه والمشاركة التربوية فحسب، بل يشمل أيضًا مواجهة التحديات الهيكلية والسياساتية، من خلال السعي لتعزيز صمود المدارس في مواجهة القيود على التوسع والصيانة، بما يسد فجوة البحث الحالية حول العلاقة بين المشاركة المجتمعية للأهالي والقدرة على مواجهة الضغوط البنيوية والسياسية على التعليم الوطني في القدس الشرقية.

4.1.4 فرض ضريبة الأرنونا على المدارس:

أشار 43% من المشاركين إلى أن الاحتلال فرض ضريبة الأرنونا على المدارس في بلدة صور باهر. وقد ورد ذلك في إفادة عضو مجلس أولياء الأمور (م-ح)، التي أشار فيها إلى "التضييق

المالي كفرض مبالغ ضخمة تحت مسمى ضريبة الأرنونا" كإحدى الإجراءات التي يتخذها الاحتلال للتضييق على التعليم في القدس. وأكد عضو مجلس أولياء الأمور (أ - ف) قائلاً: "قضية فرض الضرائب على المدارس كضريبة الأرنونا بالرغم من أنها معفاة منها". وأشارت أيضاً عضو مجلس أولياء الأمور (هـ - د) إلى أن "ملاحقة المدارس المستأجرة بضريبة الأرنونا" هو إجراء تعسفي الهدف منه تقييد قدرة المدارس على الاستمرار في العمل بشكل طبيعي.

وهذا يعني أن الاحتلال استخدم الأعباء المالية كوسيلة للضغط على المؤسسات التعليمية في البلدة، حيث تم تحميل المدارس التي تعاني أصلاً من نقص الإمكانيات مزيداً من الأعباء الاقتصادية، مما يؤثر سلباً على قدرتها على توفير بيئة تعليمية ملائمة ومستدامة.

تحليل هذه النتائج يكشف أن فرض الأعباء المالية، مثل ضريبة الأرنونا، يعد أحد أدوات الضغط الاستراتيجي التي يستخدمها الاحتلال للحد من قدرة المدارس الفلسطينية على الاستمرار وتقديم تعليم نوعي. إذ يؤدي تحميل المدارس تكاليف إضافية فوق قدراتها المحدودة أصلاً إلى تفاقم الأزمات المالية، ما يعوق صيانة المباني، وتجهيز الصفوف، وتوفير المواد التعليمية الضرورية، وبالتالي يُضعف البيئة التعليمية ككل. وتعكس هذه السياسة نمطاً أوسع من السياسات الاقتصادية التعسفية التي تستهدف استهداف المؤسسات التعليمية الفلسطينية كوسيلة لتقييد الصمود المجتمعي، وهو ما يتوافق مع ما أظهرته الدراسات المحلية مثل (Kamhawi (2024) و Ir Amim (2024) حول تأثير القيود المالية على استدامة التعليم في القدس الشرقية.

من منظور تحليلي، يمكن القول إن هذه الإجراءات تتجاوز كونها مجرد أعباء مالية، لتصبح جزءاً من استراتيجية منهجة لتفويض استقلالية المدارس الوطنية، وإضعاف قدرة المجتمع المحلي على إدارة مؤسسات التعليم. ويؤكد هذا ما أشارت إليه الدراسات الدولية في سياقات مشابهة (Blaylock، 2018؛ Donnelly، Furey & Hughes، 2016)، حيث لوحظ أن الضغوط المالية على المدارس تؤدي إلى تقييد مشاركة أولياء الأمور والمجتمع المحلي في التخطيط التربوي وتعزيز صمود المؤسسات التعليمية.

بالتالي، فإن نتائج هذه الدراسة تؤكد على الحاجة الماسة إلى استراتيجيات وقائية مجتمعية، يقودها أولياء الأمور، لمواجهة الأعباء الاقتصادية المفروضة على المدارس، بما يضمن استمرارية العملية التعليمية، وحماية البيئة التعليمية، وتعزيز قدرة المدارس على الحفاظ على هويتها الوطنية في ظل السياسات التعسفية والاقتصادية التي يفرضها الاحتلال.

5.1.4 عرقلة وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم:

حيث رأى 43% من أولياء الأمور أن الحواجز العسكرية شكلت عائقاً أمام وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم. فقد صرّح عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) بأن "عرقلة وصول المعلمين والطلبة لمدارسهم بسبب الحواجز على مداخل البلدة وجدار الفصل العنصري" تعد من السياسات والإجراءات التي يسعى الاحتلال من خلالها إلى دفع الطلاب والمعلمين للتسرب من مدارسهم إلى مدارس البلدية. وهذا ما أكده عضو مجلس أولياء أمور (م-ع)، الذي أشار إلى أن الاحتلال يعتمد "وضع العراقيل كالحواجز أمام وصول الطلبة لمدارسهم عند الدخول أو الخروج من البلدة". واتفقت معه عضو مجلس أولياء الأمور (هـ - د)، التي أشارت إلى أن الاحتلال يعتمد "تضييق الخناق بالحواجز العسكرية على مداخل البلدة، الأمر الذي يعيق حركة دخول وخروج الطلبة والمعلمين".

وهذا يشير إلى أن الاحتلال يستهدف بشكل ممنهج حركة التنقل اليومية للطلاب والمعلمين، مما يخلق بيئة تعليمية غير مستقرة ويؤثر سلبيًا على انتظام العملية التعليمية، كما يسهم في زيادة معاناة المواطنين وخلق المزيد من العقبات أمامهم.

تحليل هذه النتائج يشير إلى أن الحواجز العسكرية والسياسات المتعلقة بالتنقل تعد من الأدوات النظامية التي يستخدمها الاحتلال لتقييد العملية التعليمية في القدس الشرقية، وخصوصاً في بلدة صور باهر. فإعاقة وصول الطلبة والمعلمين لا تؤثر فقط على انتظام الدوام المدرسي، بل تمتد آثارها لتشمل خلق شعور دائم بعدم الأمان، وزيادة التوتر النفسي والاجتماعي، وتقويض الانتماء الوطني لدى الطلاب، وهو ما يتفق مع ما أورده دراسته محلية مثل (Ir Amim (2024) و (Kamhawi (2024) التي أبرزت تأثير القيود الميدانية على استمرارية التعليم واستقرار العملية التربوية.

من منظور تحليلي، يمكن القول إن الحد من حرية التنقل يعكس استراتيجية ممنهجة تهدف إلى التحكم بالفضاء التعليمي، وإضعاف قدرة المدارس الوطنية على الصمود، وفي الوقت نفسه فرض الضغوط على المجتمع المحلي لدفع الطلاب نحو المدارس التي تعتمد المناهج الإسرائيلية. كما أن هذا الأسلوب ليس فريداً على السياق المقدسي، إذ أشارت دراسات دولية في مناطق النزاع مثل (Hughes & Donnelly (2006) و (Tolomelli (2015) إلى أن القيود الميدانية على حركة الطلاب والمعلمين تسهم في تقويض جودة التعليم وتحد من قدرة أولياء الأمور على المشاركة الفعالة في العملية التعليمية.

بناءً عليه، فإن هذه النتائج تؤكد على الحاجة إلى تدخلات مجتمعية ومؤسسية لتخفيف آثار القيود الميدانية على الطلاب والمعلمين، بما يشمل التنسيق بين المدارس والمجتمع المحلي، وتبني أساليب بديلة لضمان وصول التعليم بشكل مستمر ومستدام، مع تعزيز دور مجالس أولياء الأمور كحلقة وصل بين المدرسة والمجتمع لمواجهة تحديات الاحتلال اليومية.

6.1.4 الترويج لنظام البجروت على حساب التوجيهي الفلسطيني:

حيث أكد 43% من المشاركين أن الاحتلال سعى إلى تعزيز نظام البجروت الإسرائيلي على حساب التوجيهي الفلسطيني. كما جاء في إفادة عضو مجلس أولياء الأمور (م - ع) الذي أشار إلى أن الاحتلال يعمل على "التسويق بين الأهالي لأهمية وأفضلية امتحان ونظام البجروت فيما يتعلق بالمستقبل الأكاديمي والمهني للطالب". وأوضحت عضو مجلس أولياء الأمور (هـ - د) أن الاحتلال يعمل على "إلزام الطلبة الملتحقين في مدارس البلدية بنظام البجروت بزيادة عدد الشعب التي تدرسه". كما ذكرت عضو مجلس أولياء الأمور (ت-ع) أن هذه السياسات أدت إلى "عزوف عدد كبير من الطلبة سنويًا وبشكل تدريجي عن الالتحاق بامتحان الثانوية الفلسطيني/ التوجيهي".

وتؤكد هذه المعطيات على أن الاحتلال يسعى إلى فرض نظام تعليمي يتماشى مع سياساته وأهدافه، مما يعزز من هيمنته الثقافية والتربوية، ويضعف من مكانة المنهج الفلسطيني الوطني، بما يؤدي إلى تراجع الإقبال على التوجيهي الفلسطيني وتفضيل البجروت كخيار بديل.

تحليل هذه النتائج يكشف أن سياسات الترويج لنظام البجروت لا تقتصر على الجانب التعليمي فحسب، بل تشكل جزءًا من استراتيجية منهجية للتحكم في مسار الطلاب الفلسطينيين وإعادة تشكيل خياراتهم المستقبلية بما يخدم أهداف الاحتلال. ففرض البجروت كخيار "أفضل" أكاديمي ومهني، إلى جانب زيادة الشعب الدراسية والإلزام بالبرنامج، يسهم في إضعاف المنهج الفلسطيني التقليدي وتدجين وعي الطلبة نحو مقاييس خارجية. ومن منظور أوسع، يمكن ربط هذه النتائج بما أشارت إليه الدراسات المحلية مثل صندوق وأبو عصب (2023) وأبو راس (2023)، التي بيّنت كيف تستخدم السياسات التعليمية الإسرائيلية أدوات معقدة لضبط محتوى التعليم الفلسطيني وتحجيم دوره في تعزيز الهوية الوطنية.

عالميًا، تتوافق هذه الظاهرة مع ما أورده دراسات في سياقات النزاع الأخرى، مثل Blaylock (2018) وFurey (2016)، التي أشارت إلى أن فرض نماذج تعليمية بديلة يخلق فجوة بين الطالب وهويته الوطنية، ويحد من قدرة المجتمع على صون التعليم الوطني وتكريس قيم الانتماء

والمواطنة. ويمكن أن يُفسر هذا الأسلوب ضمن إطار السياسات التعليمية الاستعمارية التي تسعى إلى دمج الأجيال الجديدة في منظومة غير وطنية، عبر أدوات رسمية (كلامتحانات والشهادات) وتجارية/مجتمعية (التسويق للأهل وإبراز فرص مستقبلية محدودة)، بما يؤدي إلى تحويل التعليم الفلسطيني إلى مجال للتنافس بين الولاءات الوطنية والتوجهات المفروضة سياسياً.

بالتالي، تبرز أهمية تعزيز دور المجالس المحلية وأولياء الأمور والمؤسسات التعليمية الوطنية في دعم التوجيهي الفلسطيني، وتقديم بدائل محفزة وجاذبة للطلبة، مع تعزيز الوعي المجتمعي بقيمة التعليم الوطني، لضمان صمود المدارس الفلسطينية ومواجهة محاولات الهيمنة الثقافية والتربوية التي يفرضها الاحتلال.

7.1.4 التمييز المالي بين المدارس:

حيث أشار 43% من أولياء الأمور إلى وجود تمييز مالي ومؤسسي واضح لصالح مدارس الاحتلال. كما أفادت عضو مجلس أولياء الأمور (ت - ع) بأن "التمييز المالي بين المدارس" هو من أكثر السياسات التي يستخدمها الاحتلال تجاه المدارس في القدس وصور باهر. وأكد عضو مجلس أولياء أمور (أ- ف) أن الاحتلال "يشدد الرقابة على المؤسسات كلجنة الزكاة ويمنعها من تحصيل الدعم المالي من جهات دولية واللازم لدعم العملية التعليمية للمدارس". كذلك، أشار المدير الإداري لمدارس الإيمان (ب - ع) إلى أن سلطات الاحتلال تعمل على "تعزيز المدارس الخاضعة لسيطرة بلدية الاحتلال في القدس وتوسيعها، ومحاصرة المدارس التابعة للتربية الفلسطينية".

وتؤكد هذه المعطيات على أن سياسة التمييز المالي الممنهج تُعد أداة مركزية بيد سلطات الاحتلال لإعادة تشكيل الواقع التعليمي في القدس عموماً، وفي صور باهر بشكل خاص، بما يخدم أهدافها السياسية، إذ يؤدي هذا التمييز إلى تعزيز تفوق المدارس التابعة للاحتلال من حيث الإمكانيات والبنية التحتية وجودة الخدمات، مقابل تدهور الأوضاع في مدارس مديرية التربية والتعليم، مما يضعف قدرتها التنافسية ويزيد من الضغط على الطلاب وأولياء الأمور للانتقال إلى المدارس المدعومة. كما يسهم هذا الواقع في خلق بيئة تعليمية غير متكافئة تؤثر سلباً على جودة التعليم وفرص الطلاب الفلسطينيين في تحقيق التميز الأكاديمي، مما يجعل من التمييز المالي أحد أبرز التحديات التي تواجه المدارس الفلسطينية في صور باهر خلال الفترة (2015-2023).

تحليل هذه النتائج يشير إلى أن التمييز المالي بين المدارس ليس مجرد تفاوت في الموارد، بل يمثل استراتيجية ممنهجة للهيمنة التعليمية والسيطرة على البنية المؤسسية للتعليم الفلسطيني. فحصر

الدعم المالي وتقييد قدرة المدارس الفلسطينية على تحصيل التمويل من جهات دولية، مع تعزيز المدارس التابعة للاحتلال، يؤدي إلى تضيق مساحة المبادرة التعليمية والابتكار في المدارس الفلسطينية. ويترتب على ذلك تأثيرات مزدوجة: على مستوى البنية التحتية، حيث تعاني المدارس الفلسطينية من تدهور المباني وقلة التجهيزات، وعلى مستوى العملية التعليمية، حيث يضعف تحفيز المعلمين والطلاب على تحقيق مستويات أكاديمية متقدمة.

من منظور أكاديمي أوسع، تتماشى هذه النتائج مع ما أشار إليه الباحثون المحليون مثل عبد الرحمن (2022) وأبو راس (2023)، الذين بينوا أن السياسات المالية التمييزية تمثل أحد أبرز أدوات الاحتلال في إعادة توزيع الموارد التعليمية بما يخدم أهداف الهيمنة الثقافية والسياسية. كما تدعمها الدراسات العالمية في سياقات النزاع، مثل (Smith & Johnson 2019)، التي أكدت أن الحرمان المالي المؤسسي يؤدي إلى تعزيز الفجوات التعليمية ويدفع المجتمعات المستهدفة إلى الاعتماد على بدائل تعليمية خاضعة للسلطات المسيطرة، ما يضعف الاستقلالية التعليمية ويهدد استدامة الهوية الوطنية في التعليم.

بناءً على ذلك، يُمكن استنتاج أن التمييز المالي يشكل عاملاً مركزياً في استنزاف قدرات المدارس الفلسطينية في صور باهر وتعطيل استراتيجياتها التنموية التعليمية، ويبرز الدور الحيوي للمجالس المحلية وأولياء الأمور في البحث عن بدائل تمويلية ودعم مؤسسي يضمن الصمود التعليمي والمنافسة العادلة بين المدارس، بما يحافظ على جودة التعليم والهوية الوطنية الفلسطينية.

2.4 تأثيرات سياسات الاحتلال على العملية التعليمية في مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر

أثرت سياسات الاحتلال بشكل مباشر على العملية التعليمية في مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر، من خلال إجراءاته التي تهدف إلى تفويض البيئة التعليمية والإطاحة بها لتحقيق الرؤية الإسرائيلية القائمة على محو الثقافة الفلسطيني وإحلال الثقافة اليهودية في كافة جوانب المجتمع المقدسي، ويعتبر التعليم بمثابة الوسيلة التي يمكن لإسرائيل استخدامها لتحقيق أهدافها من خلال الوصول إلى عقول الأجيال المتعاقبة والتأثير فيها، وقد أشار أعضاء مجالس أولياء الأمور الذين شملتهم الدراسة إلى عدد من الآثار التي تترتب على السياسات الإسرائيلية وتأثرت بها مدارس صور باهر، ومن أبرزها:

1.2.4 ضعف الهوية الوطنية والقيم الثقافية لدى الطلبة:

اعتبر ما نسبته 85% من المشاركين أن ضعف الهوية الوطنية والقيم الثقافية لدى الطلبة هي الآثار التي تترتبت على سياسات الاحتلال مثل تحريف المنهاج الفلسطيني، وتدريس المنهاج الإسرائيلي، وخلق بيئة مدرسية مشوهة بالقيم والسلوكيات بما يخدم سياسة الأسرلة، وفرض نظام تعليمي جديد يعزز الاندماج مع المجتمع الإسرائيلي. حيث أفاد عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح): بأن الاحتلال قام بـ"التغيير في محتوى المناهج التعليمية وتحريفها وادخال رواية غير دقيقة ومشوهة عن الهوية الفلسطينية وتاريخها وجغرافيتها"، ما أدى إلى "التغير في القيم والأخلاق لجيل من الطلبة" وفقاً للأستاذ الجامعي (أ - ف)، و"انعدام الروح الثقافية والوطنية لدى الجيل الصاعد وهويته وانتمائه لروايته الفلسطينية" وفقاً للمعلم المتقاعد (م - ع)، و"خلق هوية جديدة للمقدسي بما يعرف بالمقدسي الجديد الذي يلبي حاجات الاحتلال والاعتراف بالسيادة والاندماج بتابعة نحو الطرف الإسرائيلي"، و"خلق جيل لا يحترم القيم والأخلاق والأنظمة داخل المدرسة بما فيها قيمة العلم وكذلك قيمة احترام المعلم" وفقاً للمعلم (ق - ع)، و"ظهور جيل من الطلبة يتقبل الاندماج بالمجتمع الاسرائيلي والتعامل معه في حين رفضه الانتماء الثقافي والوطني الفلسطيني" وفقاً للمعلمة (ت - ع)، والمحصلة النهائية التي يريدها الاحتلال هو "خلق هوية سياسية جديدة تخدم تعزيز تواجده، وإبعاد صور باهر بشكل خاص والقدس بشكل عام عن الهوية العربية في إطار سياسة "الأسرلة" التي شملت استهداف الجهاز التعليمي" وفقاً لما أشار إليه المدير الإداري لمدارس الإيمان (ب - ع).

وتؤكد هذه المعطيات على أن احتلال أي بلد وإحكام السيطرة عليه يبدأ من الهيمنة الثقافية عبر تشويه الهوية الوطنية، وإعادة تشكيل الانتماء السياسي والثقافي للأجيال الصاعدة بما يخدم أهداف الاحتلال. فمن خلال استهداف المناهج الدراسية وتغيير القيم الاجتماعية، يسعى الاحتلال إلى خلق واقع جديد يتقبل وجوده ويندمج فيه، ما يشكل تهديداً وجودياً للهوية الفلسطينية في القدس وصور باهر بشكل خاص، ويعزز من محاولات طمس الارتباط القومي والثقافي بالأمة العربية.

تحليل هذه النتائج يظهر أن سياسات الاحتلال تجاه التعليم في صور باهر لا تقتصر على الإجراءات المادية أو الإدارية، بل تتعداها إلى هيمنة ثقافية ممنهجة تستهدف إعادة تشكيل الهوية الوطنية للجيل الصاعد. فالأثر الأكبر لهذه السياسات يتمثل في تشويه الانتماء الفلسطيني لدى الطلاب عبر المناهج، وخلق بيئة مدرسية تنعكس فيها قيم وأفكار تتماشى مع أهداف الاحتلال، وهو ما يعكس استخدام التعليم كأداة سياسية استراتيجية. وتؤكد الدراسات المحلية، مثل دراسة عبد الرحمن (2022) وأبو راس (2023)، أن التدخل في المناهج وتغيير محتواها يفضي إلى انخفاض

الوعي الوطني والثقافي لدى الطلبة، ويضعف قدرتهم على مواجهة محاولات الاستلاب السياسي والاجتماعي. كما تتفق هذه النتائج مع الدراسات الدولية في سياقات الاحتلال والنزاع، مثل Smith (2019) & Johnson، التي أظهرت أن الهيمنة الثقافية في التعليم تُستخدم لفرض سرديات الدولة المسيطرة، وإضعاف الهوية المحلية للشعوب المستهدفة، مما يؤدي إلى اندماج غير إرادي مع قيم وسياسات الطرف المسيطر.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن ضعف الهوية الوطنية والقيم الثقافية لدى الطلبة في صور باهر يمثل مؤشراً واضحاً على نجاح سياسات الاحتلال في توجيه العملية التعليمية نحو أهداف سياسية وثقافية، لا تعليمية بحتة. ويبرز هذا الواقع أهمية تكثيف الجهود المحلية، سواء من قبل مجالس أولياء الأمور أو المؤسسات التعليمية الفلسطينية، لتعزيز الهوية الوطنية والثقافية، وتصميم برامج تربوية تهدف إلى مقاومة محاولات الأسرلة واستعادة القيم الفلسطينية الأصيلة، بما يضمن الحفاظ على الهوية الوطنية في مواجهة الضغوط الممنهجة للاحتلال.

2.2.4 ازدحام الصفوف ونقص المباني:

يرى ما نسبته 57% من المشاركين أن ازدحام الصفوف ونقص المباني هي من الآثار التي ترتبت على سياسات الاحتلال الرامية إلى منع إصدار تراخيص البناء وترميم المدارس في القدس وصور باهر خصوصاً، حيث أفاد (م - ح): بأن تبني الاحتلال لهذه السياسات تجاه المدارس في القدس عامة وصور باهر خاصة في الفترة بين 2015-2023 أدى إلى "ازدحام الطلبة داخل الغرف الصفية لقلة الأمكنة وعدد المدارس المؤهلة لاستقبال الطلبة" وفقاً لعضو مجلس أولياء الأمور (م - ح)، وذلك بسبب "صغر مساحة الغرف الصفية لاضطرار الأهالي وكذلك المرجعية التربوية لافتتاح المدارس في مباني سكنية قديمة" وفقاً لما أشار إليه عضو مجلس أولياء الأمور (أ - ف)، فيما يرى عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع): أن "عدم ترميم المباني وصيانتها يؤدي إلى الإخلال بالقواعد الصحية للإنسان كالجلوس لساعات طويلة في غرف ضيقة وتعاني من رطوبة عالية وتآكل لجدرانها"، ويتضح من هذه الإجراءات التعسفية بحق المدارس أن الاحتلال يسعى إلى استقطاب الطلبة إلى المدارس التابعة له وهذا ما أكدته عضو مجلس أولياء الأمور (هـ - د): التي ذكرت أن هذه السياسات "شجعت الأهالي بطريقة غير مباشرة إلى نقل أبنائهم لمدارس المعارف والبلدية لما فيها من امتيازات والمساحات الواسعة لمباني ومرافق المدرسة وتوفر الأجهزة التعليمية".

وتشير هذه المعطيات إلى أن سياسات الاحتلال المتعلقة بالبنية التحتية للمدارس في القدس وصور باهر تهدف بشكل ممنهج إلى إضعاف مدارس مديرية التربية والتعليم عبر خلق بيئات تعليمية

طاردة، مما يدفع الأهالي قسرًا إلى تفضيل المدارس التابعة للاحتلال التي توفر مبانٍ مهيأة وتجهيزات حديثة، بما يحقق أهداف الاحتلال في تعزيز أسرة التعليم ومحو الهوية الوطنية الفلسطينية من الوعي التربوي الناشئ.

تحليل هذه النتائج يُظهر أن القيود المفروضة على البنية التحتية للمدارس الفلسطينية في صور باهر ليست مجرد عوائق مادية، بل تمثل استراتيجية ممنهجة للضغط على المجتمع التعليمي وإعادة توجيه حركة الطلبة نحو مدارس الاحتلال. فازدحام الصفوف وقلة المباني يعكس تأثير السياسات التعسفية على جودة التعليم، حيث يؤدي إلى بيئة صفية غير صحية تفتقر إلى الحد الأدنى من المعايير التربوية، مما يؤثر سلبًا على التحصيل الدراسي والتركيز لدى الطلاب، كما تؤكد الدراسات المحلية، مثل دراسة أبو راس (2023) التي أشارت إلى أن نقص المباني الصفية يضاعف من تحديات العملية التعليمية ويقلل من فعالية التدريس، ويزيد من معدلات التسرب أو النقل إلى المدارس الأخرى. من الناحية الدولية، أظهرت دراسات (Smith & Johnson (2019) و (Brown (2020) في سياقات النزاعات والاحتلال أن التحكم في البنية التحتية التعليمية يُستخدم كأداة استراتيجية لفرض التبعية، وتوجيه الطلاب نحو مؤسسات تعليمية تخدم الأجندة السياسية للمحتل، مع التأثير المباشر على تشكيل الوعي الثقافي والوطني للجيل الناشئ.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن ازدحام الصفوف ونقص المباني في مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر يمثل أداة غير مباشرة للاستبعاد التعليمي وتحفيز الأهالي على نقل أبنائهم إلى مدارس الاحتلال، مما يترجم السياسة الممنهجة للأسرلة في واقع التعليم الفلسطيني. ويبرز هذا الواقع أهمية تعزيز استراتيجيات الدعم للمؤسسات التعليمية الفلسطينية، سواء عبر تطوير مباني جديدة، أو صيانة المدارس القائمة، لضمان توفير بيئة تعليمية مستدامة تحفظ الهوية الوطنية وتحد من أثر السياسات التعسفية على الجيل الصاعد.

3.2.4 تسرب الطلبة:

وقد أجمع ما نسبته 57% من المشاركين على أن تسرب الطلبة يرجع إلى عدة عوامل أهمها الاعتداءات على الطلبة وتعرضهم للتفتيش والاعتقال، وإعاقة وصولهم إلى المدارس، فقد أشار عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح): إلى "تسرب وتناقص اعداد الطلبة وانتقالهم لمدارس قريبة لمكان سكنهم، خوفا على سلامتهم من اعتداءات الجنود على الحواجز وجدار الفصل العنصري"، وقد أكد عضو مجلس أولياء الأمور (م - ع) على أن اعتداءات الاحتلال على الطلبة وعرقلة وصولهم إلى مدارسهم أدى إلى "تسرب الطلبة من العملية التعليمية الذين يتعرضون للاعتقال او

الحبس البيتي"، وقد أوضح عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع) أن الطلبة يتوجهون إلى "لمراكز تعليمية اسرائيلية تلبي حاجتهم في التعليم المهني"، ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل طال أيضاً المعلمين وبعض العاملين، فقد أشارت عضو مجلس أولياء الأمور (ه - د) إلى "تسرب المعلمين والأذنة والطلاب إلى مدارس المعارف والخاصة"، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى تدهور جودة التعليم في مدارس مديرية التربية والتعليم بسبب سياسات التضييق عليها وتقبيد قدرتها على تقديم الخدمات التعليمية وتلبية احتياجات الطلبة إلى "النفور من هذه المدارس والتوجه لمدارس البلدية التي يتوفر بها مساحات صفية واسعة وامكانيات عالية في المرافق" وفقاً للمعلم (ق - ع)، كذلك أدى التسويق لأفضلية امتحان ونظام البجروت فيما يتعلق بالمستقبل الأكاديمي والمهني للطلاب إلى عزوف أعداد كبيرة من الطلبة عن نظام التوجيهي الفلسطيني والتوجه إلى "نظام الثانوية الاسرائيلي/ البيجروت من التعليم الجامعي لاختلاف طبيعة النظام التعليمي في الجامعات الاسرائيلية وكذلك الاختلاف الثقافي داخلها (المجتمع اليهودي والمجتمع العربي)" وفقاً لما أكدته عضو مجلس أولياء الأمور (م - ع). بالإضافة إلى ذلك فقد أدى إضراب المعلمين بسبب أزمة رواتب المعلمين إلى خسارة مدارس التربية والتعليم أعداد كبيرة من الطلبة انتقلت إلى المدارس الخاصة أو تلك التي يشرف عليها الاحتلال، فقد أفاد نائبة مدير المدرسة (م - ح) بأنه قد كان هناك "تسرب الطلبة وعزوف الأهل عن تسجيل ابنائهم في مدارس التربية والتعليم والحاقهم في المدارس الخاصة ومدارس البلدية في الفترة التي تكررت فيها اضرابات المعلمين بسبب عدم تقاضيهم رواتبهم بسبب الازمة المالية المتكررة والتي تمر فيها الحكومة الفلسطينية". وكذلك كان "التوجه لسوق العمل بدافع تحصيل المال أحد العوامل التي أدت إلى تسرب الطلبة وخاصة المرحلة الثانوية" وفقاً لما أشار إليه عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح).

وتشير هذه المعطيات إلى أن الاحتلال عمل بشكل ممنهج على خلق بيئة تعليمية طاردة للطلبة الفلسطينيين في صور باهر والقدس عموماً، من خلال التضييق على المدارس والطلبة والعملية التعليمية ككل، مما أسهم في ارتفاع نسب التسرب المدرسي. كما أن استهداف المعلمين والعاملين وتدهور جودة التعليم وفقدان الثقة بالمنظومة التربوية الوطنية أدى إلى خلق اتجاهات متزايدة نحو المدارس التابعة للاحتلال أو سوق العمل، وهو ما يتفق مع سياسات الأسرلة ومحاولات طمس الهوية الوطنية والثقافية للجيل الصاعد، وتحويله إلى جيل أكثر ارتباطاً بالمنظومة الإسرائيلية وأقل التزاماً بالهوية الفلسطينية.

تحليل هذه النتائج يشير إلى أن التسرب المدرسي في صور باهر ليس مجرد ظاهرة عفوية، بل هو نتاج تراكم مجموعة من السياسات المنهجية التي استهدفت العملية التعليمية الفلسطينية بشكل ممنهج. فالاعتداءات على الطلبة، وعرقلة وصولهم إلى المدارس، بالإضافة إلى الإكراهات المادية

والمعنوية، أسهمت في خلق بيئة تعليمية غير آمنة وغير مستقرة، مما دفع الطلاب وأولياء الأمور إلى البحث عن بدائل أكثر أماناً واستقراراً، سواء كانت مدارس تابعة للاحتلال أو مؤسسات تعليمية خاصة. كما يظهر التحليل أن العوامل الاقتصادية، مثل أزمة رواتب المعلمين والضغط المالي على المدارس، تلعب دوراً مركزياً في تسريع التسرب، حيث تؤدي الأزمات المالية إلى انخفاض جودة التعليم وتراجع الالتزام الأكاديمي للطلاب، بما يتوافق مع نتائج الدراسات الدولية حول تأثير الظروف الاقتصادية على معدلات التسرب (UNESCO, 2021; World Bank, 2020).

بالإضافة إلى ذلك، يظهر من النتائج أن الترويج لنظام البجروت الإسرائيلي واعتباره خياراً متميزاً أكاديمياً ومهنياً ساهم في تفويض الثقة بالنظام التعليمي الفلسطيني، ما أدى إلى عزوف الطلاب عن التوجيه الفلسطيني. هذا يعكس استراتيجيات الاحتلال في استغلال التعليم كأداة للسيطرة الثقافية وإعادة توجيه الولاء الوطني للأطفال والشباب، بما يتماشى مع سياسات الأسرلة. وعليه، يمكن استنتاج أن التسرب المدرسي في صور باهر يمثل مؤشراً ملموساً على أثر السياسات الإسرائيلية في تفكيك النظام التعليمي الفلسطيني، وتشكيل بيئة تعليمية غير متكافئة تؤثر على الهوية الوطنية والانتماء الثقافي للأجيال الناشئة.

3.4 الصعوبات التي واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر في الفترة بين 2015-2023

واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في البلدة خلال الفترة بين 2015-2023 مجموعة من التحديات التي أثرت بشكل مباشر على سير العملية التعليمية وجودتها، نتيجة لتصادم سياسات الاحتلال الهادفة إلى إضعاف التعليم الفلسطيني والتضييق على مؤسساته، وقد أشار أعضاء مجالس أولياء الأمور الذين شملتهم الدراسة إلى بعض الصعوبات التي واجهت المدارس، من أهمها:

1.3.4 تسرب المعلمين بسبب قلة الرواتب:

أجمع ما نسبته 86% من المشاركين على أن تسرب المعلمين ذوي الخبرة كان أحد أهم التحديات التي واجهت مدارس صور باهر في الفترة بين 2015-2023م، فقد كان للأزمة المالية التي مرت بها الحكومة الفلسطينية تأثير بالغ على النظام التعليمي، حيث انعكست بشكل مباشر على انتظام الدوام المدرسي، مما أدى إلى الإضرابات المتكررة للمطالبة بحقوق المعلمين. وقد أثرت هذه الإضرابات بشكل كبير على استقرار العملية التعليمية في مدارس وزارة التربية والتعليم في الضفة الغربية والقدس. غير أن مدارس القدس تأثرت بشكل أكبر، وذلك بسبب الانتهاكات المستمرة التي تتعرض لها من قبل حكومة الاحتلال، ما جعل الوضع أكثر تعقيداً وصعوبة مقارنة ببقية المناطق،

فقد أوضح عضو مجلس أولياء الأمور (أ - ف) أن "الأزمة المالية انعكست سلبيًا على انتظام الدوام المدرسي بسبب الإضرابات المتكررة للمعلمين للمطالبة بحقوقهم المالية"، وأشار المدير الإداري لمدارس الإيمان (ب - ع) إلى أن "الوضع المالي للسلطة الفلسطينية أدى إلى إعلان الإضرابات في المدارس التابعة للتربية الفلسطينية"، زوأكد عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع) على أن "المدارس تواجه انقطاعًا أو نقصًا في الرواتب نتيجة الأزمات المالية التي مرت بها الحكومة الفلسطينية، مما أدى إلى تكرار الإضرابات واختلال انتظام الدوام". وقد كان تسرب المعلمين واحدة من أبرز نتائج الأزمة المالية، وخاصة ذوي الخبرة، إلى المدارس الخاصة أو البلدية، وقد أضرب هذا الأمر بمدارس مديرية التربية والتعليم حيث أصبح من الصعب الاحتفاظ بالمعلمين بسبب قلة الرواتب وانقطاعها، وقد أفاد عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) أن "تسرب المعلمين ذوي الخبرة من مدارس التربية والتعليم وانتقالهم إلى المدارس الخاصة أو البلدية جاء نتيجة تدني الرواتب"، كما أشارت عضو مجلس أولياء الأمور (هـ - د) إلى أن "تكليف المعلمين بمهام خارج الصف دون مقابل مالي أدى إلى تسربهم إلى المدارس الخاصة أو البلدية، أو إلى ترك المهنة بالكامل"، علماً أنه يتم منحهم في مدارس البلدية والمعارف مقابل مالي على أي تكليف أو مهمة رسمية يقومون بها، وقد لفتت إلى أن "الرواتب انقطعت أو تأخرت أكثر من مرة، وغالبًا ما كانت تُدفع بشكل جزئي وفق نظام النسب"، والتي أضافت أيضًا أن "هناك صعوبة في إيجاد معلمين لبعض التخصصات، نتيجة عزوف كثير من طلاب الجامعات، خاصة الذكور، عن دراسة التخصصات التربوية بسبب تدني العائد المادي مقارنة بمهن أخرى"، وهذا ما أكدته أيضًا عضو مجلس أولياء الأمور (ت - ع) التي ذكرت أن "استقطاب العدد الكافي من الكادر التعليمي، خاصة من ذوي الخبرة، أصبح صعبًا نتيجة عزوف الكثيرين، لا سيما الذكور، عن مهنة التعليم"، فلم تؤثر الأزمة المالية فقط على المعلمين الحاليين، بل ألفت بظلالها أيضًا على عملية استقطاب المعلمين الجدد، إذ أصبح من الصعب جذب الكادر التعليمي. ولم يتوقف الأمر عند تسرب المعلمين وحسب، بل كانت هذه الإضرابات واحدة من الأسباب التي دفعت إلى تسرب عدد كبير من الطلبة إلى المدارس الخاصة ومدارس المعارف، كما أشرنا في القسم السابق.

وتشير هذه المعطيات إلى أن الأزمة المالية التي مرت بها الحكومة الفلسطينية قد زادت من تأثير الانتهاكات الإسرائيلية بحق مدارس القدس بشكل كبير، حيث جعلت هذه الأزمة الوضع أكثر صعوبة وتعقيدًا، كونها تواجه انتهاكات إسرائيلية مستمرة، مثل التهديد بإغلاق المدارس، والتضييق على المعلمين والطلاب، والتفتيش المتكرر، والاعتقالات، وحملات التشويه المناهج. وقد تفاقمت هذه الانتهاكات بسبب الأزمة المالية، حيث أسهمت في تدهور جودة التعليم في المدارس، مما جعلها أقل قدرة على مواجهة هذه التحديات.

تشير هذه المعطيات إلى أن الأزمة المالية التي شهدتها الحكومة الفلسطينية خلال الفترة 2015-2023 قد لعبت دوراً مضاعفاً في تعميق التحديات التي تواجه المدارس الفلسطينية في القدس وصور باهر بشكل خاص. فالأزمات الاقتصادية لم تؤثر فقط على استقرار الرواتب وحقوق المعلمين، بل أثرت كذلك على استمرارية واستقطاب الكادر التعليمي المؤهل، خاصة ذوي الخبرة، ما أسفر عن نزيف في الكفاءات التعليمية نحو المدارس الخاصة أو التابعة للاحتلال، حيث توفر هذه البدائل مزايا مالية واستقراراً وظيفياً أكبر. ويبرز من التحليل أن تسرب المعلمين لا يمكن فصله عن السياق السياسي والميداني للقدس، إذ تتفاعل الأزمة المالية مع الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة، مثل الحواجز العسكرية، الاعتقالات، والضغط على العملية التعليمية، مما يؤدي إلى تكوين حلقة من التدهور المتسلسل: ضعف الكادر التعليمي → انخفاض جودة التعليم → تسرب الطلاب → تعزيز سيطرة التعليم الإسرائيلي على المشهد التعليمي المحلي.

ومن منظور تحليلي، يُظهر هذا الواقع أن الضغوط الاقتصادية المحلية تشكل عاملاً مكملاً للاستراتيجية الإسرائيلية في إدارة التعليم الفلسطيني كأداة للسيطرة الثقافية، بما يتفق مع الدراسات التي تربط بين الأزمات المالية وانخفاض جودة التعليم واستقرار المعلمين في سياقات النزاع (Mulkeen, 2005; World Bank, 2020). وعليه، يمكن القول إن تسرب المعلمين يشكل مؤشراً على هشاشة النظام التعليمي الفلسطيني تحت تأثير الضغوط المزدوجة: اقتصادية وسياسية، مما يفاقم آثار الأسرلة التعليمية ويضعف قدرة المدارس الوطنية على صمودها واستمراريتها في تعزيز الهوية الوطنية لدى الأجيال الصاعدة.

2.3.4 نقص الموارد المالية والمادية:

أشار 57% من المشاركين إلى أن محدودية الموارد المالية أضعفت قدرة المدارس على توفير مستلزمات التعليم الحديثة، فقد بين عضو مجلس أولياء الأمور (م-ح) أن "الميزانيات المالية المتوفرة لمدارس التربية والتعليم ضعيفة، مما يعيق توفير مستلزمات أساسية للعملية التعليمية، كالأجهزة الإلكترونية، الحواسيب المحمولة، وأجهزة العرض (LCD والبروجكتور)". كما أفادت عضو مجلس أولياء الأمور (ه-د) بأن "المدارس لم تستطع مجاراة غيرها بسبب التحديات المالية، لا سيما أنها كانت في الأصل بيوتاً معدلة" وأشار عضو مجلس أولياء الأمور (م-ع) إلى "ضعف الميزانيات التشغيلية للمدارس" وأوضح عضو مجلس أولياء الأمور (ق-ع) أن "الإمكانات المالية لمدارس المديرية ضعيفة جداً".

وتؤكد آراء المشاركين على أن ضعف الموارد المالية والمادية يمثل تحديًا بنيويًا مستمرًا يعرقل قدرة مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر على النهوض بمستوى الخدمات التعليمية المقدمة، إذ إن النقص الحاد في الميزانيات يحول دون توفير التجهيزات التكنولوجية والمستلزمات الحديثة التي تُعد ضرورية لمواكبة متطلبات التعليم في العصر الحالي، كما أن افتقار البنية التحتية الأساسية، نتيجة تحويل بيوت سكنية إلى مبانٍ مدرسية دون تطوير مناسب، يزيد من صعوبة توفير بيئة تعليمية محفزة وآمنة للطلبة. ويفاقم هذا الواقع الفجوة بين مدارس مديرية التربية والتعليم والمدارس المدعومة من الاحتلال، ويضع مزيدًا من الأعباء على كاهل الكوادر التعليمية والطلاب خلال الفترة ما بين 2015-2023، والمستقبل أيضًا.

توضح هذه المعطيات أن النقص المزمن في الموارد المالية والمادية يشكل عاملًا مركزيًا في تدهور جودة التعليم في مدارس صور باهر، إذ لا يقتصر تأثيره على القدرات التشغيلية اليومية للمدارس فحسب، بل يمتد ليشمل إمكانية تطوير العملية التعليمية ومواكبة المستجدات التربوية والتكنولوجية الحديثة. من منظور تحليلي، يمكن ربط هذا النقص بالسياسات الهيكلية المزدوجة التي يفرضها الاحتلال، والتي تمنع الترخيص للبناء والترميم، وتقيد التمويل المستقل، مما يجعل المدارس الفلسطينية أكثر هشاشة في مواجهة الأزمات المالية الداخلية والخارجية. كما أن اعتماد مبانٍ سكنية معدلة يضاعف أثر ضعف الميزانيات على البيئة التعليمية، إذ يؤدي إلى ازدحام الصفوف، ضعف التجهيزات، وغياب مساحات آمنة وملائمة للطلبة، ما ينعكس سلبًا على التحصيل الأكاديمي والروح المعنوية للكادر التعليمي.

وتشير الدراسات المحلية والدولية إلى أن النقص في الموارد التعليمية يرتبط بشكل مباشر بانخفاض جودة التعليم وزيادة معدلات التسرب المدرسي وفقدان الكوادر المؤهلة (World Bank, 2020)؛ (UNESCO, 2018). وعليه، فإن محدودية الموارد المالية والمادية لا تُعد مجرد تحدٍ تشغيلي، بل تمثل أداة غير مباشرة لتقويض صمود المدارس الفلسطينية وتعميق الفجوة التعليمية مع المدارس المدعومة من الاحتلال، بما يعزز من أثر سياسات الأسرلة ويضعف قدرة المجتمع المحلي على الحفاظ على الهوية الوطنية والتنافية للأجيال الصاعدة في القدس وصور باهر.

3.3.4 الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على المدارس والمعلمين والطلبة:

أشار 43% من المشاركين إلى أن اعتداءات الاحتلال وإجراءاته، مثل الحواجز والاعتقالات، أعاققت العملية التعليمية واستقرار المدارس، فقد أوضح عضو مجلس أولياء الأمور (م-ح) أن "المدارس التابعة لمديرية التربية والتعليم تعرضت لاعتداءات من أطراف خارجة عن القانون، أو

محمية من الشرطة الإسرائيلية، تمثلت في الاستيلاء على بعض المباني وتحويلها إلى مساكن بفرض الأمر الواقع." كما أشار عضو مجلس أولياء الأمور (أف) إلى "أن الحواجز الطيارة تعيق حركة الطلبة والمعلمين أثناء الدخول والخروج من البلدة، إضافة إلى الإغلاقات المتكررة والاعتداءات على الطلبة صباحاً أو عند انتهاء الدوام، ما يؤدي أحياناً إلى إلغاء ساعات من اليوم الدراسي أو المغادرة الاضطرارية." وأكد عضو مجلس أولياء الأمور (ق-ع) أن "بعض مدارس البلدة تعرضت لاعتداءات شملت التخريب أو مصادرة أبنية ومرافق، بحجج مثل الملكية أو فرض استخدامات معينة بواقع مفروض، دون رادع أو محاسبة".

وتؤكد آراء المشاركين على أن الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة تشكل تهديداً مباشراً لاستقرار العملية التعليمية في مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر، حيث تؤدي هذه الاعتداءات، سواء عبر الحواجز العسكرية أو الاقتحامات أو الاستيلاء على الممتلكات، إلى خلق بيئة غير آمنة ومتوترة للطلبة والمعلمين. وتتعرض هذه الانتهاكات في تعطيل الدوام المدرسي، وتقليل عدد الساعات الدراسية، وزيادة حالات القلق والخوف لدى الطلاب، مما يؤثر سلباً على التحصيل العلمي وعلى انتظام العملية التعليمية. كما أن غياب المحاسبة القانونية لهذه الاعتداءات يعمق الشعور بالعجز والإحباط داخل المجتمع المدرسي، وهذا ما أكده عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) الذي أشار إلى أن سياسات الاحتلال قد "أجهدت الجهة الادارية المسؤولة عن المدارس بكثرة الملاحقات القضائية في المحاكم الإسرائيلية"، وأوضح عضو مجلس أولياء الأمور (أ - ف) أن الاحتلال "يتغاضى عن المعتدين على المدارس كقضية الاستيلاء على مبنى من المباني كانت لجنة الزكاة قد اشترتها بحيث قضت المحكمة الاسرائيلية برد المبنى لمن استولى عليه بحجج واهية واوراق غير مقنعة". وهذا يؤكد مدى تركيز الاحتلال على إضعاف المؤسسات التعليمية الفلسطينية، بما يتماشى مع أهدافه الرامية إلى فرض سيطرة شاملة على القطاع التعليمي.

تحليل هذه النتائج يشير إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة تمثل عنصراً مركزياً في تقويض صمود المؤسسات التعليمية الفلسطينية في صور باهر، إذ تتجاوز آثارها المباشرة على تعطيل الدوام المدرسي لتشمل تدمير البيئة النفسية والاجتماعية للطلبة والمعلمين. فمن خلال الاستيلاء على المباني، وفرض الحواجز، والاعتداءات الميدانية، يسعى الاحتلال إلى خلق حالة مستمرة من عدم الأمان والاضطراب داخل المدارس، ما يؤدي إلى تراجع التحصيل العلمي، وزيادة التسرب المدرسي، وفقدان الكوادر التعليمية المتمرسه.

علاوة على ذلك، يُظهر غياب المحاسبة القانونية وفعالية النظام القضائي الإسرائيلي في حماية المدارس الفلسطينية كيف يتم استثمار القوانين والسياسات الرسمية لدعم الاستيلاءات والانتهاكات،

وهو ما يعكس سياسة ممنهجة لإضعاف المؤسسات التعليمية الفلسطينية وتقويض قدرتها على تقديم خدمة تعليمية مستقرة. وتُظهر الدراسات المقارنة في السياقات المشابهة أن تعرض المدارس لاعتداءات مستمرة يضاعف أثر الأزمات المالية والبنية التحتية المحدودة على جودة التعليم، ويزيد من هشاشة المجتمع المدرسي (UNESCO, 2019)؛ (World Ban, 2020) وبالتالي، يمكن القول إن الاعتداءات الإسرائيلية على المدارس والمعلمين والطلبة لا تمثل مجرد انتهاكات فردية أو عرضية، بل تشكل جزءاً من استراتيجية متكاملة للأسرلة والسيطرة على قطاع التعليم الفلسطيني، حيث تتشابك مع القيود على البناء والترميم، والتضييق المالي، والتميز المؤسسي، لتؤدي في مجملها إلى خلق بيئة تعليمية مضطربة وغير مستدامة تهدد الهوية الوطنية الفلسطينية وفعالية النظام التربوي المحلي.

4.4 الآليات المتبعة من قبل مدارس مديرية التربية والتعليم لمواجهة التحديات التي تفرضها سياسات الاحتلال

في ظل استمرار سياسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه مدينة القدس عموماً، وبلدة صور باهر على وجه الخصوص، واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في البلدة تحديات متعددة أثرت في بيئتها التعليمية واستقرارها المؤسسي. وقد تنوعت هذه السياسات بين التضييق الإداري والمالي، ومنع التوسع العمراني، والضغط على الكوادر التعليمية، وفرض القيود على المناهج الوطنية. أمام هذه التحديات، سعت المدارس إلى تبني آليات متعددة للتكيف والصمود وضمان استمرار العملية التعليمية، مستفيدة من جهود طواقمها التعليمية والإدارية، والدعم المجتمعي، والتعاون مع مجالس أولياء الأمور. وقد أشار أعضاء مجالس أولياء الأمور الذين شملتهم الدراسة إلى مجموعة من الآليات والسبل التي تبنتها المدارس لمواجهة هذه التحديات، وهي:

1.4.4 الضغط المؤسسي والدعم المالي المباشر:

حيث أشار المشاركون أن مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر واجهت مشكلة تدني الرواتب وتأخر صرفها من خلال سياسة الضغط المؤسسي والدعم المالي المباشر، فقد أشار عضو مجلس أولياء الأمور (م-ع) إلى أن المدارس قامت بـ "المطالبة بدعم المعلم مالياً في داخل المدينة وبالتالي داخل البلدة لكثرة الأعباء المالية والتي يواجهها مثل أجور السكن أو ضريبة الارنونا"، كما أشار عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) إلى أنه تم "التواصل مع الجهات المسؤولة والمطالبة برفع أجور المعلمين كتوفير مبلغ مالي يضاف للراتب تحت مسمى مكافأة معلمي القدس"، رغم أن هذه المكافأة "لم تستطع الالتزام بتوفيرها بشكل دائم بسبب الأزمة المالية"، وهذا ما أكده عضو

مجلس أولياء الأمور (ت -ع) حيث ذكر أنه: "بالتعاون مع مديرية التربية والتعليم تم توفير مبلغ مالي تحت مسمى مكافأة القدس لمدة ثلاث سنوات من خلال وزارتي المالية والتربية لتعزيز واستقطاب معلمين والحفاظ على المعلمين المتواجدين"، وقد أضافت نائبة مدير المدرسة (م - ح) أنه تم "استثناء مدارس مديرية القدس من خصومات الرواتب ومنح تلك المدارس رواتب كاملة دون انتقاص"، وهذا ما أكدته عضو مجلس أولياء الأمور (ه - د) التي ذكرت: "استطاعت مديرية التربية والتعليم بتوفير الرواتب كاملة من خلال التنسيق مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية"، وهو إنجاز تحقق أخيرًا في سبتمبر 2025، بعد جهود ومحاولات حثيثة بذلتها مجالس أولياء الأمور على مدار السنوات السابقة.

وتؤكد آراء المشاركين على أن قلة الرواتب كانت من أبرز التحديات التي واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر، حيث كشفت هذه الآراء عن محاولات حثيثة للتغلب على أزمة تدني الرواتب وتأخر صرفها عبر توفير مكافآت مالية استثنائية ودعم إضافي للمعلمين، ورغم هذه الجهود، إلا أن استمرارية الدعم المالي ظلت مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية العامة والأزمات المالية التي تمر بها الحكومة الفلسطينية، مما جعل هذا الدعم متقطعًا وغير مضمون.

تحليل هذه النتائج يشير إلى أن أزمة تدني الرواتب وتأخر صرفها تشكل تحديًا هيكليًا يؤثر على استقرار العملية التعليمية في مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر، إذ تؤدي هذه الأوضاع إلى ضعف القدرة على الاحتفاظ بالمعلمين ذوي الخبرة واستقطاب كادر جديد مؤهل، وهو ما انعكس بدوره على جودة التعليم واستمراريته. ويبين التدخل المباشر عبر المكافآت المالية المؤقتة والدعم الاستثنائي أن الجهات الإدارية الفلسطينية حاولت مواجهة آثار الأزمة المالية على نحو تكفي، لكن هذه الحلول ظلت محدودة ومؤقتة، وغير قادرة على ضمان استدامة استقرار المعلمين والعملية التعليمية.

من منظور تحليلي أوسع، تُظهر هذه المعطيات كيف أن الضغط المؤسسي المالي يتقاطع مع التدخلات الإسرائيلية في التعليم الفلسطيني، مثل التضييق على المدارس، والتميز المالي، ومنع البناء والترميم، ما يضاعف صعوبة إدارة المدارس والحفاظ على معلمين ملتزمين. وتشير الدراسات المقارنة إلى أن استدامة التمويل وتوفير بيئة مالية مستقرة للمعلمين يمثلان عاملين محوريين في تقليل تسرب الكادر التعليمي وضمان جودة التعليم في مناطق النزاع (UNESCO, 2020; World Bank, 2021).

وبالتالي، يمكن القول إن أزمة الرواتب والتدخلات المؤقتة عبر الدعم المالي المباشر تشكل جزءاً من التحديات المركبة التي تواجه مدارس القدس وصور باهر، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية مع القيود الميدانية والسياسية لتؤثر بشكل مباشر على استقرار الكادر التعليمي، وتضعف قدرة المدارس على أداء دورها في الحفاظ على جودة التعليم وصمود الهوية الوطنية الفلسطينية.

2.4.4 التشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي:

حيث أشار المشاركون أن مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر واجهت خلال الفترة بين 2015-2023 نقصاً حاداً في الموارد المالية والمادية والتقنية، ولتجاوز هذه الأزمة واستكمالاً لدورها في تجويد العملية التعليمية عملت المدارس على إقامة علاقات طيبة مع المجتمع المحلي ومؤسساته، فقد أشارت عضو مجلس أولياء الأمور (ت - ع) أنه: "للاج نقص الموارد قامت مدارس التربية والتعليم ببناء علاقات طيبة مع المجتمع المحلي والمؤسسات الداعمة للحصول على الدعم الكافي، ولو بشكل جزئي للمتطلبات المالية التي تحتاجها المدارس"، كما أشار عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع) إلى أن "التنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي ساعد في توفير بعض الاحتياجات"، وقد أكد عضو مجلس أولياء الأمور (م-ح) أنه من خلال التشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي تمكنت المدارس من "توفير بعض لوازم القرطاسية والفعاليات التربوية والأنشطة اللامنهجية كتوجيه الطلبة الضعفاء أكاديمياً للالتحاق بدورات تقوية في المواد الأساسية تُقام في جمعية سيدات صور باهر" وأضاف أنه "من خلال التواصل لجنة الزكاة تم تركيب مظاهرات لساحات بعض المدارس".

وتؤكد آراء المشاركين على أن التشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي شكّل آلية حيوية اعتمدت عليها مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر للتخفيف من أثر نقص الموارد المالية والمادية خلال الفترة بين 2015-2023. إذ ساعد بناء علاقات تعاون وشراكة مع الجمعيات والمؤسسات المحلية على توفير جزء من المستلزمات الأساسية للعملية التعليمية، مثل القرطاسية، والأنشطة اللامنهجية، ودورات تقوية للطلبة، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية البسيطة في بعض المدارس. ويعكس هذا التوجه قدرة مدارس مديرية التربية والتعليم على الاستفادة من الشراكة المجتمعية لدعم العملية التعليمية في ظل محدودية الدعم الرسمي، مما ساعد بشكل نسبي في تعزيز صمود هذه المدارس أمام التحديات المتزايدة. ومع ذلك، يظل هذا الدعم تكميلياً وغير كافٍ لمعالجة الأزمة بشكل جذري.

تحليل هذه النتائج يُظهر أن التشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي لم يكن مجرد خيار تنظيمي، بل أصبح استراتيجية تكيفية أساسية لمواجهة محدودية الموارد المالية والمادية التي تعاني منها مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر. يعكس هذا النهج قدرة المدارس على استثمار الشبكات المحلية لتعويض النقص في الإمكانيات، وتوفير بيئة تعليمية محفزة جزئياً، ودعم الأنشطة اللامنهجية والقرطاسية والتقوية الأكاديمية للطلبة. من الناحية التحليلية، يمكن تفسير هذا التوجه على أنه آلية مقاومة مجتمعية للتحديات الاقتصادية والسياسية المزدوجة، حيث تعجز الميزانيات الرسمية عن تلبية الاحتياجات الأساسية، ويستهدف الاحتلال البنية التحتية والتعليمية الفلسطينية بشكل ممنهج.

وتشير الأدبيات التعليمية إلى أن الشراكة بين المدارس ومؤسسات المجتمع المحلي تشكل عاملاً حاسماً في تعزيز صمود المؤسسات التعليمية في البيئات النزاعية، إذ تساهم في توفير الموارد الأساسية ودعم الأنشطة التربوية، لكنها لا تعوض الحاجة إلى سياسات تمويل مستدامة من الدولة أو الجهات الرسمية (UNICEF, 2021; World Bank, 2022). وعليه، يمكن القول إن نجاح التشبيك المجتمعي يعتمد على قدرة المدارس على تطوير شبكة علاقات استراتيجية ومستمرة، لكنه يظل دعماً تكميلياً، لا يحل جذرياً مشكلة نقص الموارد أو الأزمات البنوية الناجمة عن سياسات الاحتلال أو القيود المالية الحكومية.

3.4.4 استخدام المنهج الخفي لتعزيز الهوية الوطنية في نفوس الطلبة:

قامت السلطات الإسرائيلية خلال الفترة بين 2015-2023 بالعديد من المحاولات للتضييق على المدارس من خلال تقييد الأنشطة المدرسية وعرقلة وصول الكتب المدرسية إليها في إطار محاولاتها لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية، وقد أشار المشاركون إلى أن المدارس في صور باهر اتخذت عدة خطوات لمواجهة هذه السياسات، من بينها ما يسمى بـ "المنهج الخفي" وذلك من خلال قيام المعلمين بغرس القيم الوطنية في نفوس الطلبة داخل الغرف الصفية، فقد بين عضو مجلس أولياء الأمور (أ-ف) أنه تم "الاعتماد على المعلمين داخل الصفوف لزرع وغرس القيم والمناسبات الوطنية وإحيائها في ظل ملاحقات الاحتلال ومنعه أي نشاط من هذا النوع"، وقد أكدت ذلك أيضاً عضو مجلس أولياء الأمور (ت-ع) حيث ذكرت أن "مدارس التربية والتعليم تعمل من خلال المعلمين على تعزيز الهوية الفلسطينية"، إضافة إلى ذلك فقد أشار عضو مجلس أولياء الأمور (أ-ف) أن مديرية التربية والتعليم قامت "بافتتاح مستودع خاص بالكتب المدرسية في منطقة صور باهر- حي وادي الحمص- سهل عملية الحصول على كتب المنهاج الفلسطيني دون الحاجة لتهديبها على الحواجز".

وتؤكد آراء المشاركين على أن استخدام المنهج الخفي لتعزيز الهوية الوطنية كان استراتيجية واعية تبنتها مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر لمواجهة محاولات الاحتلال طمس الهوية الفلسطينية خلال الفترة 2015-2023. فقد سعى المعلمون إلى استثمار الحصص الدراسية لبحث القيم الوطنية، وإحياء المناسبات والرموز الفلسطينية بصورة ضمنية داخل الغرف الصفية، بما يحافظ على الوعي الوطني لدى الطلبة دون الاصطدام المباشر بإجراءات الاحتلال القمعية.

تحليل هذه الممارسات يشير إلى أن المنهج الخفي لم يكن مجرد أسلوب تربوي تقليدي، بل أصبح أداة استراتيجية لمقاومة الهيمنة الثقافية والسياسية التي تمارسها السلطات الإسرائيلية على المدارس الفلسطينية في صور باهر. فقد مثلت هذه الاستراتيجية وسيلة لإعادة إنتاج الوعي الوطني والقيم الثقافية الفلسطينية في بيئة تعليمية مضطربة، حيث تعيق القيود الرسمية المباشرة والتهديدات المستمرة أي نشاط صريح لتعزيز الهوية. ومن منظور علم التربية، يُظهر هذا التكيف قدرة المدارس على تكيف عملية التعلم لتعزيز الانتماء الوطني بطريقة ضمنية ومستدامة، بحيث يظل الطلبة مرتبطين بهويتهم الثقافية والسياسية حتى في ظل الضغوط الخارجية (Banks, 2020; Sleeter, 2017).

وعلاوة على ذلك، يشير هذا النهج إلى دور المعلم المركزي كحارس للهوية الوطنية داخل الغرف الصفية، إذ تتجاوز مهمته نقل المعرفة الأكاديمية لتصبح مهمة استراتيجية في حماية الانتماء الوطني وتعزيز القيم الثقافية الفلسطينية. كما أن إجراءات مثل إنشاء مستودعات للكتب المدرسية تعكس استجابة مؤسساتية مدروسة لمواجهة التضييق الاحتلالي على المناهج الفلسطينية، وتسهيل الوصول إلى المواد التعليمية الوطنية دون التعرض لمخاطر الحواجز والملاحقات. وبذلك، يمكن القول إن استخدام المنهج الخفي يمثل تجسيداً عملياً لمفهوم التربية المقاومة، الذي يسعى إلى الحفاظ على الهوية الوطنية والسيادة الثقافية في بيئات تعليمية تحت الاحتلال، مع تعزيز صمود المجتمع المدرسي أمام محاولات الطمس والهيمنة الخارجية.

4.4.4 رفع مستوى الانتماء الوطني لدى المعلمين:

أشار المشاركون أن مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر واجهت خلال الفترة بين 2015-2023 صعوبة كبيرة في الاحتفاظ بالمعلمين نتيجة انخفاض الرواتب في ظل الظروف الاقتصادية والمعيشية التي يعيشها أهالي القدس بسبب ما تمارسه سلطات الاحتلال من سياسات ضاغطة، ومقارنة بتلك الرواتب والأجور التي توفرها مدارس البلدية، والتي شكلت تحدياً كبيراً أمام قدرة مدارس مديرية التربية والتعليم على الاحتفاظ بالكادر التعليمي واستقطاب معلمين جدد،

وقد حاولت المدارس مواجهة هذه المشكلة من خلال رفع مستوى الانتماء الوطني، فقد أشار المدير الإداري لمدارس الإيمان (ب - ع) إلى أن المدارس حاولت مواجهة تسرب المعلمين من خلال "الانتماء الحقيقي من الطواقم الادارية والتعليمية للمحافظة على الهوية المقدسية"، وأكد عضو مجلس أولياء الأمور (أ - ف) أن المدارس عملت على "تحفيز وتشجيع العاملين في تلك المدارس ورفع مستوى الانتماء الوطني لديهم للصمود والصبر تجاه اعتداءات الاحتلال أو الأزمة المالية المتكررة" للمحافظة على كادرها التعليمي وإيقاف التسرب إلى مدارس البلدية.

وتؤكد آراء المشاركين على أن رفع مستوى الانتماء الوطني لدى المعلمين كان أحد الأدوات الرئيسية التي استخدمتها مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر لمواجهة تحدي تسرب الكوادر التعليمية خلال الفترة 2015-2023. فقد ساهم تعزيز الوعي الوطني والانتماء للهوية الفلسطينية في تحفيز المعلمين على الصمود أمام الإغراءات المالية المقدمة من مدارس البلدية، وعلى تحمل الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن سياسات الاحتلال، كما لعبت الجهود الإدارية دوراً هاماً في تشجيع الكوادر التعليمية، وربط عملهم برسالة وطنية أسمى، وتعزيز الالتزام الوظيفي ومنع الانجراف نحو الخيارات البديلة التي تهدد الهوية الوطنية.

تشير هذه الممارسات إلى أن تعزيز الانتماء الوطني لدى المعلمين لم يكن مجرد تحفيز معنوي، بل استراتيجية تربوية وسياسية لمواجهة محاولات الاحتلال تفريغ المدارس الفلسطينية من كادرها المؤهل. فبالنظر إلى الظروف الاقتصادية القاسية وغياب الاستقرار المالي نتيجة تدني الرواتب وتأخر صرفها، كان المعلمون عرضة للانتقال إلى المدارس التابعة للاحتلال التي تقدم مزايا مالية أكبر، مما يهدد استمرارية العملية التعليمية والهوية الوطنية للطلبة. وفي هذا السياق، يمثل رفع مستوى الانتماء الوطني آلية مقاومة ذكية للحفاظ على صمود المعلمين وربطهم بالرسالة التعليمية الفلسطينية، بحيث تتحول الوظيفة التعليمية إلى أداة لتثبيت الهوية الثقافية والوطنية (Cohen & Shashaani, 2018; Banks, 2020).

علاوة على ذلك، يعكس هذا التوجه قدرة الإدارة المدرسية على توظيف البعد القيمي والوطني كحافز أساسي للتماسك المؤسسي، فحين يعي المعلم أن دوره يتجاوز نقل المعرفة ليشمل حماية الهوية الوطنية، فإنه يطور مستوى أعلى من الالتزام والصمود المهني. كما أن ربط عمل الكادر التعليمي بالقيم الوطنية يوفر مناعة ضد الانجراف نحو الخيارات البديلة التي يقدمها الاحتلال، ويعزز استمرارية التعليم الفلسطيني في بيئة القاهرة مليئة بالضغوط الاقتصادية والسياسية. بالتالي، يمكن اعتبار رفع مستوى الانتماء الوطني لدى المعلمين استراتيجية تربوية مقاومة، تعمل على

حماية الهوية الوطنية من خلال تعزيز الصمود المهني والمعنوي، وضمان استمرار العملية التعليمية في مواجهة الضغوط والقيود الاحتلالية.

5.4 اسهامات مجالس أولياء الأمور في صور باهر بدعم وحماية مدارس مديرية التربية والتعليم خلال الفترة بين 2015 – 2023

شهدت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر بين عامي 2015 و2023 ظروفًا معقدة نتيجة الضغوط المتزايدة من سياسات الاحتلال، والتي استهدفت إضعاف البنية التعليمية افي القدس. في هذا السياق، لعبت مجالس أولياء الأمور دورًا محوريًا في دعم صمود المدارس، من خلال تقديم إسهامات متنوعة شملت ما يلي:

1.5.4 تعزيز المشاركة المجتمعية:

في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر خلال الفترة ما بين 2015-2023، برزت أهمية المشاركة المجتمعية كأحد أبرز عوامل الصمود والدعم لاستمرار العملية التعليمية. فقد أظهرت آراء 71% من المشاركين أن مجالس أولياء الأمور والمجتمع المحلي لم يكونوا مجرد أطراف داعمة، بل شركاء فاعلين أسهموا في تعزيز الهوية الوطنية، ودعم البرامج التعليمية، وإثراء الأنشطة المدرسية، مما عكس تكامل الأدوار بين المدرسة والمجتمع المحلي. فقد أشار إلى المدير الإداري لمدارس الإيمان (ب - ع) إلى أن "تعزيز العلاقة بالمجتمع المحلي والمؤسسات الوطنية" كانت من أولى الخطوات التي تم اتخاذها لدعم مدارس مديرية التربية والتعليم وتعزيز صمودها في وجه سياسات الاحتلال، كما عملت مجالس أولياء الأمور على "تعزيز التواصل بين المدارس وأولياء الأمور، لتبادل المعلومات والخبرات، وطرح المقترحات التي تسهم في الارتقاء بالعملية التربوية"، كما ساهمت مجالس أولياء الأمور وفقًا للمعلم (ق - ع) ونائبة المدير (م - ح) في حث أولياء الأمور على "المشاركة في المناسبات الوطنية والدينية" و"المشاركة في إحياء المناسبات الدينية والوطنية بالحضور وتحفيز أبنائهم للمشاركة"، وقد أوضحت عضو مجلس أولياء الأمور (ه - د) أن اسهامات مجالس أولياء الأمور في هذا الجانب شملت أيضًا "المشاركة في الفعاليات التربوية داخل المدرسة كإحياء يوم القراءة من خلال الحضور وسرد القصص الشفوية أو قراءتها من الكتب أمام الطلبة أو إلقاء بعض الخطب والقصائد الشعرية وقصص الأدب العربي كل حسب مستواه الثقافي والأكاديمي وطبيعة المرحلة العمرية".

وتؤكد مجمل آراء المشاركين على الدور الفاعل لمجالس أولياء الأمور في تعزيز المشاركة المجتمعية، والذي يسهم بشكل مباشر في توثيق العلاقة بين المدارس والمجتمع المحلي، ويعزز الروابط التي تجعل المجتمع حاضناً لهذه المدارس، وداعماً رئيسياً لضمودها واستمراريتها في وجه سياسات الاحتلال الرامية إلى إضعافها.

تشير هذه الممارسات إلى أن المشاركة المجتمعية لم تكن دعماً شكلياً، بل آلية استراتيجية لتعزيز صمود المدارس الفلسطينية في صور باهر أمام التحديات المتعددة. فالتعاون المستمر بين المدارس والمجتمع المحلي، بما يشمل أولياء الأمور والمؤسسات الوطنية، ساهم في توفير الدعم المالي واللوجستي والمعنوي، كما عزز من قدرة المدارس على الصمود أمام الضغوط الاقتصادية والسياسية والقيود التي فرضها الاحتلال. ومن خلال إشراك المجتمع المحلي في الأنشطة التربوية والوطنية، تم إحياء القيم الوطنية والثقافية لدى الطلبة وتعزيز الانتماء المجتمعي، ما ساهم في خلق بيئة تعليمية متماسكة ومستقرة نسبياً.

علاوة على ذلك، يعكس الدور الفاعل لمجالس أولياء الأمور قدرة المدرسة على توظيف الشراكة المجتمعية كاستراتيجية تربوية مقاومة، تعمل على سد الفجوات الناتجة عن نقص الموارد المالية والمادية، وتعزيز الهوية الوطنية لدى الطلبة (Epstein, 2018; Levin, 2020). كما أن مشاركة أولياء الأمور في الأنشطة التربوية تعكس نهجاً تشاركياً يُمكن المدارس من التكيف مع الظروف الصعبة، وضمان استمرار العملية التعليمية، وربط التعليم بالمجتمع المحلي بشكل يضمن استدامة أثره الثقافي والتربوي. بالتالي، يمكن القول إن المشاركة المجتمعية مثلت عنصراً محورياً في تعزيز صمود المدارس الفلسطينية والحفاظ على هويتها الوطنية في مواجهة سياسات الاحتلال الرامية إلى تفريغ المدارس من محتواها التعليمي والثقافي الفلسطيني.

2.5.4 دعم المعلمين معنوياً ومادياً:

في ظل التحديات الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي مرت بها مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر خلال الفترة ما بين 2015-2023، برز دعم المعلمين كأحد محاور العمل الأساسي لمجالس أولياء الأمور.

وقد أكدت آراء ما نسبته 71% من المشاركين أن هذا الدعم كان متعدد الأوجه، مادياً ومعنوياً، وهدف إلى الحفاظ على استقرار الكادر التعليمي والرفع من معنوياته في مواجهة الضغوط المستمرة. فقد أشار عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) إلى أن مجالس أولياء الأمور قامت "بدعم

مطالبات المعلمين بالحقوق المالية كرفع الأجور والرواتب، عبر تنظيم وفود ممثلة عنها للتوجه إلى الوزارة والمديرية"، وهو ما يظهر انخراط المجتمع المحلي في دعم الحقوق الوظيفية للمعلمين بصورة مباشرة. كما بين عضو مجلس أولياء الأمور (أ - ف) أهمية "رفع قيمة المعلم وتعزيزه من خلال المشاركة في المناسبات الخاصة به كإحياء يوم المعلم الفلسطيني وتقديم هدايا رمزية كتعبير عن الشكر والامتنان"، وهو ما أكدته أيضاً عضو مجلس أولياء الأمور (هـ - د) بالإشارة إلى "زيارة المدارس من قبل وجهاء وأهالي البلدة لمساندة المعلمين في مناسبات مثل يوم المعلم أو لمؤازرتهم عند مواجهة مشكلات تتعلق بالهيئات التدريسية أو مرافق المدرسة". من جانب آخر، أوضح عضو مجلس أولياء الأمور (م - ع) أن مجالس أولياء الأمور عملت على "دعم المعلمين معنوياً، والدعوة إلى الصبر والتماسك خلال فترات الإضراب التي كان يقوم بها المعلمون للمطالبة بحقوقهم المالية، من خلال تنظيم جولات وزيارات ميدانية إلى المدارس والاجتماع بالهيئات التدريسية". كما أشارت عضو مجلس أولياء الأمور (ت - ع) إلى أن المجتمع المحلي ساهم في "تقديم هدايا رمزية للمعلمين في بعض المناسبات الوطنية، خصوصاً يوم المعلم الفلسطيني"، مما ساعد في تعزيز الروح المعنوية لدى الكادر التعليمي.

وتؤكد هذه الآراء مجتمعة أن دعم المعلمين، مادياً ومعنوياً، يمثل ركيزة أساسية في جهود المجتمع المحلي ومجالس أولياء الأمور للحفاظ على صمود العملية التعليمية، وتعزيز الانتماء المهني والوطني للمعلمين في ظل الظروف القاسية التي فرضها الاحتلال.

تبرز هذه الممارسات أن الاستثمار في دعم المعلمين، سواء مادياً أو معنوياً، يشكل استراتيجية محورية للحفاظ على استقرار العملية التعليمية، خاصة في السياقات التي تتعرض لضغوط سياسية واقتصادية متواصلة كما هو الحال في مدارس صور باهر. إذ لم يقتصر دور مجالس أولياء الأمور والمجتمع المحلي على تقديم الدعم المالي المباشر، بل امتد ليشمل بناء شبكة دعم نفسي ومعنوي تُعزز من مكانة المعلم وتُشعره بالتقدير المجتمعي، وهو ما يتماشى مع نتائج دراسات دولية ومحلية تؤكد أن الرضا المعنوي والشعور بالتقدير من قبل المجتمع يُعدان من العوامل الحاسمة في تقليل معدلات تسرب المعلمين ورفع كفاءتهم المهنية (Ingersoll & Strong, 2011) (أبو شقير، 2019).

كما أن الدمج بين التحفيز الرمزي والمعنوي والدعم المادي الجزئي أسهم في خلق بيئة مهنية تعزز الصمود الوظيفي، وتحد من الإغراءات التي تقدمها مؤسسات تعليمية بديلة تابعة لبلدية الاحتلال. هذا النهج يؤكد أن حماية رأس المال البشري في المدارس الفلسطينية، وتحصينه ضد الاستقطاب،

يمثلان عنصراً حاسماً في الحفاظ على الهوية التعليمية والثقافية للمجتمع المحلي، خاصة في ظل محاولات الاحتلال لفرض بدائل تعليمية مفرغة من البعد الوطني.

3.5.4 الدعم المادي والعيني للمدارس:

ففي ظل التحديات الاقتصادية والضغوطات المالية التي واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر بين عامي 2015-2023، لعبت مجالس أولياء الأمور دوراً محورياً في دعم استمرارية هذه المدارس وتعزيز قدرتها على توفير بيئة تعليمية مناسبة. فقد أظهرت آراء ما نسبته 57% من المشاركين أن أولياء الأمور لم يقتصر دورهم على الدعم المعنوي، بل امتد إلى المساهمة المباشرة في توفير احتياجات المدارس الأساسية.

أوضحت عضو مجلس أولياء الأمور (ت - ع) أن مجالس أولياء الأمور ساهمت في توفير المعدات والمواد اللازمة والأيدي العاملة لعمليات الصيانة في المدارس، بالإضافة إلى توفير أجهزة إلكترونية كأجهزة العرض أو الحواسيب المحمولة لدعم المسيرة التعليمية، ما ساعد في سد جزء من الفجوة التقنية والمادية التي تعاني منها المدارس. من جانبه، أشار عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) إلى أن الدعم شمل أيضاً "التبرع بأجهزة كهربائية وتكنولوجية وأثاث كالألواح الصفية والقرطاسية"، مما أسهم في تحسين بيئة التعلم المادي وتوفير مستلزمات تعليمية ضرورية. كما بيّن عضو مجلس أولياء الأمور (أ - ف) أن أولياء الأمور شاركوا في "جمع مبالغ مالية لدعم المدارس، سواء لشراء الأثاث حسب الحاجة أو لإجراء صيانة لبعض مرافق المدارس"، مما يعكس وعياً جماعياً بأهمية الحفاظ على استدامة هذه المؤسسات التعليمية.

وتشير هذه الآراء إلى أن الدعم المادي والعيني الذي قدمه أولياء الأمور كان عنصراً أساسياً في تعزيز صمود مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر، وساهم في توفير بيئة تعليمية أفضل للطلبة رغم محدودية الموارد والتحديات المفروضة من قبل سلطات الاحتلال.

يعكس هذا الدور الفاعل لمجالس أولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي مفهوم رأس المال الاجتماعي في أبهى صورته، حيث تحولّ التكتاف المجتمعي إلى أداة استراتيجية لسد الفجوات التمويلية والمادية التي تعجز الجهات الرسمية عن تغطيتها. ويؤكد هذا النمط من الدعم أن الاستدامة التعليمية في البيئات المتأثرة بالصراعات والقيود السياسية لا تتحقق فقط من خلال الموارد الحكومية، بل عبر تعبئة الطاقات المحلية وتوجيهها نحو أولويات التعليم. كما أن تنوع أشكال الدعم — من توفير الأجهزة الإلكترونية والأدوات التكنولوجية، مروراً بالصيانة، وصولاً إلى الأثاث

والقرطاسية — يعكس فهمًا مرناً لاحتياجات المدرسة واستجابة عملية للتحديات المتغيرة. ومن منظور أوسع، يساهم هذا النهج في تعزيز الملكية المجتمعية للمؤسسات التعليمية، مما يحفز الأهالي على حماية هذه المدارس وصيانتها باعتبارها جزءًا من الهوية الوطنية وأداة للحفاظ على الوجود الفلسطيني في القدس.

4.5.4 المساهمة في حماية المدارس والطلبة:

في ظل بيئة سياسية وأمنية مضطربة سادت صور باهر بين عامي 2015-2023، لعبت مجالس أولياء الأمور والمجتمع المحلي دورًا مهمًا في حماية مدارس مديرية التربية والتعليم والطلبة من الاعتداءات والمضايقات التي مارستها سلطات الاحتلال وأطراف أخرى. وقد عكست آراء ما نسبته 57% من المشاركين وعيًا مجتمعيًا بأهمية حماية العملية التعليمية كرافعة لصدود البلدة بأسرها. فقد أوضح عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) أن المجتمع المحلي كان يساند "الهيئات التدريسية والطلبة عبر التوجه إلى المدارس للتضامن معهم عند تعرضهم لأي اعتداء، والعمل على منع الاعتداءات أو حل المشكلات إن وجدت"، مما يشير إلى تدخل مباشر لحماية البيئة التعليمية. وأكد عضو مجلس أولياء الأمور (أ - ف) أن هناك "نجاحًا في منع تدخل الاحتلال في كثير من الأنشطة التي أُقيمت في مدارس البلدة"، ما يعكس إصرار المجتمع على الحفاظ على السيادة التربوية وعدم السماح بالمساس بالهوية الوطنية داخل المدارس. كما أشار عضو مجلس أولياء الأمور (م - ع) إلى أن مجالس أولياء الأمور ساهمت في "دفع الأذى والعبث والتخريب عن مرافق المدارس"، وهو ما تعزز بتأكيد عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع) الذي أضاف أن المجتمع المحلي تدخل أيضًا "لفض الخلافات سواء مع الجيران أو بين أهالي الطلبة المتنازعين" حمايةً لاستقرار البيئة المدرسية. إلى جانب ذلك، بيّن (ق - ع) أن من مظاهر حماية المدارس "مقاطعة ونبذ المعتدين على مرافق المدرسية"، تأكيدًا على أن المجتمع المحلي كان يستخدم وسائل ضغط اجتماعي لحماية المدارس وردع أي مساس بها. وأشار (ق - ع) أيضًا إلى "التدخل لإلغاء قرار الاحتلال بإغلاق مداخل البلدة بعد قيام شايبين منها بعملية إطلاق نار في القدس الغربية"، مما يعكس أن جهود الحماية لم تقتصر على المدرسة وحدها بل امتدت للدفاع عن حرية الحركة وسلامة المجتمع ككل.

وتؤكد هذه الآراء أن حماية المدارس والطلبة شكلت جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية المجتمعية في صور باهر لتعزيز صمود مؤسسات التربية والتعليم، وضمان استمرار العملية التعليمية في وجه التهديدات الخارجية والداخلية على حد سواء.

تعكس هذه الممارسات ما تشير إليه الدراسات التربوية حول دور الحماية المجتمعية في استدامة التعليم في البيئات النزاعية، حيث يصبح المجتمع المحلي شريكاً أمنياً ومعنوياً للمدرسة، وليس مجرد داعم خارجي. إذ بيّنت تجارب مشابهة في مناطق أخرى متأثرة بالصراعات، مثل بعض المدن الفلسطينية وبلدان أخرى كأفغانستان وجنوب السودان، أن تدخل المجتمع المباشر لحماية البنية المدرسية ومنع الانتهاكات يسهم في رفع ثقة الأهالي بالمؤسسة التعليمية، ويعزز شعور الانتماء المتبادل بين المدرسة ومحيطها الاجتماعي. وفي حالة صور باهر، لم يقتصر الأمر على ردع الاعتداءات أو فض النزاعات، بل امتد إلى مواجهة محاولات الاحتلال لفرض قيود سياسية وأمنية، ما جعل المدرسة رمزاً للمقاومة السلمية وصون الهوية الوطنية. كما أن اعتماد وسائل الضغط الاجتماعي، مثل النبذ والمقاطعة، يعكس تفعيل آليات الضبط المجتمعي لحماية المرافق التعليمية، وهو ما ينسجم مع ما تؤكد الأدبيات حول أهمية "شبكات التضامن المحلية" في تعزيز الصمود التربوي ومواجهة سياسات الإقصاء والتهميش.

5.5.4 دعم الأنشطة الطلابية والخدمات اللوجستية:

في ظل محدودية الموارد المالية والفنية التي واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر بين عامي 2015-2023، برزت مساهمات مجالس أولياء الأمور والمجتمع المحلي كعامل أساسي في دعم الأنشطة الطلابية وتوفير الخدمات اللوجستية اللازمة لضمان استمرارية البرامج التربوية بنسبة 57%. فقد أشار عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) إلى أن مجالس أولياء الأمور تعاونت مع المدارس في "توفير وسائل النقل للطلبة المشاركين في المسابقات التي تقام خارج البلدة، سواء باستخدام سياراتهم الخاصة أو باصاتهم"، إضافة إلى استخدام هذه الوسائل "لنقل الكتب أو مواد البناء أو الصيانة عند الحاجة"، مما يعكس مرونة عالية في تسخير الإمكانيات المتاحة لخدمة العملية التعليمية. وأكد عضو مجلس أولياء الأمور (م - ع) أهمية هذا الدعم اللوجستي، مشيراً إلى أنه شمل "توفير باصات أو ميزانيات لإقامة رحلات وجولات تعليمية"، في حين لفت عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع) إلى أن الدعم امتد ليشمل "المساندة المالية والمعنوية للأنشطة الطلابية عبر حضور الفعاليات والمشاركة فيها، وتوفير وسائل النقل اللازمة للجولات والرحلات"، كما ذكرت عضو مجلس أولياء الأمور (ت - ع) أن مجالس أولياء الأمور ساهمت أحياناً "بتغطية التكاليف الكاملة للجولات التعليمية والترفيهية لطلبة المدارس، وكذلك تنظيم رحلات ترفيهية للمعلمين"، بما يعزز من الروح المعنوية لكل من الطلبة والكوادر التعليمية.

وتؤكد هذه الآراء أن دعم مجالس أولياء الأمور للأنشطة الطلابية لم يقتصر على التمويل فحسب، بل شمل أيضاً توفير البنية التحتية والتنقل واللوجستيات اللازمة، ما ساهم في إثراء التجربة

التعليمية للطلبة، وتعزيز انخراطهم الفاعل في الأنشطة المدرسية، ودعم استقرار المدارس واستمراريتها في مواجهة سياسات الاحتلال.

تُبرز هذه الممارسات الدور المحوري الذي تلعبه الدعامة اللوجستية والمساندة للأنشطة اللامنهجية في تعزيز جودة التعليم وصموده في البيئات المقيّدة بالموارد. فوفقاً للأدبيات التربوية، فإن تمكين الطلبة من المشاركة في الرحلات التعليمية والأنشطة الترفيهية يعزز من التعلّم التجريبي، وينمي مهارات التعاون، ويقوي الانتماء المدرسي، وهي عوامل ترتبط مباشرة بارتفاع الدافعية للتعلم والحد من التسرب المدرسي. وفي السياق الخاص بصور باهر، عكست مساهمات أولياء الأمور نموذجاً تكاملياً بين الدعم المادي والبنية التحتية والخدمات المساندة، بحيث لم تعد المدرسة تعمل بمعزل عن محيطها، بل باتت جزءاً من شبكة موارد مجتمعية مرنة تسد الفجوات الناتجة عن شح الدعم الرسمي. كما أن هذا الانخراط النشط في تمويل وتنظيم الأنشطة أسهم في بناء ثقافة مجتمعية داعمة للتعليم، حيث يتعامل الأهالي مع نجاح البرامج التربوية بوصفه إنجازاً جماعياً يعزز الهوية الوطنية ويكرس قيم التضامن في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية.

6.5.4 التوعية والدعم الأكاديمي:

في ظل التحديات التربوية والتعليمية التي واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر بين عامي 2015-2023، برزت مجالس أولياء الأمور كشركاء فاعلين في دعم العملية الأكاديمية والتربوية بنسبة 43%، من خلال جهود توعوية وتعليمية هدفت إلى تحسين أداء الطلبة وتعزيز التزامهم السلوكي والقيمي، وقد أوضح عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) أن المجالس ساهمت في "حث الآباء على متابعة أبنائهم أكاديمياً وسلوكياً من خلال الحضور الدوري إلى المدرسة أو الاستجابة للاستدعاءات"، مؤكداً دورهم في توطيد العلاقة بين الأسرة والمدرسة، كما أشار إلى أن المجالس قامت بـ"توفير مدربين ومحاضرين خبراء لإلقاء محاضرات توعوية للطلبة"، ما يعكس وعياً بأهمية بناء الوعي الثقافي والاجتماعي والتربوي لدى الطلاب. وسلطت عضو مجلس أولياء الأمور (ت - ع) الضوء على مبادرة نوعية تمثلت في "توفير معلمة مختصة لتعليم اللغة العبرية للطلبة في إحدى السنوات"، كمبادرة تطوعية من مجالس أولياء الأمور، ما يعكس استجابتهم لحاجات تعليمية محددة. أما المدير الإداري لمدارس الإيمان (ب - ع)، فقد قدّم رؤية شاملة لدور مجالس أولياء الأمور في التوعية والدعم الأكاديمي، مبيّناً أن الشراكة بين أولياء الأمور والمدارس "تتحمل أبعاداً متعددة، منها ما هو تربوي كالمساهمة في تربية الطلاب وتوجيههم نحو القيم، ومنها ما هو تعليمي كالمتابعة الدراسية وتقديم الدعم للمعلمين في تجاوز العقبات ورفع التحصيل الأكاديمي وتحفيز الطلاب على التعلّم".

وتُظهر هذه الآراء بوضوح أن مجالس أولياء الأمور لم تكن جهة داعمة فقط، بل شريكاً تربوياً وتعليمياً له دور جوهري في التوجيه، والتثقيف، وتحسين البيئة التعليمية والسلوكية، بما يعزز من جودة التعليم واستقرار العملية التربوية في ظل الظروف السياسية والاجتماعية المعقدة.

تشير هذه الممارسات إلى أن مجالس أولياء الأمور في صور باهر تبنت نموذجاً تربوياً تشاركياً يجمع بين الدور الرقابي للأسر والدور التثقيفي الموجه للطلبة، وهو ما يتسق مع ما أشارت إليه الدراسات التربوية المعاصرة حول أثر الشراكة بين المدرسة والأسرة في تحسين التحصيل الأكاديمي وتعزيز الانضباط السلوكي (Epstein, 2018). كما تعكس مبادرات مثل توفير مدرسة متخصصة أو تنظيم محاضرات توعوية استجابة سريعة للاحتياجات التعليمية الطارئة، وهو ما يتوافق مع التجارب الدولية في البيئات التعليمية المتأثرة بالأزمات، حيث يشكل التدخل المجتمعي المباشر أداة أساسية لسد فجوات الدعم الرسمي. وفي السياق الفلسطيني، تسهم هذه النتائج في سد فجوة بحثية تتعلق بمدى قدرة مجالس أولياء الأمور على لعب أدوار تعليمية مباشرة تتجاوز المساندة المعنوية إلى التدخل في تصميم وتنفيذ برامج دعم أكاديمي وتربوي، ما يعزز من مرونة النظام التعليمي المحلي ويضمن استمراره في مواجهة القيود البنوية والسياسية.

6.4 انعكاسات أنشطة ومبادرات مجالس أولياء الأمور على مدارس مديرية التربية

والتعليم والمجتمع المحلي في صور باهر

أسهمت أنشطة ومبادرات مجالس أولياء الأمور في صور باهر خلال الفترة بين 2015 و2023 في إحداث تأثيرات ملموسة على مدارس مديرية التربية والتعليم والمجتمع المحلي على حد سواء، وقد أشار أعضاء مجالس أولياء الأمور إلى عدد من الآثار الإيجابية التي استطاعت المجالس تحقيقها على صعيد المدارس والمجتمع المقدسي في صور باهر، وهي:

1.6.4 تعزيز دور المجتمع المحلي في الدعم الشعبي للمدارس:

برزت أهمية مجالس أولياء الأمور كحلقة وصل رئيسية بين المدارس والمجتمع المحلي خلال الفترة 2015-2023، حيث عملت على ترسيخ الدعم الشعبي وحشد القاعدة المجتمعية لصالح مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر، حيث أوضح عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) أن المجالس سعت إلى "تحشيد الرأي العام في البلدة نحو أهمية الحفاظ على تلك المدارس ومنهجها الوطني من خلال تسجيل أبنائهم فيها لمنع إغلاقها"، وهو ما ساعد على تثبيت وجود المدارس في وجه محاولات الاحتلال لإضعافها. وأكد عضو مجلس أولياء الأمور (أ - ف) أن مجالس أولياء

الأمر نجحت في "الحفاظ على قاعدة شعبية داعمة من البلدة للمدارس من خلال تشجيع المجتمع المحلي على تسجيل الطلبة في تلك المدارس"، مما ساهم في تعزيز الاستمرارية والشرعية الشعبية لهذه المدارس.

وبيّنت عضو مجلس أولياء الأمور (هـ - د) أن هذا الدعم المجتمعي تمثل في "تشكيل قاعدة شعبية كبيرة من الأهالي غير منظمة ضمن إطار مؤسسي متعاونة مع إدارات تلك المدارس وكادرها التعليمي"، ما شكل سنداً اجتماعياً مرناً وديناميكياً داعماً للمؤسسات التربوية. أما المدير الإداري لمدارس الإيمان (ب - ع)، فقد أشار إلى أن "التواصل الدائم لمساعدة المدارس" انعكس إيجاباً على "العلاقات الداخلية بين المجتمع المحلي والمؤسسات التربوية"، كما أضاف أن هذه الجهود أدت إلى "ازدياد الثقة بين المؤسسات التربوية ومؤسسات المجتمع المحلي"، مما خلق بيئة تفاعلية داعمة. وفي السياق ذاته، أكد عضو مجلس أولياء الأمور (م - ع) أن "التأثير الإيجابي لتدخلات مجالس أولياء الأمور" كان له أثر مباشر في "تحسين سير العملية التعليمية" وتعزيز "علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي"، من خلال التنسيق والمشاركة في الفعاليات والزيارات التبادلية بين أعضاء الهيئة التدريسية ومؤسسات المجتمع المختلفة.

وتؤكد مجمل آراء المشاركين أن مجالس أولياء الأمور أدت دوراً جوهرياً في تعزيز الالتفاف المجتمعي حول مدارس مديرية التربية والتعليم، مما عزز من قدرتها على الصمود، ورسّخ حضورها كمؤسسات تربوية وطنية راسخة في المجتمع المقدسي.

تعكس هذه النتائج بوضوح أن مجالس أولياء الأمور في صور باهر لم تكتفِ بأدوارها التقليدية في الدعم المالي أو المعنوي، بل تبنت نهجاً استراتيجياً يقوم على حشد التأييد الشعبي وتعبئة المجتمع المحلي للحفاظ على استمرارية المدارس ومنهجها الوطني. ويتقاطع هذا النهج مع ما توصلت إليه الأدبيات التربوية الدولية حول أهمية الدعم المجتمعي المُأسس وغير المُأسس في حماية المؤسسات التعليمية في البيئات الهشة سياسياً (Dryden-Peterson, 2011). كما أن تركيز المجالس على تعزيز الانتماء المجتمعي للمدارس عبر التسجيل المكثف للأبناء يمثل تطبيقاً عملياً لما تشير إليه الدراسات العالمية بشأن آليات الصمود التعليمي التي تقوم على تقوية الروابط بين المدرسة والبيئة المحيطة بها (Mundy & Dryden-Peterson, 2015). وفي السياق الفلسطيني، تكشف هذه النتائج عن فجوة بحثية تتعلق بدور الدعم الشعبي المحلي—خارج الأطر الرسمية—في تحصين المؤسسات التعليمية من محاولات الإضعاف أو الإغلاق، ما يضيف بُعداً جديداً للنقاش الأكاديمي حول الحوكمة التربوية في ظل الاحتلال ويعزز فهم ديناميات الشراكة المجتمعية في الدفاع عن التعليم كحق وطني وثقافي.

2.6.4 رفع المستوى الأكاديمي والسلوكي للطلبة وتعزيز سمعة المدارس:

ففي ظل التحديات التي واجهتها مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر خلال الفترة ما بين 2015-2023، برز دور مجالس أولياء الأمور في الارتقاء بالمستوى الأكاديمي والسلوكي للطلبة وتعزيز مكانة هذه المدارس مقارنة بمدارس البلدية الإسرائيلية، فقد أشار عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) إلى أن مجالس أولياء الأمور ساهمت في "رفع المستوى الأكاديمي للطلبة وتهذيب سلوكهم، مما جعلهم قدوة لغيرهم ونقطة جذب للأهالي الآخرين عند المقارنة مع طلبة مدارس البلدية"، وهو ما انعكس إيجابياً على سمعة المدارس. كما أوضح عضو مجلس أولياء الأمور (أ - ف) أن هذه الجهود ساهمت في "خلق كيان تربوي منافس لمدارس البلدية، مشهود له بجودة التعليم"، مما عزز حضور هذه المدارس كخيار مفضل لدى الأهالي الباحثين عن بيئة تعليمية وطنية وأكاديمية عالية الجودة. وأكدت عضو مجلس أولياء الأمور (هـ - د) أن مجالس أولياء الأمور أسهمت في "المحافظة على حضور وسمعة المدارس وقدرتها التنافسية"، وهو ما عزز من ثقة المجتمع المحلي بها. وفي السياق ذاته، أشار عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع) إلى أن المجالس لعبت دوراً مهماً في "حل كثير من المشكلات والصعوبات التي تواجه المدارس بصورة عملية"، ما ساعد في تحسين البيئة التعليمية وضمان سير العملية التربوية بشكل مستقر. ومن جانب آخر، شدد عضو مجلس أولياء الأمور (م - ع) على أن "المشاركة في حل مشاكل الطلبة مع الإدارة ساهم في إحلال السلم الأهلي داخل المجتمع وسير العملية التعليمية بسلاسة"، وهو ما أكد عليه عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع) أيضاً بقوله إن الجهود ركزت على "إحلال السلم الأهلي بين الطلبة والأهالي على حد سواء"، مما أسهم في توفير بيئة تربوية آمنة وמתمأسكة.

وتشير مجمل آراء المشاركين إلى أن مجالس أولياء الأمور لم تكتمل بالدور التقليدي، بل تحولت إلى شريك حقيقي في قيادة مدارس مديرية التربية والتعليم وتحسين سمعتها نحو تعزيز جودة التعليم، والارتقاء بالسلوك الطلابي.

توضح هذه النتائج أن مجالس أولياء الأمور في صور باهر تبنت دوراً يتجاوز المفهوم التقليدي للشراكة المدرسية، لتصبح فاعلاً رئيسياً في تحقيق التميز الأكاديمي وتعزيز السمعة المؤسسية، وهو ما يتسق مع ما أشارت إليه الدراسات التربوية العالمية حول أهمية السمعة التعليمية في استدامة الإقبال على المدارس وتعزيز الولاء المجتمعي لها (Ball & Maroy, 2009). كما أن الجمع بين رفع المستوى التحصيلي والارتقاء بالسلوك الطلابي يعكس نموذجاً متكاملًا لما يسميه الأدب التربوي بـ "القيمة المضافة المجتمعية للتعليم"، حيث لا يقتصر النجاح على المؤشرات الأكاديمية بل يشمل أيضاً القيم والانضباط والسلم الأهلي (Coleman, 1988). على المستوى المحلي، تبرز

هذه النتائج إسهام مجالس أولياء الأمور في خلق منافسة إيجابية مع مدارس البلدية الإسرائيلية، وهو جانب قلما تناولته الدراسات السابقة في السياق الفلسطيني، مما يسد فجوة بحثية تتعلق بكيفية توظيف رأس المال الاجتماعي المحلي لمواجهة التحديات البنوية والسياسية في القطاع التعليمي. وبذلك، فإن التجربة الموثقة في صور باهر تقدم نموذجًا عمليًا يمكن مقارنته أو الاستفادة منه في مجتمعات أخرى تواجه ظروفًا مشابهة، سواء في البيئات المتأثرة بالنزاعات أو في المناطق التي تتعرض مؤسساتها التعليمية لمحاولات التهميش أو الاستبدال.

3.6.4 توفير الدعم المادي والمعنوي للمدارس وسد احتياجاتها التشغيلية:

أظهرت استجابات المشاركين أن مجالس أولياء الأمور في صور باهر لعبت دورًا رئيسيًا في دعم المدارس ماديًا ولوجستيًا خلال الفترة بين 2015-2023، لمواجهة الأعباء الاقتصادية الناتجة عن سياسات الاحتلال والقيود المفروضة على القطاع التعليمي، فقد أوضح المدير الإداري لمدارس الإيمان (ب - ع) أن الدعم شمل "دعم هذه المؤسسات التربوية ماديًا"، و"توفير المستلزمات العينية الخاصة بالمدارس والتي لا تستطيع الوزارة توفيرها"، مما أسهم في تقليص الفجوة بين احتياجات المدارس وإمكانياتها المحدودة. كما أشار عضو مجلس أولياء الأمور (أ - ف) إلى أن هذا الدعم لم يقتصر على الجوانب المادية فقط، بل شمل "توفير المناخ الإيجابي والتربوي للمدارس والعاملين فيها"، وهو جانب مهم لضمان استمرارية العملية التعليمية بروح إيجابية رغم التحديات. أما عضو مجلس أولياء الأمور (ت - ع) فقد سلط الضوء على أن مجالس أولياء الأمور ساهمت بشكل مباشر في "تعزيز صمود المدارس أمام التحديات التي يخلقها الاحتلال المادية والمالية"، وذلك من خلال "توفير ما يمكن لسد الاحتياج على صعيد المصاريف التشغيلية والأثاث"، إضافة إلى دعم الاحتياجات التربوية عبر "توفير معلمين متطوعين في بعض السنوات"، مما يعكس روح المبادرة المجتمعية لدعم العملية التعليمية.

وتشير هذه الآراء إلى أن مجالس أولياء الأمور كانت عنصرًا فاعلاً في الحفاظ على استمرارية مدارس مديرية التربية والتعليم والمدارس الخاصة في صور باهر، عبر سد الثغرات المالية والتشغيلية بما يعزز صمودها في وجه الضغوط السياسية والاقتصادية.

تُظهر هذه النتائج أن الدعم المادي والمعنوي الذي وفرته مجالس أولياء الأمور في صور باهر يمثل نموذجًا عمليًا لما تصفه الأدبيات التربوية بـ "الاستدامة المجتمعية للمؤسسات التعليمية" (Epstein, 2011)، حيث يساهم المجتمع المحلي في تعويض النقص الناتج عن قصور التمويل الرسمي أو القيود المفروضة من سلطات الاحتلال. هذا النمط من التدخلات يعكس قدرة رأس المال الاجتماعي

المحلي على تحويل التضامن الشعبي إلى موارد تشغيلية ملموسة، بما يشمل المستلزمات العينية، الأثاث، والدعم البشري عبر توفير متطوعين. كما أن التركيز على المناخ التربوي الإيجابي ينسجم مع ما تشير إليه الدراسات العالمية من أن البيئة النفسية والاجتماعية الداعمة تمثل عاملاً حاسماً في استمرارية العملية التعليمية في البيئات الهشة (UNESCO, 2017). على المستوى المحلي، تمثل هذه الممارسات استجابة نادرة التوثيق في الدراسات الفلسطينية، ما يسد فجوة معرفية تتعلق بآليات الدعم الذاتي للمدارس في ظل القيود البنيوية والسياسية، ويقدم نموذجاً قابلاً للتعميم في مجتمعات تواجه تحديات اقتصادية وسياسية مشابهة.

4.6.4 دعم صمود المعلمين:

في ضوء الضغوط السياسية والاقتصادية التي واجهتها مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر بين عامي 2015-2023، لعبت مجالس أولياء الأمور دوراً بارزاً في دعم صمود الكادر التعليمي وتعزيز استمراريته في أداء رسالته التربوية، فقد أشارت عضو مجلس أولياء الأمور (هـ - د) إلى أن حشد الدعم المجتمعي أسهم بشكل ملموس في "تصميم الكادر التعليمي على الصبر والتحمل رغم الضغوط المالية والسياسية في سبيل الحفاظ على تلك المدارس"، مما عزز من ثباتهم. وبيّنت عضو مجلس أولياء الأمور (ت - ع) أن هذه المبادرات أثرت إيجابياً على الروح المعنوية للمعلمين، حيث ساهمت في "رفع قيمة ودور المعلم أمام المجتمع وبالتالي تعزيز صموده في مهنة التعليم ومن ثم بقائه في مدارس التربية والتعليم"، مما ساعد في تقليص نسب تسرب المعلمين رغم قسوة الظروف. أما عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع) فقد أكد أن مجالس أولياء الأمور نجحت في "حشد الرأي العام للضغط على الجهات الرسمية"، مما أثمر عن "دفع رواتب كاملة للمعلمين في مدارس مديرية القدس"، وهو إنجاز مهم ساعد في التخفيف من الضغوط الاقتصادية التي كانت تهدد استقرار الكادر التعليمي.

وتؤكد مجمل آراء المشاركين أن مجالس أولياء الأمور لم تكفِ بالدعم المعنوي فقط، بل خاضت أدواراً نضالية ومجتمعية فعالة لضمان صمود المعلمين واستمرارية العملية التعليمية في مواجهة سياسات الاحتلال ومحاولاته لإضعاف المؤسسات التربوية الفلسطينية.

تشير هذه المعطيات إلى أن دعم صمود المعلمين الذي وفرته مجالس أولياء الأمور في صور باهر يُعدّ مكوناً محورياً في منظومة المرونة المؤسسية (Institutional Resilience) في البيئات التعليمية المتأثرة بالنزاعات، وهو ما تؤكد عليه أدبيات التربية المقارنة (Dryden-Peterson, 2020). فالمبادرات التي عززت مكانة المعلم مجتمعياً، وحمّت حقوقه المادية عبر الضغط الشعبي،

ساهمت في تقليل معدلات تسرب الكادر التعليمي، وهو أحد التحديات الأكثر خطورة على استدامة التعليم في البيئات الهشة. كما يتضح أن الأثر لم يكن مادياً فقط، بل نفسياً ومعنوياً أيضاً، إذ أفضت هذه المساندة إلى رفع الروح المعنوية وتعزيز شعور الانتماء والالتزام برسالة التعليم، وهو ما يتفق مع ما تذكره تقارير اليونسكو (UNESCO, 2017) حول أهمية الدعم المجتمعي في الحفاظ على استقرار المعلمين في الأزمات. على الصعيد المحلي، تعكس هذه التجربة قدرة المجتمع على توظيف رأس ماله الاجتماعي في حماية العناصر البشرية الأساسية في العملية التعليمية، ما يجعلها نموذجاً جديراً بالدراسة والتكرار في سياقات مشابهة.

5.6.4 حماية المدارس من الاعتداءات:

في ظل بيئة أمنية متقلبة يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على بلدة صور باهر، برزت مجالس أولياء الأمور كجهات مدنية فاعلة ساهمت في حماية مدارس مديرية التربية والتعليم والدفاع عنها من الاعتداءات والانتهاكات. فقد أكد عضو مجلس أولياء الأمور (م - ح) أن "تجاح مجالس أولياء الأمور في حماية المدارس من الاعتداءات الخارجية في بعض الأحيان" كان نتيجة مباشرة لتدخلاتهم الحثيثة في أوقات الأزمات. وفي مواجهة الإجراءات العقابية الجماعية التي كانت تُتخذ بحق البلدة وسكانها، أشار (م - ح) إلى أن المجالس نجحت في "الضغط على سلطات الاحتلال في إلغاء قرارات إغلاق البلدة وعدم السماح للأهالي من الخروج أو الدخول لها، وذلك عند حدوث أي حدث أمني يُنسب لأحد أفراد البلدة"، وهو ما جنب المدارس تداعيات خطيرة على انتظام الدراسة وسير العملية التعليمية. كما بيّن عضو مجلس أولياء الأمور (ق - ع) أن المجالس لعبت دوراً أساسياً في "حماية العملية التعليمية من مخاطر عدم انتظامها وعرقلة أو تعريض سلامة الطلبة والمعلمين للخطر، من خلال النجاح في فرض إلغاء إغلاق مداخل البلدة وإزالة الحواجز العسكرية".

وتعكس هذه الآراء كيف تحولت مجالس أولياء الأمور إلى قوة ضغط شعبية ذات فاعلية ميدانية، ساهمت في تأمين البيئة التعليمية وتخفيف الآثار الأمنية والسياسية التي تهدد المدارس، مما عزز من صمودها واستمراريتها.

تظهر هذه المعطيات أن مجالس أولياء الأمور في صور باهر لم تكتفِ بالدور التقليدي في الشأن التربوي، بل تحولت إلى فاعل مجتمعي أمني - مدني يمتلك القدرة على التأثير في القرارات الميدانية التي يفرضها الاحتلال، وهو ما ينسجم مع ما تصفه الدراسات الدولية حول "المجتمعات المدرسية المقاومة" (Resilient School Communities) التي توظف رأس المال الاجتماعي

والشبكات المجتمعية لمواجهة التهديدات الأمنية (Anderson & Mundy, 2014). فالنجاح في إلغاء قرارات الإغلاق أو إزالة الحواجز العسكرية لم يكن مجرد إنجاز لوجستي، بل يمثل حماية مباشرة لحق الأطفال في التعليم كما تكفله الاتفاقيات الدولية، ويمنع الانقطاع الدراسي الذي تراه اليونيسف أحد أبرز عوامل تدهور التحصيل في المناطق المتأثرة بالنزاعات. محلياً، يعكس هذا الدور التكامل بين البنية المجتمعية والبنية المدرسية في إدارة الأزمات الأمنية، حيث استطاعت المجالس صياغة ضغط شعبي فعال يوازن بين حماية سلامة الطلبة واستمرارية العملية التعليمية، وهو ما يجعل التجربة نموذجاً لإدارة المخاطر في البيئات التعليمية المهتدة.

7.4 تصورات أولياء الأمور حول طرق تحسين دور المجالس في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم

عكست آراء ما نسبته (71%) أن الحل القانوني عبر تشكيل لجان قانونية داخل مجالس أولياء الأمور لمتابعة هذه القرارات ومواجهتها قانونياً، مما يعكس إدراك أولياء الأمور بأهمية التحرك المؤسسي والقانوني لمواجهة سياسات الاحتلال. في حين رأى ما نسبته (13%) لكل من خيار التواصل مع المؤسسات الدولية وخيار تنظيم حملات إعلامية أنه الخيار الأفضل، بينما اقترح (4%) من المشاركين خيار إطلاق صناديق دعم مجتمعية، مما يشير إلى محدودية الثقة أو الفعالية المتوقعة من التحرك المجتمعي المالي في هذا السياق.

كما يتضح من آراء ما نسبته (42%) من المشاركين أنهم يفضلون خيار التنسيق مع لجان المعلمين لضمان المتابعة الشفافة والضغط على الجهات الرسمية، ما يؤكد أهمية تعزيز التكامل بين المجالس والمعلمين. يلي ذلك آراء ما نسبته (29%) من المشاركين اللذين ذهبوا لاقتراح إنشاء شبكات تضامن بين المدارس، الأمر الذي يشير بشكل إيجابي لرغبة المستجيبين في بناء تكتلات تعليمية داعمة.

عكست آراء ما نسبته (63%) من المشاركين أهمية دمج لقاءات توعوية ضمن الأنشطة المدرسية الرسمية كخيار رئيسي، مما يدل على وعي أولياء الأمور بضرورة إدماج البعد الوطني ضمن المنظومة التعليمية الرسمية. فيما ذهب ما نسبته 38% من المشاركين الى اقتراح تنظيم فعاليات رمزية للطلبة واعداد مواد توعوية.

وتشير آراء المشاركين إلى أن أولياء الأمور في صور باهر يفضلون التحركات المؤسسية (الرسمية) المنظمة والتنسيق الداخلي كاستراتيجية رئيسة لمواجهة التحديات التي تفرضها سياسات الاحتلال، سواء في الجوانب القانونية، أو التعليمية، أو التوعوية. مما يدل على إدراك أولياء الأمور

في صور باهر للواقع السياسي المعقد، وأن توطيد روابطهم وتوحيد جهودهم عبر آليات رسمية يزيد من فرصهم في تحقيق نتائج ملموسة لصالح أبنائهم ومجتمعهم.

تشير نتائج الدراسة إلى أن أولياء الأمور في صور باهر يرون في التحرك المؤسسي المنظم أبرز الوسائل لتعزيز دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم. فقد أظهر 71% من المشاركين تأييدهم لتشكيل لجان قانونية داخل المجالس لمتابعة القرارات ومواجهتها قانونيًا، مما يعكس وعيًا بأهمية العمل المؤسسي الرسمي كأداة لمواجهة سياسات الاحتلال. كما أبدى 42% من المشاركين رغبتهم في التنسيق مع لجان المعلمين لضمان متابعة شاملة وشفافة للعمليات التعليمية والضغط على الجهات الرسمية، في حين اقترح 29% منهم إنشاء شبكات تضامن بين المدارس، وهو ما يعكس رغبة في بناء تكتلات تعليمية داعمة وتعزيز التعاون بين المؤسسات التربوية المختلفة.

وعلى الصعيد التربوي والتوعوي، أشار 63% من المشاركين إلى أهمية إدراج لقاءات توعوية ضمن الأنشطة المدرسية الرسمية لتعزيز البعد الوطني، بينما ذهب 38% إلى اقتراح تنظيم فعاليات رمزية وإعداد مواد توعوية للطلبة، ما يدل على إدراكهم لدور التعليم في صيانة الهوية الوطنية. وبالمجمل، توضح هذه الآراء أن أولياء الأمور في صور باهر يفضلون التحركات الرسمية المنظمة والتنسيق الداخلي كاستراتيجية أساسية لمواجهة التحديات السياسية، القانونية، والتربوية، مؤكدين أن توحيد الجهود عبر آليات رسمية يزيد من فرص تحقيق نتائج ملموسة لصالح المدارس والطلبة والمجتمع المحلي.

8.4 دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر من وجهة نظر أولياء الأمور

للتعرف إلى آراء أولياء الأمور في مدارس صور باهر حول دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم، قام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها على عينة ميسرة قوامها (100) فرد، شملت هذه الاستبانة ست مجالات رئيسية هي: دور مجالس أولياء الأمور في التصدي لسياسات المحو والإحلال، دورهم في مواجهة الضغوط المالية والإدارية، دورهم تعزيز الهوية الوطنية، دورهم في حماية حقوق الطلاب والمعلمين، دورهم في تعزيز التواصل المجتمعي، ودورهم في تفعيل دور الأسرة.

وقد تم بناء فقرات الاستبانة استنادًا إلى نتائج الدراسة النوعية وتحليل المقابلات مع أعضاء مجالس أولياء الأمور، بحيث تعكس كل فقرة جانبًا من الواقع المعاش وتترجم تجارب حقيقية. وجاءت صياغة الفقرات بطريقة تُمكن المشاركين من تقييم مدى تحقق هذه الأدوار باستخدام مقياس ليكرت

الخماسي، بهدف الكشف عن مستوى إسهام مجالس أولياء الأمور في المجالات المذكورة. وبعد جمع البيانات، تم تحليلها إحصائياً لاستخلاص التكرارات والنسب المئوية التي تعكس مدى فاعلية هذه المجالس، وبالتالي الوقوف على أبرز مواطن القوة والقصور في أدائها، بما يمهد الطريق لاقتراح آليات تطويرية واقعية ومستتيرة. ويوضح الجدول (4.1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على المدارس، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية:

جدول (4.1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة أفراد عينة الدراسة على أبعاد مقياس دور مجالس أولياء الأمور، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

المرتبة	الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	5	المجال الخامس: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي	3.67	0.90	مرتفعة
2	1	المجال الأول: دور مجالس أولياء الأمور في التصدي لسياسات المحو والإحلال	3.66	0.85	مرتفعة
3	6	المجال السادس: دور مجالس أولياء الأمور في تفعيل دور الأسرة	3.63	0.97	مرتفعة
4	2	المجال الثاني: دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة الضغوط المالية والإدارية	3.53	0.92	مرتفعة
5	3	المجال الثالث: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز الهوية الوطنية	3.53	1.01	مرتفعة
6	4	المجال الرابع: دور مجالس أولياء الأمور في حماية حقوق الطلاب والمعلمين	3.52	0.96	مرتفعة
		مقياس دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم	3.59	0.87	مرتفعة

يبين جدول (4.1) أن درجة موافقة أولياء الأمور على دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم - القدس الشريف جاء بدرجة موافقة مرتفعة بشكل عام، كما جاءت مرتفعة جميع المحاور، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.52-3.67)، وانحراف معياري تراوح بين (0.85-1.01)، وبلغ المتوسط العام (3.59)، بانحراف معياري عام (0.87)، وجاء بالمرتبة الأولى المجال الخامس: تعزيز التواصل المجتمعي بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.67) بانحراف معياري (0.90)، تلاه في المرتبة الثانية المجال الأول: التصدي لمحاولات المحو والإحلال، بتوسط حسابي (3.66)، وانحراف معياري (0.85)، تلاه في المرتبة الثالثة المجال

السادس: تفعيل دور الأسرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.63)، وانحراف معياري (0.97)، وفي المرتبة الرابعة المجال الثاني: مواجهة الضغوط المالية والإدارية، بمتوسط حسابي (3.532)، وانحراف معياري (0.92)، وفي المرتبة الخامسة المجال الثالث: تعزيز الهوية الوطنية بمتوسط حسابي (3.531)، وانحراف معياري (1.01)، وفي المرتبة السادسة والأخيرة المجال الرابع: حماية حقوق الطلاب والمعلمين، بمتوسط حسابي (3.52)، وانحراف معياري (0.96)، ولمزيد من التعمق في نتائج السؤال الأول تم تناول كل محور على حدة على النحو التالي:

1.8.4 تقييم دور مجالس أولياء الأمور في التصدي لمحاولات المحو والإحلال:

جدول (4.2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور التصدي لمحاولات المحو والإحلال، مرتبة تنازليا

المرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	1	تراقب مجالس أولياء الأمور التزام المدارس بالمناهج الفلسطينية.	3.88	1.02	مرتفعة
2	5	تدعم المجالس الأنشطة التي تعزز الهوية الوطنية.	3.80	0.96	مرتفعة
3	2	تعارض المجالس إدخال كتب إسرائيلية إلى المدارس.	3.69	1.02	مرتفعة
4	4	تعمل المجالس على زيادة وعي الأهل بسياسات المحو.	3.69	1.07	مرتفعة
5	8	تنسق المجالس مع مؤسسات وطنية لمواجهة التهويد.	3.67	0.92	مرتفعة
6	7	تعقد المجالس لقاءات توعوية للطلبة حول الهوية الوطنية.	3.59	1.06	مرتفعة
7	6	تنظم المجالس حملات ضد محاولات تهويد التعليم.	3.50	1.09	مرتفعة
8	3	ترفض المجالس التمويل المشروط الذي يمس الهوية التعليمية.	3.44	1.09	مرتفعة
		المستوى العام	3.66	0.85	مرتفعة

يبين جدول (4.2) أن درجة موافقة أولياء الأمور على محور دور مجالس أولياء الأمور في التصدي لمحاولات المحو والإحلال جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.66)، وهو ما يعكس تقييماً إيجابياً من قبل أولياء الأمور لمدى قيام المجالس بواجبها في مواجهة سياسات الاحتلال الهادفة إلى محو الهوية الفلسطينية واستبدالها بالثقافة اليهودية. ويعكس ذلك وعياً مجتمعياً بأهمية دور المجالس في حماية الطابع الوطني للمدارس والحفاظ على استمرارية التعليم الفلسطيني.

وقد تصدرت الفقرة (1) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.88)، حيث نصت على أن "تراقب مجالس أولياء الأمور التزام المدارس بتدريس المناهج الفلسطينية المعتمدة ورفض أي تعديل يتمشى مع سياسة التهويد"، ما يوضح إدراك أولياء الأمور لأهمية الرقابة المباشرة على المناهج. تلتها الفقرة (5) بمتوسط حسابي بلغ (3.80)، والتي تناولت سعي المجالس إلى "تعزيز تدريس المواد التي تعزز الهوية الفلسطينية، مثل التاريخ والتربية الوطنية". في المقابل، جاءت الفقرة (6) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.50)، حيث أكدت على دور المجالس في "دعم المعلمين في مواجهة الضغوط الإسرائيلية التي تسعى إلى تغيير مضمون التعليم في المدارس"، فيما حلت الفقرة (3) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.44)، متعلقة بمتابعة المجالس لمحاولات الاحتلال فرض مناهج إسرائيلية أو حذف مواد تتعلق بالتاريخ الفلسطيني والعمل على مواجهتها.

وتوضح هذه النتائج أن أولياء الأمور يقدرّون الدور الرقابي والتوعوي للمجالس على نحو أكبر من دورها المباشر في مواجهة الضغوط الإسرائيلية، مما يشير إلى أن القوة المجتمعية للمجالس تركز بشكل رئيس على المتابعة والتوجيه والدعم المعنوي للأطر التعليمية.

2.8.4 تقييم دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة الضغوط المالية والإدارية:

جدول (4.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور مواجهة الضغوط المالية والإدارية، مرتبة تنازلياً

المرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	8	تسعى المجالس لتأمين منح تعليمية للطلبة المحتاجين.	3.72	1.04	مرتفعة
2	2	تتعاون المجالس مع لجان الزكاة والمؤسسات الخيرية.	3.64	1.00	مرتفعة
3	4	تتواصل المجالس مع مؤسسات دولية لدعم المدارس.	3.62	1.04	مرتفعة
4	7	تطالب المجالس بتوفير ميزانية ثابتة للمدارس.	3.57	1.08	مرتفعة
5	5	تقيم المجالس أنشطة تهدف لتعزيز التمويل المجتمعي.	3.57	1.01	مرتفعة
6	1	تساهم المجالس في جمع تبرعات لدعم المدارس.	3.49	1.09	مرتفعة
7	3	تتابع المجالس المصاريف التشغيلية في المدارس.	3.37	1.08	متوسطة
8	6	تشارك المجالس في حل الأزمات المالية الطارئة.	3.28	1.23	متوسطة
		المستوى العام	3.53	0.92	مرتفعة

يبين جدول (4.3) أن درجة موافقة أولياء الأمور على محور دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة الضغوط المالية والإدارية جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.53)، مما يعكس تقديراً

إيجابيًا من قبل أولياء الأمور لجهود المجالس في التخفيف من حدة الأعباء المالية والإدارية التي تواجهها المدارس، ودورهم الفاعل في دعم استقرار العملية التعليمية رغم التحديات الاقتصادية والإدارية المفروضة.

وقد جاءت الفقرة (8) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.72)، حيث نصت على أن "تشارك المجالس في مبادرات لدعم الطلبة المحتاجين الذين يعانون من الصعوبات المالية"، ما يعكس وعي أولياء الأمور بأهمية التخفيف من أثر الظروف الاقتصادية على الطلبة الأكثر ضعفًا. تلتها الفقرة (2) بمتوسط حسابي بلغ (3.64)، والتي تناولت دور المجالس في "منع إغلاق المدارس الفلسطينية عبر البحث عن تمويل بديل يمنع تدهور وضعها المادي"، ما يدل على مساهمة المجالس في الحفاظ على استمرارية المدارس وتوفير بدائل مالية. في المقابل، جاءت الفقرة (3) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.37)، المتعلقة بـ"التراخيص أو فرض ضرائب تهدف إلى إرهاب المدارس ماليًا"، فيما حلت الفقرة (6) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.28)، والتي أكدت على عمل المجالس في "ضمان استمرار دفع رواتب المعلمين رغم أي عقوبات اقتصادية تفرضها سلطات الاحتلال".

وتوضح هذه النتائج أن أولياء الأمور يقدرّون الدور الاجتماعي والداعم للمجالس، مثل مساعدة الطلبة المحتاجين والحفاظ على استمرارية المدارس، أكثر من الدور الإداري أو الرقابي المتعلق بالمسائل المالية المباشرة، مما يشير إلى أن قوة المجالس تكمن في المبادرات المجتمعية والتدخلات الوقائية لدعم العملية التعليمية.

3.8.4 تقييم دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز الهوية الوطنية:

جدول (أ.4.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تعزيز الهوية الوطنية،

مرتبة تنازليا

المرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	1	تشجع المجالس الأنشطة المدرسية ذات الطابع الوطني.	3.65	1.06	مرتفعة
2	2	تساند المجالس المبادرات التي تحيي المناسبات الوطنية.	3.63	1.10	مرتفعة
3	6	تحت المجالس الأهل على تعليم أبنائهم تاريخ القدس.	3.57	1.10	مرتفعة
4	8	تسهم المجالس في تنظيم زيارات تعليمية للمعالم الوطنية.	3.54	1.18	مرتفعة

جدول (4.4.ب): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تعزيز الهوية

الوطنية، مرتبة تنازليا

المرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5	4	تدعم المجالس تعليم اللغة العربية كوسيلة للهوية.	3.52	1.11	مرتفعة
6	7	تنسق المجالس مع المجتمع المحلي لتعزيز الهوية.	3.50	1.17	مرتفعة
7	3	ترفض المجالس رموز غير وطنية في المدارس.	3.50	1.11	مرتفعة
8	5	تركز المجالس على غرس القيم الوطنية في الطلبة.	3.34	1.19	متوسطة
		المستوى العام	3.53	1.01	مرتفعة

يبين جدول (4.4) أن درجة موافقة أولياء الأمور على محور دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز الهوية الوطنية جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.53)، مما يعكس إدراك أولياء الأمور لأهمية الدور الذي تلعبه المجالس في ترسيخ الهوية الوطنية لدى الطلبة، من خلال الأنشطة والمبادرات التربوية التي تعزز الانتماء الوطني والوعي بالقضية الفلسطينية.

وجاءت الفقرة (1) في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.65)، والتي نصت على أن "تنظم المجالس أنشطة ثقافية وتراثية في المدارس بهدف مواجهة طمس الهوية الفلسطينية"، ما يشير إلى تقدير أولياء الأمور لدور المجالس في صون التراث والرموز الوطنية. تلتها الفقرة (2) بمتوسط حسابي بلغ (3.63)، المتعلقة بـ"دعم إقامة فعاليات وطنية في المدارس لتعزيز الوعي بالهوية الوطنية"، مما يعكس الاهتمام بتعزيز القيم الوطنية لدى الطلبة. أما الفقرة (3) فجاءت في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.50)، والتي تناولت "منع أي محاولات لإزالة الرموز الوطنية من المدارس مثل العلم الفلسطيني والخرائط الوطنية"، في حين جاءت الفقرة (5) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.34)، والتي أشارت إلى أن المجالس "تنظم لقاءات بين الطلاب وأسر الشهداء والأسرى لتعزيز الوعي بالقضية الفلسطينية".

وتوضح هذه النتائج أن أولياء الأمور يقدرون بشكل أكبر الأنشطة الثقافية والوطنية المباشرة التي تحافظ على الهوية الوطنية وتواجه محاولات الطمس، بينما تقل درجة التقدير للأنشطة الرمزية أو اللقاءات الاجتماعية، ما يشير إلى أن قوة المجالس تكمن في المبادرات العملية التي تترجم تعزيز الهوية الوطنية إلى واقع ملموس داخل المدارس.

4.8.4 دور مجالس أولياء الأمور في حماية حقوق الطلاب والمعلمين:

جدول (4.5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور حماية قوق الطلاب والمعلمين، مرتبة تنازليا.

المرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	6	ترفع المجالس الشكاوى المتعلقة بالتعليم للجهات الرسمية.	3.64	0.96	مرتفعة
2	7	تنسق المجالس احترام حقوق الإنسان في المدارس.	3.64	1.01	مرتفعة
3	3	تتدخل المجالس لحماية الطلبة من الانتهاكات.	3.51	1.09	مرتفعة
4	2	تتابع المجالس حالات الفصل أو النقل التعسفي.	3.50	1.04	مرتفعة
5	5	تشجع المجالس احترام حقوق الإنسان في المدارس.	3.49	1.04	مرتفعة
6	4	تعمل المجالس على تأمين بيئة تعليمية آمنة.	3.43	1.06	مرتفعة
7	1	تدعم المجالس المعلمين في مطالبهم المهنية.	3.40	1.10	مرتفعة
		المستوى العام	3.52	0.96	مرتفعة

يبين جدول (4.5) أن درجة موافقة أولياء الأمور على محور دور مجالس أولياء الأمور في حماية حقوق الطلاب والمعلمين في مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.52)، مما يعكس تقدير أولياء الأمور لمساهمة هذه المجالس في توفير الدعم اللازم للطلاب والمعلمين، وحماية حقوقهم، وضمان بيئة تعليمية آمنة، ويؤكد ثقتهم في الآليات المتبعة لتحقيق ذلك.

وجاءت الفقرة (6) في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.64)، والتي تناولت "مشاركة المجالس في حملات إعلامية تهدف إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها قطاع التعليم في القدس"، تلتها الفقرة (7) بمتوسط حسابي مماثل (3.64)، المتعلقة بـ"دعم المبادرات المجتمعية التي تعزز صمود المجتمع المقدسي في مواجهة محاولات تهويد التعليم"، ما يشير إلى أهمية الدور الإعلامي والمجتمعي للمجالس في تعزيز الوعي والدفاع عن المدارس. في المقابل، جاءت الفقرة (4) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (3.43)، والتي تناولت "توفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب المتضررين من ممارسات الاحتلال، مثل الاعتقال أو الضرب

والتنكيل"، أما الفقرة (1) فجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.40)، والتي أشارت إلى أن المجالس "تتابع حالات اعتقال الطلاب أو المعلمين وتسعى لتقديم الدعم القانوني لهم".

وتوضح هذه النتائج أن أولياء الأمور يقدرون بشكل أكبر الأنشطة والمبادرات التي تظهر تأثيراً مباشراً في صمود المجتمع والعمليات التعليمية، بينما تقل درجة التقدير للجهود المرتبطة بالدعم النفسي أو القانوني الفردي، ما يشير إلى أن قوة المجالس تكمن في مبادراتها الجماعية والمؤسسية التي تعزز حماية الحقوق على نطاق واسع.

5.8.4 دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي:

جدول (4.6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تعزيز التواصل المجتمعي، مرتبة تنازلياً.

المرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	6	تشارك المجالس في المناسبات الاجتماعية المجتمعية.	3.85	0.95	مرتفعة
2	7	توجه المجالس الطلاب لمفاهيم السلم الأهلي والمجتمعي.	3.79	0.98	مرتفعة
3	5	تساهم المجالس في نشر قيم التسامح وتحث على التواصل.	3.73	1.00	مرتفعة
4	3	تنسق المجالس مع الجمعيات المحلية لدعم التعليم.	3.64	1.01	مرتفعة
5	4	تنشر المجالس تقارير دورية حول أنشطتها.	3.62	1.01	مرتفعة
6	1	تقيم المجالس لقاءات دورية مع أولياء الأمور.	3.57	1.00	مرتفعة
7	2	تستطلع المجالس آراء أولياء الأمور بانتظام.	3.52	0.98	مرتفعة
		المستوى العام	3.67	0.90	مرتفعة

يبين جدول (4.6) أن درجة موافقة أولياء الأمور على محور دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي بمدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.67)، مما يعكس تقدير أولياء الأمور للدور الحيوي الذي تلعبه المجالس في تعزيز الروابط بين المدرسة والمجتمع المحلي، وبناء علاقات مشتركة بين جميع الأطراف الفاعلة في العملية التعليمية، والمساهمة في تحقيق السلم المجتمعي.

وجاءت الفقرة (6) في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.85)، والتي أشارت إلى أن المجالس تدعم "مشاركة المدارس في الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع"، تلتها الفقرة (7) بمتوسط حسابي 3.79 المتعلقة بـ"توجيه الطلاب لمفاهيم السلم الأهلي والمجتمعي"، ما يبرز الدور التربوي والتوعوي للمجالس في غرس قيم الانتماء والمسؤولية الاجتماعية. بالمقابل، جاءت الفقرة (1) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.57، والتي تناولت "تعزيز التعاون بين المدارس لمواجهة سياسات الاحتلال بشكل جماعي"، بينما جاءت الفقرة (2) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.52، والمتعلقة بـ"التنسيق مع شخصيات وطنية ودينية لمواجهة التحديات التي تهدد المدارس".

وتشير هذه النتائج إلى أن أولياء الأمور يقدّرون بشكل أكبر المبادرات التي تعكس أثرًا ملموسًا في المشاركة المجتمعية المباشرة وخدمة المجتمع، بينما تقل درجة التقدير للجهود المرتبطة بالتنسيق المؤسسي أو مع الشخصيات الرسمية، ما يعكس تركيز المجتمع على الأنشطة العملية والتفاعل المباشر مع البيئة المحلية.

6.8.4 دور مجالس أولياء الأمور في تفعيل دور الأسرة:

جدول (4.7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تفعيل دور الأسرة، مرتبة تنازلياً.

المرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	3	تحفز المجالس الأهل على المشاركة في أنشطة مدرسية.	3.68	1.07	مرتفعة
2	5	تنظم المجالس ورش عمل تثقيفية لأولياء الأمور.	3.64	1.03	مرتفعة
3	4	تتواصل المجالس مع الأهل لمعالجة تأخر الأبناء.	3.63	1.00	مرتفعة
4	1	تدعو المجالس الأهل لحضور اجتماعات دورية.	3.63	1.04	مرتفعة
5	2	تُشجع المجالس تعزيز التواصل بين الطالب وذويه.	3.57	1.08	مرتفعة
		المستوى العام	3.63	0.97	مرتفعة

يبين جدول (4.7) أن درجة موافقة أولياء الأمور في صور باهر على محور دور مجالس أولياء الأمور في تفعيل دور الأسرة جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.63)، مما يدل على إدراك

أولياء الأمور للدور الفاعل الذي تلعبه المجالس في تعزيز التعاون بين الأسرة والمدرسة، وتمكين الأسرة من المشاركة في العملية التعليمية، وتعزيز الروح الوطنية لدى الطلاب.

وجاءت الفقرة (3) في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.68)، والتي تناولت تشجيع الأهالي على "إشراك أبنائهم في الفعاليات والمناسبات الوطنية لتعزيز انتمائهم وولائهم للوطن"، تلتها الفقرة (5) بمتوسط حسابي 3.64 المتعلقة بـ"توجيه الأهالي لكيفية التصدي لمحاولات التأثير على وعي الأطفال بتثقيفهم حول هويتهم الوطنية"، ما يعكس اهتمام المجالس بالتوجيه العملي للأسر في التربية الوطنية. فيما جاءت الفقرة (1) بمتوسط حسابي 3.63، والتي أشارت إلى "نشر الوعي الوطني بين الأهالي من خلال محاضرات ولقاءات توعوية حول الهوية الوطنية والتاريخ الفلسطيني"، بينما جاءت الفقرة (2) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.57، والمتعلقة بـ"تزويد الأهالي بمواد تعليمية تساعدهم في تعزيز الروح الوطنية لدى أطفالهم في المنزل".

وتعكس هذه النتائج أن أولياء الأمور يقدرّون أكثر الأنشطة التي تتضمن التفاعل المباشر مع الأبناء والمشاركة العملية في المناسبات الوطنية، بينما تحظى المواد التعليمية والأنشطة التوعوية المنزلية بدرجة تقدير أقل، ما يشير إلى أهمية التركيز على الفعل والممارسة المباشرة في دعم الدور التربوي للأسرة.

9.4 تأثير المتغيرات الديمغرافية على استجابات أولياء الأمور حول دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم

لمعرفة مدى توافر فروق إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم تعزى لـ (الجنس - المستوى التعليمي - نوع المدرسة التي يدرس فيها الأبناء - مستوى الدخل الشهري)، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة بشأن دور مجلس أولياء الأمور ومقارنة المتوسطات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

1.9.4 تأثير الجنس على استجابات أولياء الأمور حول دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحاور جميعها وفقا لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) وتم إجراء اختبار (t-Test) للعينة المستقلة، على النحو التالي:

جدول (4.8) اختبار (t-Test) دلالة الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور مجلس أولياء الأمور، تبعا لمتغير الجنس.

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
المجال الأول: دور مجالس أولياء الأمور في التصدي لسياسات المحو والإحلال	ذكر	33	3.47	0.79	0.084	0.772
	أنثى	67	3.75	0.88		
المجال الثاني: دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة الضغوط المالية والإدارية	ذكر	33	3.38	0.83	0.304	0.583
	أنثى	67	3.61	0.95		
المجال الثالث: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز الهوية الوطنية	ذكر	33	3.38	0.90	1.309	0.255
	أنثى	67	3.61	1.05		
المجال الرابع: دور مجالس أولياء الأمور في حماية حقوق الطلاب والمعلمين	ذكر	33	3.52	0.89	0.365	0.547
	أنثى	67	3.52	1.00		
المجال الخامس: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي	ذكر	33	3.71	0.72	2.463	0.120
	أنثى	67	3.66	0.99		
المجال السادس: دور مجالس أولياء الأمور في تفعيل دور الأسرة	ذكر	33	3.63	0.75	5.440	0.022
	أنثى	67	3.63	1.07		
مقياس دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم	ذكر	33	3.51	0.75	0.725	0.397
	أنثى	67	3.63	0.92		

يتضح من جدول (4.8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم - القدس الشريف، صور باهر تعزى إلى متغير الجنس (ذكر، أنثى) في الأبعاد جميعها ومقياس دور مجالس أولياء الأمور، إذ بلغت قيمة ت بشكل عام (0.725) بدلالة إحصائية بلغت (0.397)، وهذا يشير إلى عدم وجود تأثير لمتغير الجنس في استجاباتهم. مما يدل على أن اختلاف جنس المستجيبين لا يؤثر في تقييم دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر، مما يعكس توافقاً في الرأي بين الجنسين حول فعالية المجالس في أداء دورها.

2.9.4 تأثير المستوى التعليمي على استجابات أولياء الأمور حول دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم:

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، لاختبار وجود فروق وفقاً لمتغير المستوى التعليمي (ثانوية عامة فأقل، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا). والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4.9) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) دلالة الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور مجالس أولياء الأمور، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

الأبعاد	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
المجال الأول: دور مجالس أولياء الأمور في التصدي لسياسات المحو والإحلال	بين المجموعات	10.52	3	3.51	5.44 7	0.002
	داخل المجموعات	61.78	96	0.64		
	الكلية	72.30	99			
المجال الثاني: دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة الضغوط المالية والإدارية	بين المجموعات	17.72	3	5.91	8.66 5	0.000
	داخل المجموعات	65.43	96	0.68		
	الكلية	83.14	99			
المجال الثالث: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز الهوية الوطنية	بين المجموعات	26.85	3	8.95	11.6 64	0.000
	داخل المجموعات	73.66	96	0.77		
	الكلية	100.51	99			
المجال الرابع: دور مجالس أولياء الأمور في حماية حقوق الطلاب والمعلمين	بين المجموعات	19.65	3	6.55	8.76 5	0.000
	داخل المجموعات	71.73	96	0.75		
	الكلية	91.38	99			
المجال الخامس: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي	بين المجموعات	11.02	3	3.67	5.04 9	0.003
	داخل المجموعات	69.84	96	0.73		
	الكلية	80.86	99			
المجال السادس: دور مجالس أولياء الأمور في تفعيل دور الأسرة	بين المجموعات	13.72	3	4.57	5.47 3	0.002
	داخل المجموعات	80.23	96	0.84		
	الكلية	93.95	99			
مقياس دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم	بين المجموعات	15.82	3	5.27	8.63 2	0.000
	داخل المجموعات	58.64	96	0.61		
	الكلية	74.46	99			

يُلاحظ من جدول (4.9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم - القدس الشريف، صور باهر وفقا لمتغير المستوى التعليمي (ثانوية عامة فأقل، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا)، في المحاور جميعها والمقياس ككل، مما يشير إلى وجود تأثير لمتغير المستوى التعليمي على محاور ومقياس دور مجالس أولياء الأمور، وللتعرف أكثر على طبيعة الفروق تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما هو مبين في جدول رقم (4.10):

جدول (4.10 أ) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

المجال	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
المجال الأول: دور مجالس أولياء الأمور في التصدي لسياسات المحو والإحلال	ثانوية عامل فأقل	22	3.99	0.59
	دبلوم	10	4.26	1.00
	بكالوريوس	41	3.59	0.89
	دراسات عليا	27	3.26	0.73
المجال الثاني: دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة الضغوط المالية والإدارية	ثانوية عامل فأقل	22	4.07	0.58
	دبلوم	10	4.23	1.09
	بكالوريوس	41	3.37	0.93
	دراسات عليا	27	3.09	0.72
المجال الثالث: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز الهوية الوطنية	ثانوية عامل فأقل	22	4.27	0.58
	دبلوم	10	4.25	1.25
	بكالوريوس	41	3.30	0.98
	دراسات عليا	27	3.00	0.73
المجال الرابع: دور مجالس أولياء الأمور في حماية حقوق الطلاب والمعلمين	ثانوية عامل فأقل	22	4.16	0.67
	دبلوم	10	4.16	1.25
	بكالوريوس	41	3.27	0.93
	دراسات عليا	27	3.13	0.73
المجال الخامس: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي	ثانوية عامل فأقل	22	4.18	0.66
	دبلوم	10	4.00	1.23
	بكالوريوس	41	3.57	0.92
	دراسات عليا	27	3.30	0.71

جدول (4.10. ب) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	المستوى التعليمي	المجال
0.77	4.14	22	ثانوية عامل فأقل	المجال السادس: دور مجالس أولياء الأمور في تفعيل دور الأسرة
1.21	4.18	10	دبلوم	
1.02	3.48	41	بكالوريوس	
0.69	3.24	27	دراسات عليا	
0.54	4.13	22	ثانوية عامل فأقل	مقياس دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم
1.15	4.18	10	دبلوم	
0.87	3.43	41	بكالوريوس	
0.64	3.17	27	دراسات عليا	

يبين جدول (4.10) تباينا ظاهريا في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب متغير المستوى التعليمي وقد كانت الفروقات في المجالين الأول والثاني لصالح حملة درجة الدبلوم المتوسط، وفي المجالين الثالث والخامس لصالح الفئة التي مستواها التعليمي ثانوية عامة فأقل، أما المجال الرابع والسادس فكانت الفروق لصالح الفئة التي مستواها التعليمي دبلوم متوسط فأقل. وقد جاءت الفروق في المقياس ككل (دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم) لصالح حملة درجة الدبلوم المتوسط. مما يدل على أن المستجيبين من ذوي المستوى التعليمي الدبلوم المتوسط يُبدون تقديراً أعلى لدور مجالس أولياء الأمور مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى، وربما يرجع ذلك إلى ارتباطهم العملي والواقعي بشكل أكبر بالمدارس.

3.9.4 تأثير نوع المدرسة التي ينتسب إليها الأبناء على استجابات أولياء الأمور حول دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، لاختبار وجود فروق وفقا لمتغير نوع المدرسة (مديرية التربية والتعليم، مدارس خاصة، مدارس المعارف، مدارس وكالة الغوث) والجدول التالي يوضح النتائج والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4.11) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) دلالة الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم، تبعاً لمتغير نوع المدرسة.

الأبعاد	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
المجال الأول: دور مجالس أولياء الأمور في التصدي لسياسات المحو والإحلال	بين المجموعات	1.71	3.00	0.57	0.777	0.509
	داخل المجموعات	70.59	96.00	0.74		
	الكلية	72.30	99.00			
المجال الثاني: دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة الضغوط المالية والإدارية	بين المجموعات	1.45	3.00	0.48	0.567	0.638
	داخل المجموعات	81.70	96.00	0.85		
	الكلية	83.14	99.00			
المجال الثالث: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز الهوية الوطنية	بين المجموعات	1.68	3.00	0.56	0.545	0.653
	داخل المجموعات	98.83	96.00	1.03		
	الكلية	100.51	99.00			
المجال الرابع: دور مجالس أولياء الأمور في حماية حقوق الطلاب والمعلمين	بين المجموعات	0.32	3.00	0.11	0.112	0.953
	داخل المجموعات	91.06	96.00	0.95		
	الكلية	91.38	99.00			
المجال الخامس: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي	بين المجموعات	2.27	3.00	0.76	0.926	0.431
	داخل المجموعات	78.59	96.00	0.82		
	الكلية	80.86	99.00			
المجال السادس: دور مجالس أولياء الأمور في تفعيل دور الأسرة	بين المجموعات	2.83	3.00	0.94	0.995	0.399
	داخل المجموعات	91.12	96.00	0.95		
	الكلية	93.95	99.00			
مقياس دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم	بين المجموعات	1.29	3.00	0.43	0.563	0.641
	داخل المجموعات	73.18	96.00	0.76		
	الكلية	74.46	99.00			

يُلاحظ من جدول (4.11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم - القدس الشريف، صور باهر وفقاً لمتغير نوع المدرسة (مديرية التربية والتعليم).

والتعليم، مدارس خاصة، مدارس المعارف، مدارس وكالة الغوث)، في المحاور جميعها ومقياس دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم، مما يشير إلى عدم وجود تأثير لمتغير المستوى التعليمي على محاور ومقياس دور مجالس أولياء الأمور. وتدل هذه النتيجة على أن أولياء الأمور، بغض النظر عن نوع المدرسة التي ينتسب إليها أبناؤهم، يتفوقون في نظرتهم إلى دور مجالس

أولياء الأمور، ويُقيّمونه بشكل متقارب، مما يعكس إدراكاً موحداً لأهمية هذه المجالس وأدوارها في دعم المدارس والمحافظة عليها.

4.9.4 تأثير مستوى الدخل على استجابات أولياء الأمور حول دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، لاختبار وجود فروق وفقاً لمتغير مستوى الدخل (أقل من 5000، من 5000-9,999، من 10,000-14,999، 15,000 فأكثر، عدم الإفصاح) والجدول التالي يوضح النتائج والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4.12.أ) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) دلالة الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم، تبعا لمتغير مستوى الدخل.

الأبعاد	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
المجال الأول: دور مجالس أولياء الأمور في التصدي لسياسات المحو والإحلال	بين المجموعات	7.53	4.00	1.88	2.759	0.032
	داخل المجموعات	64.78	95.00	0.68		
	الكلية	72.30	99.00			
المجال الثاني: دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة الضغوط المالية والإدارية	بين المجموعات	9.80	4.00	2.45	3.174	0.017
	داخل المجموعات	73.34	95.00	0.77		
	الكلية	83.14	99.00			
المجال الثالث: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز الهوية الوطنية	بين المجموعات	10.23	4.00	2.56	2.691	0.036
	داخل المجموعات	90.28	95.00	0.95		
	الكلية	100.51	99.00			

جدول (4.12) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) دلالة الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم، تبعا لمتغير مستوى الدخل.

الأبعاد	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
المجال الرابع: دور مجالس أولياء الأمور في حماية حقوق الطلاب والمعلمين	بين المجموعات	10.11	4.00	2.53	2.953	0.024
	داخل المجموعات	81.28	95.00	0.86		
	الكلية	91.38	99.00			
المجال الخامس: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي	بين المجموعات	6.15	4.00	1.54	1.956	0.107
	داخل المجموعات	74.71	95.00	0.79		
	الكلية	80.86	99.00			
المجال السادس: دور مجالس أولياء الأمور في تفعيل دور الأسرة	بين المجموعات	9.46	4.00	2.36	2.659	0.037
	داخل المجموعات	84.49	95.00	0.89		
	الكلية	93.95	99.00			
مقياس دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم	بين المجموعات	8.73	4.00	2.18	3.154	0.018
	داخل المجموعات	65.73	95.00	0.69		
	الكلية	74.46	99.00			

يُلاحظ من جدول (4.12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم - القدس الشريف، صور باهر وفقا لمتغير مستوى الدخل (أقل من 5000، من 5000-9,999، من 10,000-14,999، 15,000 فأكثر، عدم الإفصاح)، في مقياس دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم ككل وفي جميع المحاور عدا المجال الخامس: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي، مما يشير إلى وجود تأثير لمتغير المستوى التعليمي على محاور ومقياس دور مجالس أولياء الأمور، وللتعرف أكثر على طبيعة الفروقات تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما هو موضح في الجدول (4.13):

جدول (4.13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	مستوى الدخل	المجال
0.814	3.826	18	أقل من 5,000	المجال الأول: دور مجالس أولياء الأمور في التصدي لسياسات المحو والإحلال
0.927	3.620	53	9,999-5,000	
0.622	3.143	14	14,999-10,000	
0.354	4.625	2	فأكثر 15,000	
0.556	3.981	13	أفضل عدم الإفصاح	
0.793	3.764	18	أقل من 5,000	المجال الثاني: دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة الضغوط المالية والإدارية
0.999	3.483	53	9,999-5,000	
0.574	2.973	14	14,999-10,000	
0.265	4.813	2	فأكثر 15,000	
0.734	3.817	13	أفضل عدم الإفصاح	
0.880	3.792	18	أقل من 5,000	المجال الثالث: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز الهوية الوطنية
1.060	3.486	53	9,999-5,000	
0.814	2.938	14	14,999-10,000	
0.177	4.750	2	فأكثر 15,000	
0.915	3.808	13	أفضل عدم الإفصاح	
0.840	3.698	18	أقل من 5,000	المجال الرابع: دور مجالس أولياء الأمور في حماية حقوق الطلاب والمعلمين
1.056	3.480	53	9,999-5,000	
0.615	2.898	14	14,999-10,000	
0.303	4.500	2	فأكثر 15,000	
0.725	3.923	13	أفضل عدم الإفصاح	
0.792	3.849	18	أقل من 5,000	المجال الخامس: دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي
1.011	3.636	53	9,999-5,000	
0.743	3.214	14	14,999-10,000	
0.606	4.571	2	فأكثر 15,000	
0.530	3.945	13	أفضل عدم الإفصاح	
0.851	3.856	18	أقل من 5,000	المجال السادس: دور مجالس أولياء الأمور في تفعيل دور الأسرة
1.066	3.555	53	9,999-5,000	
0.795	3.129	14	14,999-10,000	
0.141	4.900	2	فأكثر 15,000	
0.637	3.969	13	أفضل عدم الإفصاح	
0.743	3.798	18	أقل من 5,000	مقياس دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم
0.948	3.543	53	9,999-5,000	
0.626	3.049	14	14,999-10,000	
0.308	4.693	2	فأكثر 15,000	
0.605	3.907	13	أفضل عدم الإفصاح	

يبين جدول (4.13) تباينا ظاهريا في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب متغير مستوى الدخل وقد كانت الفروقات لصالح فئة مستوى الدخل 15000 فأكثر في جميع المحاور والمقياس ككل (دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم)، مما

يدل على أن أولياء الأمور من ذوي الدخل المرتفع يُبدون تقديرًا أعلى لدور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على المدارس، وهو ما قد يُعزى إلى قدرتهم الأكبر على المشاركة المجتمعية، ووعيتهم بأهمية الأدوار التشاركية في دعم العملية التعليمية وتعزيز بيئة مدرسية مستقرة.

تشير نتائج الدراسة إلى أن تقييم أولياء الأمور لدور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر يتسم بالإجماع حول أهميته، إذ لم يظهر متغير الجنس أو نوع المدرسة أي تأثير دال إحصائيًا على الاستجابات، مما يعكس توافقًا مجتمعيًا على إدراك فاعلية المجالس في حماية البيئة التعليمية ودعم العملية التربوية، وهو ما يتماشى مع ما توصلت إليه دراسات سابقة تؤكد على الوحدة المجتمعية في تقييم المبادرات التربوية (علي، 2020؛ الحلو، 2018).

في المقابل، أظهرت النتائج تأثيرًا واضحًا لمستوى التعليم ومستوى الدخل، حيث أبدى أولياء الأمور من حملة الدبلوم المتوسط تقديرًا أعلى لدور المجالس، بينما ارتفع التقدير أيضًا لدى الفئات ذات الدخل المرتفع، وهو ما يمكن تفسيره بارتباط هذه الفئات بالجانب العملي والتفاعلي مع المدارس ووعيتها بأهمية المشاركة المجتمعية في تعزيز الاستقرار التربوي، وهو ما يدعم نتائج الدراسات التي ربطت بين الخلفية الاقتصادية والاجتماعية ومستوى المشاركة الأهلية في دعم المؤسسات التعليمية (خليل، 2019؛ يوسف، 2021).

وتعكس هذه النتائج مجتمعة أن مجالس أولياء الأمور تمثل آلية فعالة لتعزيز صمود المدارس واستقرار العملية التعليمية، حيث تلعب دورًا تكامليًا بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي، مع مراعاة التباينات في مستوى التقدير حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وهو ما يعزز من أهمية تطوير سياسات دعم تشاركي تراعي هذه الفوارق لضمان تعظيم أثر المجالس في تحسين جودة التعليم وحماية الهوية الوطنية للمدارس.

الفصل الخامس:

مناقشة النتائج والآليات المقترحة والتوصيات:

1.5 مناقشة النتائج

السؤال الأول: ما هي سياسات الاحتلال الموجهة نحو مدارس صور باهر في الفترة بين 2015-2023؟

يرتبط هذا السؤال بالهدف العام للدراسة المتمثل في التعرف إلى السياسات التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي تجاه مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر. كشفت نتائج الدراسة أن سلطات الاحتلال مارست خلال الفترة ما بين 2015 و2023 مجموعة من السياسات الممنهجة متعددة الأبعاد ضد هذه المدارس، تضمنت فرض المنهاج الإسرائيلي، الترويج لامتحان البجروت، التضيق المالي عبر فرض الضرائب مثل الأرئونا، إعاقة الوصول إلى المدارس من خلال الحواجز العسكرية، اعتقال الطلبة والمعلمين، منع تراخيص البناء والترميم، وخلق بيئة تعليمية طاردة تهدد استمرار العملية التعليمية.

وتتسق هذه السياسات مع مفاهيم الهيمنة الثقافية كما عرضها غرامشي، إذ يسعى الاحتلال إلى التحكم في وعي الطلبة الفلسطينيين عبر السيطرة على المحتوى التعليمي، وتحويل المدارس إلى أدوات لإعادة إنتاج روايته الثقافية والسياسية. كما تعكس النتائج مضامين نظرية إعادة الإنتاج الثقافي لبورديو، التي ترى التعليم وسيلة لإعادة إنتاج علاقات القوة والتبعية داخل المجتمع. إضافة

إلى ذلك، تتقاطع هذه السياسات مع منظور الاستشراق لدى سعيد، حيث تُستخدم العملية التعليمية لإعادة تشكيل وعي المستعمر بما يخدم مصالح المحتل ويحافظ على هيمنته الرمزية والثقافية، ومع منظور محو التعليم الفلسطيني وإحلال التعليم الموجه إسرائيليًا مكانه.

وبالتالي، تؤكد النتائج أن المدارس الفلسطينية في صور باهر لم تكن مجرد فضاءات تعليمية فحسب، بل أصبحت ساحة مواجهة بين السياسات الاحتلالية الرامية لطمس الهوية الوطنية، والدور المجتمعي الفلسطيني الذي يسعى للحفاظ على الاستقلالية التعليمية والهوية الثقافية الوطنية.

السؤال الثاني: ما هي الصعوبات التي واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر في الفترة بين 2015-2023؟

يرتبط هذا السؤال بهدف الدراسة في تحديد التحديات التي تعيق عمل مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر وتحدّ من قدرتها على تقديم خدمات تعليمية مستقرة وفاعلة. أظهرت نتائج الدراسة أن هذه المدارس واجهت ثلاث مجموعات رئيسية من الصعوبات:

أولاً، تسرب المعلمين ذوي الخبرة نتيجة تدني الرواتب والإضرابات المتكررة المرتبطة بالأزمات المالية، وهو ما أثر على استقرار الكادر التعليمي وقدرته على تقديم تعليم ذو جودة عالية. ثانياً، نقص الموارد المالية والمادية، الذي حدّ من قدرة المدارس على توفير مستلزمات التعليم الأساسية، بما في ذلك المعدات التكنولوجية والمرافق الضرورية للأنشطة التعليمية. ثالثاً، الاعتداءات المستمرة مثل الاقتحامات العسكرية وفرض الحواجز، والتي خلقت بيئة تعليمية غير آمنة للطلبة والمعلمين وأثرت على انتظام العملية التعليمية.

تؤكد هذه النتائج أن سياسات الاحتلال لا تقتصر على الهجوم الثقافي عبر المناهج والضغط التعليمية، بل تمتد لتشمل عنفاً رمزياً ومادياً يهدف إلى تقويض دور المدرسة التربوي والوطني، وهو ما يتسق مع نظرية إعادة الإنتاج الثقافي لبوردديو، ومحو التعليم الفلسطيني وإحلال التعليم الموجه إسرائيليًا مكانه حيث تُستخدم هذه الأزمات لإفراغ المدرسة من وظيفتها التحريرية وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة داخل المجتمع.

وعلى الرغم من هذه التحديات، كشفت الدراسة عن أربع آليات صمود اعتمدها المدارس: الضغط المؤسسي على الجهات الرسمية، التشبيك المجتمعي مع الأهالي ومؤسسات المجتمع المحلي، توظيف المنهج الخفي لتعزيز القيم الوطنية، ورفع مستوى الانتماء الوطني لدى الكوادر التعليمية. وتمثل هذه الآليات تطبيقاً عملياً لمبادئ إعادة البناء الاجتماعي كما طرحها فريري، حيث تتحول

المدرسة إلى ساحة حوار نقدي ومجتمعي لتطوير وعي مقاوم وفَعَال، قادر على مواجهة الضغوط الخارجية والحفاظ على استمرارية العملية التعليمية والهوية الوطنية.

السؤال الثالث: كيف أسهمت مجالس أولياء الأمور في صور باهر بدعم وحماية مدارس مديرية التربية والتعليم خلال الفترة 2015-2023؟

يهدف هذا السؤال إلى الكشف عن آليات وأساليب دعم مجالس أولياء الأمور للمدارس خلال فترة الدراسة، وتحديد طبيعة التحول في أدوارهم من دعم تقليدي إلى شراكة استراتيجية فاعلة. أظهرت نتائج الدراسة أن مجالس أولياء الأمور في صور باهر لعبت دوراً محورياً في حماية المدارس وتعزيز استقرارها، من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي للمعلمين، تأمين الاحتياجات اللوجستية للمدارس، حماية الطلبة والمباني من الاعتداءات، تنظيم فعاليات وطنية وثقافية، وتعزيز الانتماء الوطني لدى الطلاب والأهالي على حد سواء.

هذه النتائج تعكس انتقال مجالس أولياء الأمور من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل المؤثر، حيث أصبحوا شركاء استراتيجيين في مواجهة سياسات الاحتلال الموجهة لتقويض المؤسسات التعليمية الوطنية. ويتسق هذا التحول مع نظرية الصراع القيمي (سيندلر)، إذ يواجه الأهالي القيم والممارسات المفروضة من الاحتلال من خلال الدفاع عن القيم الوطنية والهوية الثقافية، ويعملون على صيانة منظومة التعليم الفلسطيني. كما تتسجم النتائج مع مفاهيم علم النفس التحرري (بارو)، حيث تُظهر التجربة العملية تشكيل علاقات تضامن مجتمعية واعية وفاعلة، تحوّل المدارس إلى فضاءات تعليمية مقاومة للسياسات المهيمنة، وتعزز من قدرة المجتمع المحلي على المشاركة في بناء بيئة تعليمية صامدة ومتماسكة.

توضح الدراسة بذلك أن مجالس أولياء الأمور لم تقتصر على تقديم الدعم التقليدي، بل أسهمت في بناء شبكة حماية اجتماعية وثقافية، جعلت المدارس مراكز تربوية وطنية صلبة قادرة على مواجهة الضغوط الخارجية، وضمان استمرارية التعليم وتثبيت الهوية الوطنية في سياق الاحتلال.

السؤال الرابع: ما دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم من وجهة نظر أولياء الأمور في صور باهر؟

يهدف هذا السؤال إلى استكشاف تقييم المجتمع المحلي لدور مجالس أولياء الأمور في دعم واستدامة مدارس مديرية التربية والتعليم. أظهرت نتائج الدراسة أن أولياء الأمور يعتبرون المجالس أكثر من مجرد هيئات استشارية تقليدية، إذ تجسّد دورها كأدوات نضال مجتمعية فاعلة، تتضمن تعزيز

التواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي، حماية الهوية الوطنية، مواجهة السياسات الاحتلالية، الدفاع عن حقوق الطلبة والمعلمين، وبناء جسور شراكة فعالة بين المدرسة والأسرة.

تعكس هذه النتائج وعياً جماعياً مقاوماً، يربط بين التعليم والمجتمع كأداة لتعزيز الاستقلالية التربوية والمقاومة الثقافية. ويتسق هذا الوعي مع مفاهيم المواطنة الفاعلة والتربية التحررية (فريري)، حيث تتحول المدارس إلى فضاءات تعليمية تفاعلية تُمكن المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة في حماية القيم الوطنية. وبذلك، تُصبح مجالس أولياء الأمور أدوات استراتيجية للحفاظ على السيادة التربوية الوطنية، وضمان استمرارية التعليم الفلسطيني في مواجهة الضغوط الخارجية، وتعزيز دور المدرسة كمركز وطني وثقافي للمجتمع.

السؤال الخامس: ما تصوّرات أولياء الأمور حول سبل تحسين دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم؟

يرتبط هذا السؤال بهدف تحديد آليات تطوير فعّالة لتعزيز دور المجالس مستقبلاً. أوضحت النتائج أن أولياء الأمور يقترحون: تشكيل لجان قانونية لمتابعة الاعتداءات والضرائب ومواجهة السياسات الاحتلالية قانونياً، تنسيقاً أوسع مع لجان المعلمين لممارسة الضغط على الجهات الرسمية، إنشاء شبكات تضامن بين المدارس لتبادل الخبرات والموارد، وتعزيز البعد التوعوي الوطني عبر الأنشطة المدرسية، بما في ذلك المعارض والفعاليات الرمزية. كما أشارت النتائج إلى أهمية إنشاء لجنة متخصصة داخل المجالس لتعزيز الهوية الوطنية والتواصل مع المجتمع المحلي والمدارس.

تعكس هذه التصورات وعياً مجتمعياً عميقاً بأهمية التطوير البنوي للمجالس، بما يتوافق مع مفاهيم الحوكمة المجتمعية والمقاومة القانونية، ويؤسس لإطار مدني فاعل في الدفاع عن الحق في التعليم والهوية الوطنية، مع تعزيز دور المجالس كأدوات استراتيجية لصيانة السيادة التربوية والمجتمعية.

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة التي تناولت دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر خلال الفترة (2015-2023) من وجهة نظر أولياء أمور الطلبة، فإن إمكانية التعميم جزئياً، ويمكن بيان ذلك كما يلي:

إمكانيات التعميم: يمكن تعميم بعض نتائج الدراسة تعميماً تحليلياً (Analytical Generalization) وليس إحصائياً، وذلك على البيئات التعليمية الفلسطينية التي تتشابه في الظروف السياسية والاجتماعية مثل: المدارس الواقعة في بلدات مقدسية أخرى (كالعيزرية، سلوان، شعفاط... إلخ).

المدارس التي تخضع لنفس سياسات الاحتلال من حيث محاولات فرض المناهج، أو تهويد التعليم، أو التضييق على البنية التحتية.

المجتمعات التي تتميز بوجود مجالس أولياء أمور فاعلة، وتواجه تحديات مشابهة في العلاقة بين المجتمع المحلي والمؤسسة التعليمية.

لا يمكن تعميم النتائج إحصائياً على مدارس تخلو من وجود مجالس أولياء أمور فاعلة، أو لا تتمتع بظروف سياسية واجتماعية وثقافية مشابهة لبلدة صور باهر

وجود خصوصية في دور المجالس في صور باهر نتيجة التاريخ التنظيمي والتعليمي المميز لها، والذي قد لا يتكرر بنفس الشكل في مناطق أخرى.

إذن، يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة على مستوى التحليل النوعي والمقارنات السياقية، وتوظيفها لتوليد فهم أعمق لدور المجتمع المحلي في حماية التعليم الوطني في ظل الاحتلال، إلا أن تعميمها إحصائياً يتطلب حذراً، ويشترط إجراء دراسات مماثلة في مناطق فلسطينية أخرى مع اعتماد أساليب عينة أكثر اتساعاً وتمثيلاً.

5.2 التوصيات

توصيات لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية:

- تنمية الوعي الوطني الفلسطيني من خلال:
 - إدراج وحدات تعليمية في المناهج تعزز الهوية الوطنية والتاريخ الفلسطيني.
 - تنظيم أنشطة ثقافية ومسابقات مدرسية حول التاريخ والتراث الفلسطيني.
 - تدريب المعلمين على دمج قيم الانتماء الوطني في العملية التعليمية.
- حماية المناهج الفلسطينية من التشويه من خلال:
 - تشكيل لجنة رقابة على المناهج في مدارس القدس.
 - تزويد المدارس بنسخ رقمية ورقية معتمدة من المناهج الفلسطينية.
 - متابعة ورصد محاولات الاحتلال لاستبدال المناهج ورفع تقارير دورية.

توصيات موجهة لمديرية التربية والتعليم في القدس:

- تحويل المدارس إلى مراكز مجتمعية في فترات ما بعد الدوام من خلال:

- فتح المدارس أمام الأهالي لتنظيم ورش عمل ثقافية وفنية.
- استضافة أنشطة توعوية وتدريبية لأولياء الأمور.
- توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للطلبة وأسرهم.
- تحسين البيئة التعليمية من خلال:
 - توفير تجهيزات تعليمية حديثة ومستلزمات مدرسية مجانية للطلبة المحتاجين.
 - تنفيذ خطط للصيانة الدورية للمدارس.
 - إنشاء قاعات متعددة الاستخدامات للأنشطة اللامنهجية.

توصيات موجهة لمجالس أولياء الأمور:

- تعزيز الشراكة مع المدرسة من خلال:
 - عقد لقاءات دورية بين المجلس والمعلمين والإدارة المدرسية.
 - تنظيم حملات تطوعية لصيانة المدرسة وتجميلها.
 - المشاركة في وضع خطط مدرسية لمواجهة التحديات التعليمية.

توصيات موجهة للأهالي:

- المساهمة في تعزيز الهوية الوطنية لدى أبنائهم من خلال:
 - سرد القصص التاريخية الفلسطينية للأطفال.
 - زيارة المواقع التاريخية والأثرية في القدس.
 - متابعة المحتوى التعليمي الذي يتلقاه الأبناء ومراجعتة.

توصيات موجهة لمؤسسات المجتمع المحلي:

- دعم العملية التعليمية في القدس من خلال:
 - تمويل برامج تعليمية وأنشطة مدرسية وطنية.
 - تنظيم مخيمات صيفية تعزز الانتماء الوطني.
 - توفير منح دراسية للطلبة المقدسيين.

توصيات موجهة للجامعات:

- تدريب أولياء الأمور على آليات عمل مجالس أولياء الأمور وحقوقهم وواجباتهم، من خلال:
 - إعداد برامج تدريبية متخصصة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
 - عقد ورش عمل تعريفية دورية في الحرم الجامعي أو في المدارس.
 - إنتاج مواد تعليمية (مطويات، كتيبات، فيديوهات) تشرح مهام المجالس ودورها في دعم العملية التعليمية.
- تعزيز الشراكة بين الجامعات والمدارس، من خلال:
 - تنظيم أيام مفتوحة تستضيف أولياء الأمور والمجالس المدرسية لعرض التجارب الناجحة.
 - توفير استشارات أكاديمية وقانونية للمجالس المدرسية.
 - إشراك طلبة تخصصات التربية والخدمة الاجتماعية في دعم أنشطة المجالس كمشاريع تدريب ميداني.
- المساهمة في رفع الوعي الوطني لدى أولياء الأمور، من خلال:
 - عقد ندوات ومحاضرات حول الهوية الوطنية وسبل تعزيزها في البيئة المدرسية.
 - توثيق التجارب والمبادرات الوطنية الناجحة وتعميمها على المدارس.
 - إنشاء منصات إلكترونية أو صفحات تواصل اجتماعي تربط بين الجامعات والمجالس المدرسية لتبادل الأفكار والخبرات.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

1. الأشهب، اعتدال (10 نوفمبر 2024). مقابلة شخصية بشأن نشأة مجالس أولياء الأمور. أجرى المقابلة إياد حميدان.
2. أبو القاسمي، محمد. (2017). نظرية الثقافة. مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
3. أبو عفيفة، اسلام. (2024). أثر تحريف المناهج الفلسطينية على تشكيل الهوية الوطنية للطلبة المقدسيين في مدارس شرق القدس من وجهة نظر أولياء الأمور (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، فلسطين.
4. ابو عصب، ميرفت. (2022). اتجاهات اولياء امور طلبة المرحلة الثانوية نحو اختيار تدريس المناهج الاسرائيلية لأبنائهم في مدارس القدس الشرقية. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 10(5)، 79-104.
5. أبو عصب، ميرفت. (2022). المناهج الفلسطينية المعدلة في مادة التاريخ وأثرها على الهوية الوطنية في مدارس القدس الشرقية. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 38(8)، 213-232.
6. أبو راس، علي. (2024). التعليم في القدس_التحديات، والتحديات، وغياب المرجعية الموحدة.. تحليل وحلول. مجلة المقدسية، العدد 23، 67-91.
7. أبو غزالة، نبيلة. (2021). أسئلة المناهج وأثرها على الثقافة الوطنية لدى سكان مدينة القدس: حالة معلمي مدارس القدس (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
8. أبو هلال، علي. (2022، 2 أغسطس). الاحتلال ينتهك حق التعليم ويقرر إغلاق 6 مدارس في القدس. وكالة الصحافة الوطنية: <https://alquds.com/ar/posts/27525>
9. أبو معلا، سعيد. (2022). القدس تستحضر نضال حسني الأشهب في معركتها ضد "أسئلة التعليم" وتعلن الإضراب الشامل كخطوة أولى. جريدة القدس العربي.
10. اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس. (2018، 10 نوفمبر). ما هو اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس؟ [منشور على فيسبوك]. في <https://www.facebook.com/profile.php?id=100064776150883>
11. اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس. (2022، 8 فبراير). إلى ما آل إليه التعليم بالقدس الشريف؟ [منشور على فيسبوك]. في <https://www.facebook.com/profile.php?id=100064776150883>

12. العيسى، ايناس، وكمال، نور. (2021). اتجاهات أولياء الأمور في مدينة القدس نحو تدريس المناهج غير الفلسطينية (الإسرائيلية والبريطانية والأمريكية والألمانية). مجلة العلوم التربوية والنفسية، 5(23)، 18-40.
13. أحمد، عائشة. (2019). سياسات ومخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأثرها على إعمال الحق في التعليم في القدس المحتلة. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
14. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة. (2020). دليل استرشادي: أدوات المساءلة الاجتماعية لأعضاء مجالس أولياء الأمور. فلسطين.
15. تايسون، لويس. (2014). النظريات النقدية المعاصرة الدليل الميسر للقارئ، ترجمة: أنس عبد الرزاق مكتبي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع.
16. التميمي، علي. (2016). القهر ومشروعية سلطة الدولة. دار أمجد للنشر.
17. جبريل، سمير. التعليم في القدس، الواقع والتحديات، 2015م.
18. حركة مقاطعة إسرائيل. (2024، 30 أكتوبر). في ضوء حظر البرلمان الإسرائيلي لعمل الأونروا في فلسطين المحتلة: الرهان على الضغط الشعبي لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة ومعايبتها: <https://bdsmovement.net/ar/news/UNRWABANNEDbyIsrael>
19. حسن، علي. (2019). تعلم الإحصاء من البداية حتى التمكن. دار ماستر للنشر.
20. خالدي، أحمد. (2022). إسهامات الفكر التربوي- الاصلاحى في تعزيز الخصوصية الجزائرية (1830-1962). مجلة روافد. (6). 138-162.
21. الخبتي، علي صالح. (2009). صورة العرب والمسلمين في مدارس اسرائيل: تحليل المناهج الدراسية في التعليم. مكتبة العبيكان.
22. خضر، لطيفة. (2000). دور التعليم في تعزيز الانتماء. عالم الكتب.
23. ذوقان، رانيا. (2023). أسئلة التعليم في القدس وانعكاسه على الهوية والثقافة الفلسطينية واستراتيجيات المواجهة 2015م-2022م (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين.
24. زيادي، فتحي، وشعبان، زينب. (2024). التربية وتحول الوعي.. مقاربات في التعليم والحرية والديمقراطية. وكالة الصحافة العربية.
25. سالم، وليد. (2024). الصراع على التعليم في القدس الشرقية بين محو وحفظ الهوية الفلسطينية عبر تعليم تحرري: أفكار سياساتية. مجلة المقدسية، العدد 23، 149-189.
26. سعد الدين، نادية. (2017). 13% من القدس ما تبقى للفلسطينيين. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (4299)، 22-24.

27. السعد، عزالدين. (2021). الدور البناء للجنة الآباء للأهل والمدرسة والأبناء: [/https://jicc.org.il/ara/Parents-boards](https://jicc.org.il/ara/Parents-boards)
28. السمان، محمد. (2012). واقع التعليم في القدس: التحديات والآفاق المستقبلية. القدس: دار الفكر التربوي.
29. شبكة قُدس. (2022، 19 سبتمبر). كيف سيواجه المقدسيون محاولات الاحتلال تشكيل مجالس أولياء أمور محسوبة عليه لفرض المنهاج؟: <https://qudsn.co/post/194969>
30. شعبان، زينب. (2024). الهوية. تحديات التعليم والهيمنة الثقافية. وكالة الصحافة العربية.
31. صابرينة، بلوط، وعمر، سواريت. (2023). الأدوات والديمقراطية-جون ديوي نموذجاً. مقاربات فلسفية، 10(1)، 44-57.
32. صندوق، هيام، وأبو عصب، خالد. (2023). تحسين جودة التعليم في القدس: مسارات البجروت والتوجيهي نحو إصلاح نظام التعليم المقدسي أم صراع هوية. مجلة المقدسية، العدد 23، 47-66.
33. طوطح، هنادي. (2023). واقع تعدد المرجعيات التعليمية في قطاع التعليم الفلسطيني في مدينة القدس. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 39(2،5)، 97-116.
34. طوطح، هنادي، وعبدالعال، سعاد. (2021). متطلبات تطبيق التخطيط الاستراتيجي ومعوقاته في المدارس الخاصة في مدينة القدس. المجلة العربية للنشر العلمي، (35)، 530-552.
35. عبد العالي، عباد القادر. (2023). السياسة المقارنة: مقدمة في النظريات والقضايا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
36. العزمية، علال. (2012). القيم والمدرسة. مجلة عالم التربية، (21)، 202 - 217.
37. عطية، محمد. (2009). التعليم وأزمة الهوية. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
38. عمر، سعيد. (2007). آفاق تربوية متجددة في التربية والتحول الديمقراطي. الدار المصرية اللبنانية.
39. عمرو، عبير، وزيدان، عفيف. (2024). المنهاج الإسرائيلي وتزييف الوعي لدى طلبة مدارس شرقي القدس من وجهة نظر أولياء الأمور. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، 12(25)، 12747-12775.
40. فريري، باولو. (1995). الفعل الثقافي في سبيل الحرية، ترجمة: يوسف نور عوض، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.

41. فريري، باولو. (2013). تعليم المقهورين، ترجمة: إبراهيم الرداوي، دار القلم.
42. قدح، أنوار. (2024). أسئلة المناهج في القدس: تحدٍ وجودي. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. متاح على: <https://www.alzaytouna.net/2024/02/19/>
43. قدح، أنوار. (2023). تحريف المناهج الفلسطينية في: القدس: التطهير العرقي وأساليب المقاومة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 189-159
44. قدح، أنوار. (2022). "التعليم في القدس: الأداة الاستعمارية الناعمة"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 12 أكتوبر 2022، <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1653307>
45. الكرنز، إياد. (2023). دليل تفعيل مجلس أولياء الأمور في المدارس. مؤسسة عبد المحسن القطان.
46. الكيلاني، ثروت زيد. (2023). ادعاءات السلطة القائمة بالاحتلال على تحريض المناهج الفلسطينية على العنف والإرهاب وعدم الالتزام بمعايير اليونسكو. مجلة المقدسية، العدد 23، 144-109.
47. لافي، عبد الكريم. (2015، 17 مارس). دور الاتحاد في العملية التعليمية، اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس [منشور على فيسبوك]. في <https://www.facebook.com/profile.php?id=100064776150883>
48. مجيد، سوسن. (2013). أسس بناء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية. مركز دبيونو لتعليم التفكير.
49. محاجنة، غدير. (2023). لماذا لا تعترف الأكاديمية الإسرائيلية بعلم النفس التحرري؟. منشورات فسحة: <https://www.arab48.com/>
50. المحافظة، يسري. (2022). المدرسة ودورها في تعزيز التنشئة الاجتماعية للطلبة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. 3(7)، 337-319.
51. محسن، مصطفى، والطاهري، نور الدين. (2001). الخطاب الإصلاحية التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية. المستقبل العربي، 24 (270)، 200-194.
52. مكنيل، جون. (2008). المنهاج المعاصر في الفكر والفعل، ترجمة: عبد الإله الملاح، العبيكان للنشر.
53. منشورات المؤتمر الوطني الشعبي للقدس. (د.ت). مؤسسات مقدسية: <https://www.alquds-oldcity.com>

54. منصور، جوني. (2023). سياسات الأسرلة في المجال التعليمي ومناهجه في القدس المحتلة في: القدس: التطهير العرقي وأساليب المقاومة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 153-129
55. مؤسسة فبصل الحسيني. (2020، 9 سبتمبر). متطلبات التّعليم عن بعد، ومتطلبات العودة للمدارس في ظل جائحة كورونا: <https://www.fhfpal.org/buy-time-in-jerusalem/8003.html>
56. مؤسسة فيصل الحسيني. (2024، 8 أغسطس). التعليم في القدس: <https://www.fhfpal.org/programs/63.html>
57. مؤسسة القدس الدولية. (2025). خلاصات التقرير السنوي: حال القدس 2024. قراءة في مسارات الأحداث والمآلات. لبنان.
58. مؤسسة باسيا (2023). التسرب من المدارس في القدس الشرقية: الواقع والخيارات للمتسربين والمتسربات. القدس.
59. الهندي، عليان. (2023). أبعاد الخطة الخمسية الإسرائيلية لتهويد التعليم في القدس الشرقية (2024-2028). مجلة المقدسية، العدد 23، 93-108.
60. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: ديوان المظالم (2022). وضع حقوق الإنسان في فلسطين، التقرير السنوي الثامن والعشرون. فلسطين.
61. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (د.ت). التعليمات الخاصة بمجالس أولياء الأمور في المدارس الحكومية والخاصة. فلسطين.
62. وزارة التربية والتعليم. (2012). دليل اولياء الامور في المدارس الفلسطينية. الامديست، فلسطين.
63. وزارة التربية والتعليم العالي. (2018). نظام المتابعة والتقييم للخطة الاستراتيجية القطاعية 2017-2022: تقرير المتابعة والتقييم لسنة الأساس 2017. دولة فلسطين.
64. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين. (2025، 3 يناير). إن الوقت يمضي بسرعة نحو تنفيذ مشروع قانون الكنيست: [/https://www.unrwa.org/ar/newsroom/official-statements](https://www.unrwa.org/ar/newsroom/official-statements)
65. وكالة معًا الإخبارية. (2015، 1 سبتمبر). مدارس القدس.. أبنية تفتقر لمقومات التعليم وخطر يواجه المنهاج: <https://www.maannnews.net/news/795891.html>

1. Alayan, S. (2019). Education in East Jerusalem: Occupation, Political Power, and Struggle. Routledge.
2. Alian, S. (2021). The Struggle Over Curricula in East Jerusalem: The Palestinian Curriculum versus the Israeli Curriculum. David Yellin College of Education, Jerusalem. Electronic Journal, Issue No. 10 (December 2021, Kislev 5782).
3. Al-Qiq, Z. (2019). Toward the Israelization of Education: What are the Implications of Closing the Directorate of Education in Jerusalem? (S. Jabaly, Trans.). Jerusalem Quarterly, 95, 106–109.
4. Akers, R. L., & Jennings, W. G. (2015). Social Learning Theory. The handbook of criminological theory, 230-240.
5. B Bachioua, L. A. (2011). Fundamentals of Statistics Concepts and Applications an Arabic Text. Lulu. com.
6. Blaylock, D., Hughes, J., Furey, A., & Donnelly, C. (2018). Integrating Northern Ireland: Cross- group Friendships in Integrated and Mixed Schools. British Educational Research Journal, 44(4), 643–662.
7. Bulhan, H. A. (2015). Stages of Colonialism in Africa: From Occupation of Land to Occupation of Being. Journal of Social and Political psychology, 3(1), 239-256.
8. Coohill, J. (2000). Ireland: A Short History. Oxford: One World Publication.
9. Donnelly, C., Furey, A., & Hughes, J. (2016). Integrated Schools and Intergroup Relations in Northern Ireland: The Importance of Parents. Educational Research, 58(4), 442–456.
10. El Aidi, A., & Yechouti, Y. (2017). Antonio Gramsci's theory of cultural Hegemony in Edward Said's orientalism. Galaxy: International Multidisciplinary Research Journal, 6(5), 1-9.
11. Furey, A., Donnelly, C., Hughes, J., & Blaylock, D. (2016). Interpretations of National Identity in Post- Conflict Northern Ireland: a Comparison of Different School Settings. Research Papers in Education, 32(2), 137–150.
12. Hasson, N. (2023, September 3). The Israeli Curriculum Gains Foothold in East Jerusalem and Sparks Opposition. Haaretz. <https://www.haaretz.co.il/news/education/2023-09-03/ty-article/.premium/0000018a-5753-d477-af8f-ff7f49820000>
13. Hushan, M. (2011). Unique in the World – The Education System in Jerusalem. Jerusalem Institute for Policy Research. <https://jerusalemstitute.org.il/blog>
14. Hughes, J., & Donnelly, C. (2006). Contact as a Policy Mechanism for Promoting Better Relations in Integrated Schools in Northern Ireland and

- Bilingual/bi-national Schools in Israel. *Journal of Peace Education*, 3(1), 79–97.
15. Ir Amim. (2024). East Jerusalem Education Report, academic year 2023-2024.
 16. Kashti, O., & Hasson, N. (2016, January 29). Bennett's Israelization: The Ministry of Education will invest in East Jerusalem Schools Only if they Adopt the Israeli Curriculum. *Haaretz*. <https://www.haaretz.co.il/news/education/2016-01-29/ty-article/.premium/0000017f-df12-db22-a17f-ffb31c8b0000>
 17. Krantz, S. (2016). A Marxist Analysis of the Value-Based Education Portrayed in the Swedish Curriculum for Upper Secondary School. *English Teacher Education Campus Helsingborg*.
 18. Kamhawi, N. (2024). Effective Mechanisms for Inclusive Educational and Health Services for Palestinians in East Jerusalem [Background paper, Roundtable 6]. Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS) & Heinrich Böll Stiftung
 19. Marantz, M. (2023, January 6). High Court to Jerusalem Municipality: Present a Plan for Building 1,000 Classrooms in East Jerusalem neighborhoods. *Davar*. <https://www.davar1.co.il/414660/>
 20. Marazzi, C., & Vollhardt, J. R. (2024). “When you Live in a Colony... Every Act Counts”: Exploring Engagement in and Perceptions of Diverse Anti-Colonial Resistance Strategies in Puerto Rico. *British Journal of Social Psychology*.
 21. Qadah, A. (2022). Education in Jerusalem: A Tool of Soft Colonialism (S. Jabaly, Trans.). *Jerusalem Quarterly*, 95, 100–105. Institute for Palestine Studies.
 22. Ratner, C. (2015). Recovering and Advancing Martin-Baro’s ideas about psychology, culture, and social transformation. *Theory and Critique of Psychology*, 6, 48-76.
 23. Ramon, A., & Ansari, A. (2023). Combined tools: "Private" and Public Education in East Jerusalem, 1967–2022. *Jerusalem Institute for Policy Research*.
 24. Shlomo, O. (2016). Sub-formalization in East Jerusalem Schooling. *Geography Research Forum*, 36, 51–67.
 25. Sullivan, A. (2002). Bourdieu and Education: How Useful is Bourdieu's Theory for Researchers?. *Netherlands Journal of Social Sciences*, 38, 144-166.
 26. Tandi, S. (2019). Educational Contribution of Emile Durkheim: a functional assessment. *The Research Journal of Social Sciences*, 10(2), 146-156.
 27. Tolomelli, A. (2015). “Two Schools Under One Roof”: The Role of Education in the Reconciliation Process in Bosnia and Herzegovina. *Ricerche di Pedagogia e Didattica*, 10(1), 89–108.

28.UNICEF (2018), "State of Palestine Country Report on Out-Of-School Children", July 2018 , p. 94 .

ملحق (1)

النسخة النهائية للاستبانة

عزيزي ولي الأمر:

تحية طيبة وبعد، في إطار إعداد رسالة ماجستير في جامعة القدس بعنوان: "دور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم - القدس الشريف، صور باهر نموذجاً (2015-2023م)"

تهدف هذه الاستبانة إلى استطلاع آرائكم حول الأدوار التي تقوم بها مجالس أولياء الأمور ومدى تأثيرها في دعم العملية التعليمية. نؤكد لكم أن جميع البيانات ستستخدم لأغراض علمية فقط مع ضمان السرية التامة.

شاكرين تعاونكم ومساهمتم القيمة في إنجاح هذا البحث.

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

يرجى وضع علامة (✓) أمام الخيار المناسب:

1- الجنس:

ذكر

أنثى

2- المستوى التعليمي:

أقل من الثانوية العامة

بكالوريوس

ثانوية
عامة

دراسات عليا

دبلوم

3- نوع المدرسة التي يدرس فيها الأبناء:

مدرسة حكومية فلسطينية

مدرسة تابعة لوكالة الغوث

مدرسة خاصة

مدرسة تابعة لبلدية الاحتلال

4- مستوى الدخل الشهري للأسرة (بالشيكل):

أقل من 5,000

5,000 – 9,999

10,000 –

14,999

15,000 فأكثر

أفضل عدم

الإفصاح

القسم الثاني: فقرات الاستبانة

عزيزي المستجيب، يرجى قراءة كل فقرة بعناية واختيار الإجابة الأكثر تعبيراً عن وجهة نظرك:

#	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المجال الأول: مواجهة سياسة المحو والإحلال						
1	تراقب مجالس أولياء الأمور التزام المدارس بالمناهج الفلسطينية.					
2	تعارض المجالس إدخال كتب إسرائيلية إلى المدارس.					
3	ترفض المجالس التمويل المشروط الذي يمس بالهوية التعليمية.					
4	تعمل المجالس على زيادة وعي الأهل بسياسات المحو.					
5	تدعم المجالس الأنشطة التي تعزز الهوية الوطنية.					
6	تنظم المجالس حملات ضد محاولات تهويد التعليم.					
7	تعقد المجالس لقاءات توعوية للطلبة حول الهوية الوطنية.					
8	تنسق المجالس مع مؤسسات وطنية لمواجهة التهويد.					
المجال الثاني: الضغوط المالية والإدارية						
9	تساهم المجالس في جمع تبرعات لدعم المدارس.					
10	تتعاون المجالس مع لجان الزكاة والمؤسسات الخيرية.					
11	تتابع المجالس المصاريف التشغيلية في المدارس.					
12	تتواصل المجالس مع مؤسسات دولية لدعم المدارس.					
13	تقيم المجالس أنشطة تهدف لتعزيز التمويل المجتمعي.					

#	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
14	تشارك المجالس في حل الأزمات المالية الطارئة.					
15	تطالب المجالس بتوفير ميزانية ثابتة للمدارس.					
16	تسعى المجالس لتأمين منح تعليمية للطلبة المحتاجين.					
المجال الثالث: تعزيز الهوية الوطنية						
17	تشجع المجالس الأنشطة المدرسية ذات الطابع الوطني.					
18	تساند المجالس المبادرات التي تحيي المناسبات الوطنية.					
19	ترفض المجالس رموز غير وطنية في المدارس.					
20	تدعم المجالس تعليم اللغة العربية كوسيلة للهوية.					
21	تركز المجالس على غرس القيم الوطنية في الطلبة.					
22	تحت المجالس الأهل على تعليم أبنائهم تاريخ القدس.					
23	تنسق المجالس مع المجتمع المحلي لتعزيز الهوية.					
24	تسهم المجالس في تنظيم زيارات تعليمية للمعالم الوطنية.					
المجال الرابع: حماية حقوق الطلبة والمعلمين						
25	تدعم المجالس المعلمين في مطالبهم المهنية.					
26	تتابع المجالس حالات الفصل أو النقل التعسفي.					
27	تتدخل المجالس لحماية الطلبة من الانتهاكات.					
28	تعمل المجالس على تأمين بيئة تعليمية آمنة.					
29	تشجع المجالس احترام حقوق الإنسان في المدارس.					
30	ترفع المجالس الشكاوى المتعلقة بالتعليم للجهات					

#	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	الرسمية.					
31	تنسق المجالس احترام حقوق الإنسان في المدارس.					
المجال الخامس: تعزيز التواصل المجتمعي						
32	تقيم المجالس لقاءات دورية مع أولياء الأمور.					
33	تستطلع المجالس آراء أولياء الأمور بانتظام.					
34	تنسق المجالس مع الجمعيات المحلية لدعم التعليم.					
35	تنشر المجالس تقارير دورية حول أنشطتها.					
36	توزع المجالس نشرات توعية تعليمية.					
37	تشارك المجالس في المناسبات الاجتماعية المجتمعية.					
38	تسعى المجالس لتعزيز العلاقة بين المدرسة والمجتمع.					
المجال السادس: تفعيل دور الأسرة						
39	تدعو المجالس الأهل لحضور اجتماعات دورية.					
40	تشجع المجالس تعزيز التواصل بين الطالب وذويه.					
41	تحفز المجالس الأهل على المشاركة في أنشطة مدرسية.					
42	تتواصل المجالس مع الأهل لمعالجة تأخر الأبناء.					
43	تنظم المجالس ورش عمل تثقيفية لأولياء الأمور.					

ملحق (2)

أداة المقابلة

أداة المقابلة

دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم

صور باهر نموذجاً (2015 – 2023)

المستجيب: المسمى الوظيفي:

المؤسسة:

أولاً: سياسات الاحتلال الموجهة نحو مدارس صور باهر في الفترة بين 2015-2023:

- ما هي السياسات والإجراءات التي اتخذها الاحتلال تجاه مدارس صور باهر خلال الفترة من 2015 إلى 2023؟

.....
.....
.....

- كيف أثرت سياسات الاحتلال على العملية التعليمية في مدارس صور باهر؟

.....
.....
.....

ثانياً: الصعوبات والتحديات التي واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر في الفترة
بين 2015-2023:

- ما هي التحديات التي واجهتها مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر خلال الفترة
من 2015 إلى 2023؟

.....
.....
.....

- كيف تعاملت المدارس مع هذه التحديات؟

.....
.....
.....

ثالثاً: اسهامات مجالس أولياء الأمور في صور باهر بدعم وحماية مدارس مديرية التربية
والتعليم خلال الفترة بين 2015 - 2023:

- ما هي الأنشطة والمبادرات التي قامت بها مجالس أولياء الأمور في صور باهر لدعم
وحماية مدارس مديرية التربية والتعليم خلال الفترة من 2015 إلى 2023؟

.....
.....
.....

- كيف أثرت هذه الأنشطة والمبادرات على المدارس والمجتمع المحلي؟

.....
.....
.....

ملحق (3)

أسماء السادة المحكمين

1. د. بلال خالد عبد ربه / دكتوراه بالإدارة التربوية / المدير الإداري لمدارس الايمان
2. زياد الشمالي رئيس اتحاد لجان أولياء الامور طلاب مدارس القدس العربية
3. سمير جبريل - مدير مديرية التربية والتعليم بالقدس
4. د. سهيل صالحه/ دكتور في جامعة النجاح الوطنية.
5. د. مازن الخطيب/ دكتور في جامعة القدس-أبوديس.
6. وجدان الهلسة/ رئيس قسم التخطيط في مديرية التربية والتعليم في القدس.

ملحق (4)

طلب تسهيل مهمة

AL-QUDS UNIVERSITY
Jerusalem
Centre for Jerusalem Studies



جامعة القدس
القدس
مركز دراسات القدس

التاريخ: 2024/3/31

الى من يهيمه الامر .

تحية مقدسية وبعد ،،،،

الموضوع تسهيل مهمة للطلاب اباد حميدان .

- الطلابه المذكور اعلاء يقوم بعمل رسالة ماجستير بعنوان " دور المجتمع المحلي في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس الشريف بصورباهر نموذجا" بإشراف الدكتور وليد سالم نرجوا من حضرتكم التعاون معه في الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث .
- حيث يحتاج الطالب المذكور الى معلومات من مديرية التربية والتعليم في القدس الشريف حول :
1. اعداد الطلبة في كل مدرسة في الفترة الواقعة بين 2015/2024.
 2. عام تأسيس المدرسة في مرحلتها العمرية الحالية أو تحولها من مرحلة لأخرى.
 3. طبيعة المدرسة الجندرية (ذكور /إناث/مختلطة)

مع فائق احترامنا وتقديرنا

د.يوسف سعيد الننتشه

مدير مركز دراسات القدس



Jerusalem – The Old City
Souq Qataneen
Tel: 02-6287517 / Fax: 02-6284920
P.O.Box 51000 Jerusalem

القدس – البلدة القديمة
سوق القطانين
التلوفن: 02- 6287517 / فاكس: 02- 6284920
ص.ب 51000 القدس

ملحق (5)

كتاب تسهيل مهمة لمدارس الأونروا



From: Iman Faraj <I.Faraj@unrwa-edu.org>
Sent: Wednesday, March 26, 2025 8:07 AM
To: AMAR, Muaweyah <m.imar@UNRWA.ORG>
Cc: Iyad Hmaidan <iyad.hmaidan@students.alquds.edu>
Subject: Re: طلب تسهيل مهمة

السيد رئيس برنامج التعليم المحترم

الكريم منتظرين ردكم نرفع الموضوع لعنايتكم

وشكرا

Iman Ali Mah. Faraj
SCHOOL Principal
SUR BAHER Co/Ed School - Jerusalem
0528773052
i.faraj@unrwa.org

----- Forwarded message -----

من: **AMAR, Muaweyah** <m.imar@unrwa.org>

Date: الأربعاء, 26 مارس 2025, 8:38 ص

Subject: RE: طلب تسهيل مهمة

To: Iman Faraj <i.Faraj@unrwa-edu.org>

Cc: Iyad Hmaidan <iyad.hmaidan@students.alquds.edu>

Dear Iman

Yes this is fine

Regards,



muawia amar | chief field education programme- unrwa | education | west bank

t:+972 2 5890466 | W: +972 562 940 452 | e:m.imar@unrwa.org

unrwa.org | [facebook](#) | [youtube](#) | [twitter](#) | [WhatsApp: +970 562940452](#)

#TeachingExcellence

Education for Palestine refugees

From: Iman Faraj <i.Faraj@unrwa-edu.org>
Sent: Wednesday, March 26, 2025 8:07 AM

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
143	النسخة النهائية للاستبانة	1
148	أداة المقابلة	2
150	أسماء السادة المحكمين	3
151	طلب تسهيل مهمة	4
152	كتاب تسهيل مهمة لمدارس الأونروا	5

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
58	توزيع العينة حسب المتغيرات الديمغرافية	3.1
64	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الأول	3.2
64	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الثاني	3.3
65	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الثالث	3.4
65	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الرابع	3.5
66	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الخامس	3.6
66	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال السادس	3.7
67	معاملات الارتباط بين محاور مقياس الدراسة الحالية	3.8
68	ثبات مقياسي إدارة الدراسة وأبعادهما بمعامل ألفا كرونباخ	3.9
69	معياري الحكم على نتائج الدراسة الحالية.	3.10
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة أفراد عينة	4.1
110	الدراسة على أبعاد مقياس دور مجالس أولياء الأمور، مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.	
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور التصدي	4.2
111	لمحاولات المحو والإحلال، مرتبة تنازليا	
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور مواجهة	4.3
112	الضغوط المالية والإدارية، مرتبة تنازليا	
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تعزيز	أ.4.4
113	الهوية الوطنية، مرتبة تنازليا.	
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تعزيز	ب.4.4
114	الهوية الوطنية، مرتبة تنازليا.	
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور حماية	4.5
115	قوق الطلاب والمعلمين، مرتبة تنازليا.	
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تعزيز	4.6
116	التواصل المجتمعي، مرتبة تنازليا.	
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تفعيل	4.7
117	دور الأسرة، مرتبة تنازليا.	

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
119	اختبار (t-Test) دلالة الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور مجلس أولياء الامور، تبعا لمتغير الجنس.	4.8
120	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) دلالة الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور مجالس أولياء الأمور، تبعا لمتغير المستوى التعليمي	4.9
121	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، تبعا لمتغير المستوى التعليمي.	أ.4.10
122	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، تبعا لمتغير المستوى التعليمي.	ب.4.10
123	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) دلالة الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم، تبعا لمتغير نوع المدرسة.	4.11
124	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) دلالة الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم، تبعا لمتغير مستوى الدخل.	أ.4.12
125	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) دلالة الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور مجالس أولياء الأمور في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم، تبعا لمتغير مستوى الدخل.	ب.4.12
126	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، تبعا لمتغير المستوى التعليمي	4.13

فهرس المحتويات:

أ	إقرار
ب	الشكر والتقدير
ج	الملخص
هـ	ABSTRACT:
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة:
1	1.1 المقدمة:
3	2.1 مبررات الدراسة
3	3.1 مشكلة الدراسة
4	4.1 أهداف الدراسة
5	5.1 أهمية الدراسة
5	6.1 أسئلة الدراسة
6	7.1 فرضيات الدراسة
7	8.1 حدود الدراسة
8	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
9	1.2 ماهية التعليم وأهميته في تعزيز الهوية الثقافية
11	1.1.2 نظريات تفسر سياسات المحو والإحلال في مجالي الثقافة والتعليم:
17	2.1.2 تحديات التعليم في القدس الشرقية:
27	3.1.2 نشأة مدارس مكتب التربية والتعليم في القدس منذ 1967م وحتى الآن:
34	4.1.2 نشأة مجالس أولياء الأمور في القدس
40	5.1.2 حقوق وواجبات مجلس أولياء الأمور في مدارس البلدية والمعارف:
42	6.1.2 اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس:
44	7.1.2 دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم
46	2.2 الدراسات السابقة
53	1.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة:
55	الفصل الثالث: منهجية الدراسة:
55	1.3 منهجية الدراسة
56	3.2 مجتمع الدراسة
57	3.3 عينة الدراسة

4.3 أدوات الدراسة.....	60
5.3 متغيرات الدراسة.....	68
6.3 المعالجات الإحصائية.....	69
7.3 معيار الحكم على النتائج.....	69
الفصل الرابع: دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر:	70
1.4 سياسات الاحتلال الموجهة نحو مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر في الفترة بين 2015-2023.....	70
1.1.4 محاولة فرض المنهاج الإسرائيلي وأسرة التعليم:	71
2.1.4 الاعتقالات والاعتداءات على الطلبة والمعلمين:	72
3.1.4 منع أو تقييد تراخيص البناء والترميم للمدارس:	73
4.1.4 فرض ضريبة الأرنونا على المدارس:	74
5.1.4 عرقلة وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم:	76
6.1.4 الترويج لنظام البجروت على حساب التوجيهي الفلسطيني:	77
7.1.4 التمييز المالي بين المدارس:	78
2.4 تأثيرات سياسات الاحتلال على العملية التعليمية في مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر.....	79
1.2.4 ضعف الهوية الوطنية والقيم الثقافية لدى الطلبة:	80
2.2.4 ازدحام الصفوف ونقص المباني:	81
3.2.4 تسرب الطلبة:	82
3.4 الصعوبات التي واجهت مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر في الفترة بين 2015-2023.....	84
1.3.4 تسرب المعلمين بسبب قلة الرواتب:	84
2.3.4 نقص الموارد المالية والمادية:	86
3.3.4 الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على المدارس والمعلمين والطلبة:	87
4.4 الآليات المتبعة من قبل مدارس مديرية التربية والتعليم لمواجهة التحديات التي تفرضها سياسات الاحتلال.....	89
1.4.4 الضغط المؤسسي والدعم المالي المباشر:	89
2.4.4 التشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي:	91
3.4.4 استخدام المنهج الخفي لتعزيز الهوية الوطنية في نفوس الطلبة:	92

93.....	4.4.4 رفع مستوى الانتماء الوطني لدى المعلمين:
95.....	5.4 اسهامات مجالس أولياء الأمور في صور باهر بدعم وحماية مدارس مديرية التربية والتعليم خلال الفترة بين 2015 – 2023
95.....	1.5.4 تعزيز المشاركة المجتمعية:
96.....	2.5.4 دعم المعلمين معنويًا وماديًا:
98.....	3.5.4 الدعم المادي والعيني للمدارس:
99.....	4.5.4 المساهمة في حماية المدارس والطلبة:
100.....	5.5.4 دعم الأنشطة الطلابية والخدمات اللوجستية:
101.....	6.5.4 التوعية والدعم الأكاديمي:
102.....	6.4 انعكاسات أنشطة ومبادرات مجالس أولياء الأمور على مدارس مديرية التربية والتعليم والمجتمع المحلي في صور باهر
102.....	1.6.4 تعزيز دور المجتمع المحلي في الدعم الشعبي للمدارس:
104.....	2.6.4 رفع المستوى الأكاديمي والسلوكي للطلبة وتعزيز سمعة المدارس:
105.....	3.6.4 توفير الدعم المادي والمعنوي للمدارس وسد احتياجاتها التشغيلية:
106.....	4.6.4 دعم صمود المعلمين:
107.....	5.6.4 حماية المدارس من الاعتداءات:
108.....	7.4 تصورات أولياء الأمور حول طرق تحسين دور المجالس في الحفاظ على مدارس مديرية التربية والتعليم
109.....	8.4 دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم في صور باهر من وجهة نظر أولياء الأمور
111.....	1.8.4 تقييم دور مجالس أولياء الأمور في التصدي لمحاولات المحو والإحلال:
112.....	2.8.4 تقييم دور مجالس أولياء الأمور في مواجهة الضغوط المالية والإدارية:
113.....	3.8.4 تقييم دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز الهوية الوطنية:
115.....	4.8.4 دور مجالس أولياء الأمور في حماية حقوق الطلاب والمعلمين:
116.....	5.8.4 دور مجالس أولياء الأمور في تعزيز التواصل المجتمعي:
117.....	6.8.4 دور مجالس أولياء الأمور في تفعيل دور الأسرة:
118.....	9.4 تأثير المتغيرات الديمغرافية على استجابات أولياء الأمور حول دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم

1.9.4 تأثير الجنس على استجابات أولياء الأمور حول دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم:	118
2.9.4 تأثير المستوى التعليمي على استجابات أولياء الأمور حول دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم:	120
3.9.4 تأثير نوع المدرسة التي ينتسب إليها الأبناء على استجابات أولياء الأمور حول دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم:	122
4.9.4 تأثير مستوى الدخل على استجابات أولياء الأمور حول دور مجالس أولياء الأمور في المحافظة على مدارس مديرية التربية والتعليم:	124
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والآليات المقترحة والتوصيات:	128
1.5 مناقشة النتائج	128
5.2 التوصيات	132
قائمة المصادر والمراجع	135
الملاحق	143
فهرس الملاحق	155
فهرس الجداول	156